وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عباس لغرور خنشلة

كلية العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية

قسم العلوم الإقتصادية

التحليل الإقتصادي الكلي

مطبوعة علمية في مقياس التحليل الإقتصادي الكلي I/ II لطلبة السنة الثانية ليسانس جميع التخصصات

إعداد الدكتور : قط سليم

مقدمة :

تهتم النظرية الاقتصادية الكلية بدراسة المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج الوطني الإجمالي والمستوى العام للأسعار ، الاستثمار الكلي ، أما النظرية الاقتصادية الجزئية فإنها تهتم بدراسة الأسواق والوحدات الاقتصادية التي تدخل في هذه الأسواق " المنتجين والمستهلكين " ومن هنا فإن الاقتصاد الجزئي يتناول جملة من التوازنات كتوازن المنتج ، توازن المستهلك في الأسواق ولقد اهتم اقتصاديو المدرسة الكلاسيكية أمثال ريكاردو ، ساي وسميث وغيرهم بدراسة الظواهر الاقتصادية الكلية كتداول الدخل الوطني في المجتمع وتطور المجتمعات الرأسمالية وقد ركزوا اهتمامهم على التحليل الاقتصادي الجزئي للظواهر الاقتصادية وكان معظم الاقتصاديين الكلاسيك ينظرون إلى التوازن الكلي على أنه مجموعات من التوازنات الجزئية ، وجاء كينز بعدهم وركز على ضرورة التحليل الكلي من أجل الوصول إلى حالة التوازن.

وتأتي هذه المطبوعة العلمية في مقياس التحليل الإقتصادي الكلي تماشيا مع البرنامج الوزاري الخاص بطلبة السنة الثانية ليسانس وفق نظام LMD ، من أجل توظيح و إزالة اللبس على هذا المقياس الذي يعتبره الكثير من الطلبة من المقايس الصعبة التي يتخوفون منها .

الفصل الأول

مدخل للإقتصاد الكلي

المبحث الأول : ماهية السياسة الاقتصادية

أولا: **مفهوم السياسة الاقتصادية**

السياسة الاقتصادية مظهرا من مظاهر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وهي في مضمونها ترمي إلى التحكم الهادف في مسار النشاط الاقتصادي الداخلي ، كما تسعى إلى إخفاء صيغة ذات أهداف منسجمة لإبراز موقفها من تباين العلاقات التي تربطها بالعالم الخارجي

وتعرف السياسة الاقتصادية على أنها " مجموع القرارات التي تتخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط في اتجاه مرغوب فيه " [1]

ومن أوجه القرارات التي تتخذها الدولة لتحقيق أهدافها في مجالات معينة من النشاط الاقتصادي نذكر منها مايلي : [2]

- إحداث عجز موازني محدد بهدف بلوغ مستوى معين من التشغيل
- وضع معايير ومحددات للأسعار والمداخيل بهدف تقليل معدل التضخم
- إعداد نظام جباية كقاصيلة لدعم نوع معين من الصادرات

ثانيا :مضمون السياسة الاقتصادية

تمثل السياسة الاقتصادية أحد مكونات السياسة العامة للدولة والتي تعمل على أجزاؤها في التكامل بغية الوصول إلى أهداف معينة تسعى لتحقيقها تدرجيا، وتتضمن مايلي :

أ- **تحديد الأهداف:** وهي التي تترجم مساعي الدولة المراد تحقيقها، إلا انه يره العادة أن تكون السياسة الاقتصادية أهداف مثل النمو الاقتصادي ، التشغيل الكامل ، التوازن في ميزان المدفوعات لاستقرار الأسعار إلى.... الخ

ب –وضع تدرج بين الأهداف: ذلك أن ، هناك بعض الأهداف التي تكون غير منسجمة يصعب ترجمتها إلى سياسات واضحة ، وأخرى تستلزم أهداف أولية لتحقيقها ، لدا كان لزاما على الدولة أن تضع تدرج منطقي للأهداف يسهل ترجمتها إلى سياسات تؤدي إلى تحقيقها فمثلا خفض معدل الربح

---

[1] – عبد المجيد قدي ، **المدخل للسياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2003، ص 24.

[2]- المرجع نفسه ، ص 24

يمكن أن يساعد في التقليل من الفوارق ، ولكنه يمكن أن يؤدي إلى أزمة في النظام باعتباره أحد العوامل الدافعة بالاستثماروهو ما يؤدي إلى عرقلة النمو المداخيل ، وتراجع مستويات التشغيل .

ج- تحليل الارتباط بين الأهداف : بعد ما يتم الوضع التدريجي للأهداف لابد من وضع نموذج اقتصادي يوضح العلاقات بين مختلف المتغيرات الاقتصادية

د- اختيار الوسائل : في الآليات التي توضح قيد التنفيذ بغية الاقتراب من بلوغ الغايات المستجدة في الأهداف ، وتتكون هذه الوسائل من :

- السياسة النقدية
- سياسة الصرف
- السياسة الجبائية
- سياسة الميزانية
- سياسة المداخيل
- السياسة الاجتماعية

يذكر أن هناك العديد من المجالات التي يمكن أن تطبق فيها السياسة الاقتصادية

ثالثا :أهداف السياسة الاقتصادية

إن مختلف الدول تسعى من خلال وضع سياساتها الاقتصادية التي تحقق ما يسمى بالمرجع السحري المتمثل فيمايلي[1]:

1-البحث عن النمو الاقتصادي

يعتبر هذا الهدف الأكثر عمومية لما يحويه من أهداف اجرائية حيث يتعلق بالارتفاع المستمر لمستويات الإنتاج والمداخيل وبالتالي التأثير الايجابي على الثروة الكلية للأمة، وعادة ما يتم أستعمال التغير في الناتج المحلي للتعبير عن قياس معدل النمو ، إلا أن هذه الأدات للقياس تطرح مشاكل تتعلق أساسا بمضمون الناتج المحلي الخام نتيجة الاختلاف نظم المحاسبة الوطنية في تحديد حقل الانتاج ، كما أن المحاسبة الوطنية بنظامها القائم عاجزة على الادراج الكلي للتكاليف الفعلية المتعلقة بالانتاج لان هذه الأخيرة إتسعت لنظم

[1] - محمد عبد المؤمن ، **محاضرات في الاقتصاد الكلي** ، المدرسة الوطنية للإدارة . ص 3 .

التكاليف المتعلقة بالتلوث وتدهور البيئة ،كما تواجه المحاسبة الوطنية مشكلة الاقتصاد الموازي والدي يمثل قطاعا هاما في بعض الاقتصاديات إدا يصل فيها إلى 20 % من الناتج الداخلي الخام

2-البحث عن التشغيل الكامل

الهدف الرئيسي الثاني من السياسة الاقتصادية هو تحقيق أكبر قدر ممكن من مستويات التشغيل والدي يصاحبه كعينة مستوى منخفض من البطالة ، هذا الأخير يعد أحد المقاييس الهام للأداء الاقتصاد ، وتركز السياسة الاقتصادية لأي بلد أن تكون أقل ما أمكن

3-المحافظة على استقرار مستويات الأسعار:

أن السعي وراء الوصول لمستويات أسعار مستقرة بنسبة أن مستويات الأسعار قيم لاقتصادية ، وعندما يتغير هذا المقياس بسرعة فأن العقود والاتفاقيات الاقتصادية تصبح مشوهة أن يميل جهاز السعر لأن يصبح أقل قيمة مما كان عليه

كما أمن الهدف من استقرار مستويات السعر هو المحافظة على حرية الأسواق ، أي أن الأسعار والكميات يجب أن تحدد تفاعيل قوى السوق وهو ما يؤدي إلى تخصيص الموارد بكفاءة مقبولة تستجيب لأذواق الأفراد

4-البحث عن التوازي الخارجي

هذا الهدف أصبح مهما بشكل متزايد لدي جميع دول العالم حيث أن هذه الأخيرة أصبحت أكثر ارتباطا عن طريق التجارة الخارجية والتمويل الدولي ، إذا أنها تمارس الأستراد والتصدير في ميدان السلع والخدمات ، وهي وهي تفرض أو تفترض نقود الأجانب ، كما سيسفر مواطنيها إلى كافة أجزاء العالم بهدف السياق أو العمل كما ساهم الانخفاض في تكاليف النقل والتنقل إلى كافة أقطار العالم في جعل الترابط الدولي أكثر تألقا

المبحث الثاني: الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر مؤشر الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات التي تدخل ضمن اهتمامات النظرية الاقتصادية الكلية بالتحليل و الدراسة لما له من أهمية كعنصر من عناصر الاقتصاد الكلي و الذي يمكن من خلاله الاستدلال و استقراء الوضع الاقتصادي لأي دولة باعتباره يمثل مجموع تفاعلات عوامل الإنتاج في الاقتصاد لفترة معينة ، و بالتالي سوف نتطرق لهذا المؤشر من حيث التعريف في المطلب الأول أهمية دراسته في المطلب الثاني و طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي و الصعوبات الخاصة بتقدير في المطلب الثالث و أخيرا العلاقة بين الدخل الوطني و الناتج المحلي الإجمالي في المطلب الرابع .

أولا :تعريف الناتج المحلي الإجمالي

يعرف على انه القيمة النقدية (السوقية) لجميع السلع والخدمات المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة .

يعرف كذلك على انه :القيمة السوقية لجميع السلع و الخدمات المنتجة داخل حدود الدولة بغض النظر عن عناصر الإنتاج و الموارد المستخدمة ي الإنتاج سواء وطنية أم أجنبية و يستخدم هذا المعيار لحصر مستوى النشاط الاقتصادي و تحديد مساهمة عناصر الإنتاج الوطنية الموجودة في الخارج ،و يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي عن طريق جمع قيم الإنتاج المحلي داخل حدود الدولة و هو مساوي[1].

الناتج المحلي الإجمالي = الناتج القومي الإجمالي – عوائد عناصر الإنتاج الوطنية الموجودة في الخارج + عوائد عناصر الإنتاج الأجنبية الموجودة في داخل حدود الدولة

هذا التعريف يطرح سؤال مهما جدا و هو: ما هو الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي و الناتج القومي؟

و للإجابة نشير إلى أن : [2]

الناتج المحلي الإجمالي = مجموع قيم السلع و الخدمات النهائية التي يتم إنتاجها بواسطة عناصر الإنتاج المتوفرة (المواطنين + الأجانب)

و بالتالي يأخذ هذا المفهوم النشاط الاقتصادي بالمنظور المحلي

(1) -هيثم الزغبي ، حسن أبو زيت ، **مرجع سابق** ، ص 107

(2) - عبد المطلب عبد الحميد ، **النظرية الاقتصادية ، تحليل جزئي و كلي للمبدأ** ، الدار الجامعية ، 2000 ، ص 325

– الناتج القومي الإجمالي= إجمالي الناتج المحلي الإجمالي+ [ما أنتجه المواطنين بالخارج – ما أنتجه الأجانب بالداخل]

حيث جزء من الناتج المحلي يتم إنتاجه بواسطة أجانب يحول للخارج وجزء من إنتاج المواطنين يتم بالخارج ويحول للداخل والفرق بين ما يخرج من المجتمع وما يدخل إليه يسمى صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية Net factor Incomes from abroad

وإذا أضفنا هذا البند إلى إجمالي الناتج المحلي، نحصل على إجمالي الناتج القومي وبالتالي يمكن اختصار المعادلة السابقة كما يلي[1]:

الناتج القومي الإجمالي GNP = الناتج المحلي الإجمالي GDP + صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجي.

GNP: Gross National Product, GDP: Gross Domistic Product

وهناك ثلاثة احتمالات لتلك المعادلة:

1–أن يكون الناتج القومي الإجمالي أكبر من الناتج المحلي الإجمالي أي أن ما انتجه المواطنين بالخارج أكبر مما أنتجه الأجانب بالداخل.

2–أن يكون الناتج القومي الإجمالي يساوي الناتج المحلي الإجمالي

3–أن يكون الناتج القومي الإجمالي أقل من الناتج المحلي الإجمالي أي أن ما انتجه المواطنين بالخارج أقل مما أنتجه الأجانب بالداخل.

وبالتالي فالناتج القومي الإجمالي يعرف على أنه : مجموع القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها عن طريق عوامل الإنتاج الوطنية خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة [2].

فالناتج القومي الإجمالي يمثل قيمة الإنتاج الذي قامت به الموارد الوطنية للدولة حتى ولو استخدمت هذه الموارد خارج نطاق تلك الدولة [3]

ان إجمالي الإنتاج المحلي يمكن تقييمه بطريقتين مختلفتين هذا الاختلاف في الطريقة يتوقف في حد ذاته على أمرين هما[4]:

---

[1] - عبد المطلب عبد الحميد ، **النظرية الاقتصادية**، مرجع سابق، ص 326.

[2] - أحمد رمضان نعمة الله، عفاف عبد العزيز عايد، ايمان عطية واصف، **مبادئ الاقتصاد الكلي** ، الدار الجامعية، 2004ن ص18.

[3] - هيثم الزغبي، حسن ابو زيت، **مرجع سابق**، ص 17.

[4] - عبد القادر محمد رضوان ، **مبادئ الحسابات الاقتصادية القومية (المحاسبة الوطنية)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 1، 1990، ص61.

- الغرض المطلوب من الأرقام المتعلقة بالناتج المحلي.
- طبيعة البيانات والمصادر الإحصائية الأولية ومدى شمولها ودقتها أما الطريقتان هما كما يلي:

أ- الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق

التقييم بسعر السوق هي الأسعار التي تباع بها المنتجات في السوق والتي تتضمن الضرائب غير المباشرة وتستبعد الإعانات.

ب- الناتج المحلي الإجمالي بسعر تكلفة عناصر الإنتاج

التقييم بسعر تكلفة عناصر الإنتاج والتي تتضمن الإعانات وتستبعد الضرائب غير المباشرة

وبطبيعة الحالة، فان هاتين الطريقتين سينتج عنهما نوعان من الأرقام النهائية لحسابات الدخل القومي وبالتالي نوعين من التحليلات والاستنتاجات

- فالقيمة بسعر السوق تمثل القيمة النسبية لمختلف المنتجات التي يشتريها الأفراد على أساس أن الأسعار المدفوعة من قبلهم مقابل كل سلعة أو خدمة تتناسب ومنفعتها، وعليه فان الزيادة في الناتج المحلي يمكن أن ينظر إليها كمؤشر للرفاهية الاقتصادية للمجتمع.
- أما القيمة بسعر تكلفة عناصر الإنتاج فإنها تبين تركيب الناتج القومي من زاوية الدخول الموزعة على عناصر الإنتاج ومساهمة أو إنتاجية كل عنصر في هذه القيمة التي تمثل المجموع العام لمساهمة جميع عناصر الإنتاج[1] .

يمكن إذا صياغة معادلة الناتج أو الدخل القومي بحسب الطريقتين كما يلي:

- الدخل القومي بسعر تكلفة عناصر الإنتاج = الدخل القومي بسعر السوق- الضرائب غير المباشرة+ الإعانات.
- الدخل القومي بسعر السوق= الدخل القومي بسعر تكلفة عناصر الإنتاج+ الضرائب غير المباشرة- الإعانات.

[1] - **المرجع السابق**، ص 64.

ثانيا :أهمية دراسة الناتج المحلي الإجمالي

تكتسي دراسة الناتج الإجمالي أو الدخل القومي بصفة أشمل أهمية كبيرة، إذ أن الناتج القومي هو مقياس إنتاج البلد من البضائع والخدمات،كما أنه من أهم المؤشرات العامة الدالة على تطور الوضع الاقتصادي وعلى نجاح السياسة الاقتصادية التي تملكها الدولة.

وتتمثل أهمية الدخل القومي أو الناتج القومي في ما يلي[1]:

1-تقدير نجاح السياسة الاقتصادية للدولة

وتتمثل السياسة الاقتصادية للحكومة في القرارات والإجراءات التي تتخذها لتهيئة الجو الملائم للنشاط الإنتاجي وتوجيهه توجها صحيحا، فقد تعمد الحكومة إلى اتخاذ بعض الإجراءات، كتخفيض الضرائب أو زيادة عرض النقود أو زيادة الاستثمارات ...الخ، ففي مثل هذه الحالة تستخدم تقديرات الدخل القومي للسنوات السابقة فان تبين ان الدخل القومي قد زاد زيادة تفوق متوسط الزيادة السنوية المعتادة، فانه يمكن تفسير ذلك بنجاح السياسة الاقتصادية الجديدة، مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل الأخرى التي قد تغيرت خلال هذه الفترة والتي تؤثر على الناتج القومي.

2- قياس إنتاجية العمل في القطاعات المختلفة

يمكن أيضا الاستعانة ببيانات الدخل القومي أو الناتج القومي لقياس إنتاجية العاملين في القطاعات المختلفة للاقتصاد القومي، ويفيد ذلك أنه إذا كانت إنتاجية العامل في قطاع الزراعة ضعيفة أو اقل من القطاعات الأخرى، فان هذا يعني تحويل جزء من العاملين في قطاع الزراعة إلى القطاع الصناعي الأكثر إنتاجية مثلا فان ذلك يؤدي إلى زيادة الدخل القومي والإنتاج القومي[2].

3- بحث توزيع الدخل بين عوامل الإنتاج

يهتم الاقتصاديون اهتماما بالغا بإحصاءات التوزيع الوظيفي للدخل أي النصيب الذي يعود لعوامل الإنتاج نتيجة مساهمتها في الناتج الوطني والمتمثل في العوائد التي تتلقاها من رواتب وفوائد وأجور وأرباح.

---

[1] - عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000، ص 28.

[2] - عبد المطلب عبد الحميد ، **النظرية الاقتصادية**، مرجع سابق، ص 312.

ففي الدول الاشتراكية تمثل الرواتب نسبة هامة من الدخل القومي، أما في الدول ذات النظام الرأسمالي فان جزءا من الدخل القومي يؤول إلى أصحاب رؤوس الأموال على شكل فوائد وجزء أخر لأصحاب المؤسسات الإنتاجية الخاصة في شكل أرباح[1]

4-قياس مستوى الرفاهية الاقتصادية

عند تقيم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تجري في بلد ما خلال فترة زمنية معينة من الزمن يجب أن لا يؤخذ فقط يعين الاعتبار مؤشر معدل نمو الدخل القومي بل يجب أن يؤخذ إلى جانبه أيضا معدل نمو متوسط دخل الفرد الحقيقي، الذي هو عبارة عن خارج (حاصل) قسمة الدخل القومي على عدد السكان، باعتبار أن هذا الأخير يبين الصورة الأدق للتغيرات التي طرأت على مستوى المعيشة.

5-رسم السياسة المالية للدولة

تستعين الدولة في العصر الحديث البيانات عن الدخل القومي المقدر للسنة المقبلة لرسم السياسة المالية الملائمة، فعند توقع وزارة المالية مثلا نقصا كبيرا في الاستثمار بالقياس إلى المدخرات المزمع تحقيقها في المجتمع تعمد إلى اقتراح التوسع في انفاق الحكومة ونقص في أعباء الضريبة لتجنب حدوث كساد في النشاط الاقتصادي للمجتمع

وبالعكس إذا توقع أن الانفاق القومي سيزيد عن الحد المطلوب لتحقيق الاستقرار في الأسعار وتوافر العمالة الكاملة لجأ إلى تخفيض حجم الانفاق الحكومي وتقرير في نفس الوقت زيادة أعباء الضريبة منعا لوقوع التضخم.

ثالثا: طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي والصعوبات الخاصة بتقديراته

يعتبر احتساب قيمة الإنتاج المحلي الإجمالي (GDP) من الأمور الصعبة في الحسابات القومية وذلك لوجود عدد كبير جدا من البنود الداخلة في حساب الناتج المحلي الإجمالي أو القومي يصعب حصرها والتأكد من دقتها، وبالتالي هناك أكثر من طريقة لحساب قيمة الناتج المحلي الإجمالي كما يلي:

[1] – عمر صخري، **مرجع سابق**، ص 31.

1-طريقة المنتج النهائي

من خلال هذه الطريقة يتم النظر إلى جميع السلع والخدمات بصورتها النهائية، ومن ثم تحديد ثمن تلك السلع على شكل منتجات تامة الصنع أو نهائية حيث لا يتم الأخذ بعين الاعتبار كيف وصلت هذه السلعة إلى صورتها النهائية أو ما هي إثمان المواد الوسيطة الداخلة في تكوين تلك السلعة، ومن هنا يكون قياس الناتج المحلي الإجمالي لسنة ما يتم عن طريق جمع قيم السلع والخدمات المنتجة خلال تلك السنة[1]، وبالتالي فان السلع النهائية تشكل كل السلع الاستهلاكية أو المعمرة كما تشمل السلع الوسيطة والمواد الأولية التي تم إنتاجها ولم تستخدم خلال فترة تقدير الناتج المحلي أو القومي أي تم تخزينها لفترة تخرج عن فترة تقدير وقياس الناتج المحلي أو القومي[2]و يحسب بالمعادلة التالية

المنتج النهائي = قيمة مبيعات السلع النهائية خلال فترة ± التغير في مخزون أخر الفترة من السلع النهائية± التغير في مخزون السلع الوسيطة أخر الفترة.

2-طريقة القيمة المضافة

القيمة المضافة لكل مشروع من المشروعات الإنتاجية العاملة في الاقتصاد القومي نعرف على أنها الفرق بين قيمة إنتاج المشروع وقيمة مستلزمات الإنتاج التي وردت إلى المشروع من مشروعات أخرى، وبذلك تكون القيمة المضافة للمشروع خالية من أي ازدواج حسابي حيث يقتطع من إجمالي إنتاج المشروع كل ما ورد إليه من إنتاج مشروعات أخرى ، وحيث أن كل مشروع يعلم بالضبط قيمة مخرجاته أو إنتاجه وقيمة مستلزمات الإنتاج التي استخدمها فلا تكون بحاجة إلى التمييز بين ما هو وسيط لتفادي التكرار الحسابي حيث أن القيمة المضافة لأي مشروع ستكون بدون ازدواج حسابي سواء كان هذا المشروع ينتج سلعة نهائية أم سلعة وسيطة[3] وبالتالي:

القيمة المضافة* = (قيمة مبيعات المشروع خلال فترة ± التغير في المخزون من إنتاج المشروع)-(ما اشتراه المشروع خلال الفترة من مستلزمات ±التغير في مخزون مستلزمات الإنتاج)

---

(1) - هيثم الزغبي، حسن ابو زيت، **مرجع سابق**، ص ص 28، 29.

(2) – أحمد رمضان نعمة الله، واخرون، **مرجع سابق**، ص 23.

(3) - كامل البكري، رمضان محمد مقلد، واخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، 2000، ص 38.

* – اذا تم خصم أقساط الاهتلاك الرأسمالي ضمن مستلزمات الانتاج نحصل على القيمة المضافة الصافية حيث مجموع القيم المضافة الصافية يمثل صافي الانتاج المحلي الاجمالي.

3- طريقة الدخل أو طريقة عوائد عناصر الإنتاج

إن البضائع والخدمات المنتجة، كما هو معلوم هي حصيلة للتعاون بين عوامل الإنتاج : العمل، الأرض، رأس المال، والمستحدث (المنظم أو الإدارة)، فإذا طرحنا من قيمة البضائع والخدمات قيمة مستلزمات الإنتاج فإننا نحصل على قيمة الناتج، وتوزع قيمة الناتج على هذه العوامل لقاء مساهمتها في الإنتاج فإذا جمعنا كل عوائد عوامل الإنتاج أي تقوم بإضافة مجموع الأجور إلى مجموع الفوائد إلى مجموع الريع إلى مجموع الربح، فإننا نحصل على تقدير للدخل القومي: $Y = Y_w + Y_i + Y_R + Y_P$

حيث Y: يمثل الدخل القومي (الناتج)

Y_w: يمثل مجموع الأجور

Y_i: يمثل مجوع الفوائد

Y_R: يمثل مجوع الريع

Y_P: يمثل مجوع الربومن المعروف أن تقدير الدخل القومي الذي نحصل عليه بهذه الطريقة يسمى بالناتج القومي بتكلفة عناصر الإنتاج، ولذلك إذا أردنا الحصول على تقدير الإجمالي لناتج القومي بسعر السوق فانه يجب أن نضيف إلى التقدير السابق قيمة الضرائب غير المباشرة وقيمة الاهتلاك، ومن الملاحظ هنا أن مقدار الدخل القومي الذي يتكون من مجموع عوائد عوامل الإنتاج سوف يتعادل بالضرورة مع الناتج القومي الذي يحسب عن طريق تجميع القيم المضافة، وبالتالي فان الدخل القومي يساوي أو هو نفسه الناتج القومي[1]

4-طريقة الإنفاق

وحسب هذه الطريقة يتم قياس الناتج المحلي الإجمالي لسنة ما عن طريق جمع قيم السلع والخدمات المنتجة خلالها، ومن هنا نجد أن قيمة السلع تتحدد حسب هذه الطريقة بمقدار المنفق عليها ن قبل قطاعات المجتمع، وفي هذه الطريقة تقوم بجمع كل أوجه الانفاق على السلع والخدمات النهائية من أجل تحديد الناتج المحلي الإجمالي[2]، ويمكننا فصل هذه القطاعات إلى أربعة رئيسية كما يلي:

---

[1] – عمر صخري، **مرجع سابق**، ص ص 19، 20.

[2] – هيثم الزغبي، حسن ابو زيت، **مرجع سابق**، ص ص 32، 33.

C: قطاع الانفاق الاستهلاكي (القطاع المنزلي)

I: قطاع الانفاق الاستثماري (القطاع الانتاجي)

G: قطاع الانفاق الحكومي.

$[X,M]$: صافي الصادرات = الصادرات – الواردات

وبالتالي يكون الناتج المحلي الاجمالي كا يلي: $GDP = C + I + G + (X - M)$

$$Gross\ Domistic\ \Pr oduct = C + I + G + (X - M)$$

رابعا :صعوبات قياس الناتج المحلي الإجمالي

سواء تم قياس بالقيمة المضافة للناتج المحلي أو بأسلوب الناتج النهائي أو الدخل أو الانفاق، فان هناك مشاكل التي تعترض القياس والتي تجعل رقم الناتج الكلي أقل من حقيقته أو أكثر لأنه من خلال الناتج المحلي أو القومي الإجمالي يتم الحكم على مستوى الأداء القومي والنشاط الاقتصادي، ومن هذه المشاكل[1]

- نقص الإحصائيات والمعلومات والبيانات وعدم توافرها لجميع القطاعات الاقتصادية حيث أن الإحصائيات الرسمية قد لا تتمكن من ذكر جميع المنتجات.
- مشكلة الازدواجية في حساب بعض المنتجات، وتظهر عندما يتم حساب قيمة السلعة أكثر من مرة خاصة السلع الوسيطة.
- صعوبة قياس المنتجات والخدمات التي يستهلكها مالكوها، حيث لا تمر هذه السلع في السوق لذا عند عدم احتسابها تصبح قيمة الناتج أقل من قيمته الحقيقية
- صعوبة تقدير ريع المنازل التي يقطنها مالكوها، لذلك يجب تقدير قيمة هذه الإيجارات والريوع وإضافتها إلى حسابات الناتج المحلي الإجمالي.
- عملية بيع وشراء الأسهم والسندات لا تمثل سوى نقل لملكيتها، حيث أنها لا تمثل إنتاجا جديدا لذا فالواجب استثناء هذا النشاط من حسابات الناتج المحلي، أما العمولات وا لسمسرة فإنها تدخل ضمن حسابات الناتج المحلي الإجمالي لأنها تمثل خدمات جديدة.

[1] - المرجع السابق، ص ص 37، 38.

- بالإضافة إلى المشاكل السابقة يمكن ذكر أيضا ما يلي[1]:
- مشكلة الاقتصاد الخفي، ويقصد به النشاطات غير المشروعة والتي تمارس بطريقة سرية، رغم ما يتولد عن هذه الأنشطة من إنتاج حقيقي إلا أنها لا تدخل ضمن حسابات الناتج القومي لأنها غير مشروعة مثل المخدرات.
- مشكلة تقدير الاهتلاكات الرأسمالية نظرا لصعوبة تقدير أقساط الاهتلاك.
- بالإضافة إلى مشكلة تقدير الخدمات الحكومية مثل خدمات القضاء والشرطة فليس لها أسعار سوقية وبالتالي ليس هناك من سبيل لإظهار القيمة الحقيقية لهذه الخدمات، إذ أنها تقدر بمقدار ما أنفق عليها من أموال لأدائها.

خامسا :العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي

يعد كل من الناتج المحلي والدخل القومي طريقتان لقياس مستوى والنشاط الاقتصادي خلال فترة زمنية معينة لذلك يجب أن يتساوى الناتج القومي مع الدخل القومي خلال نفس الفترة.

- فقيمة الناتج المحلي في صورة دخول على عوامل الإنتاج المشتركة في العملية الإنتاجية وكذلك فان قيمة إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق لا بد وان تساوي قيمة الدخل القومي.
- إلا أننا قبل أن نقرر هذه العلاقة أو الحقيقية لا بد أن نأخذ في اعتبارنا ما يلي[2]:

❖ عند احتساب إجمالي الناتج المحلي لكل وحدة إنتاجية لا يتم خصم مخصصات أو أقساط الاستهلاك للأصول الرأسمالية فالمشروعات لكي تحافظ على طاقها الإنتاجية تحتجز جزء من قيمة انتاجها في صورة مخصصات للاهتلاك للسلع الرأسمالية للقيام بعمليات احلال لهذه الأصول حينما تهتلك، ولذلك فان قيمة الاقساط لا تصل إلى أصحاب عوامل الانتاج ويمكن عن طريق خصم مخصص الاهتلاك لرأس المال من قيمة إجمالي الناتج القومي باسعار السوق أن نصل إلى ما يسمى بقيمة صافي الانتاج القومي باسعار السوق أي أن:

صافي الناتج القومي باسعار السوق= إجمالي الناتج القومي- مخصصات اهتلاك رأس المال

[1] – كامل البكري، رمضان محمد مقلد، واخرون، **مرجع سابق**، ص ص 41، 42.

[2] – أحمد رمضان نعمة الله، واخرون، **مرجع سابق**، ص 32.

❖ أن هناك ضرائب غير مباشرة يتحملها قطاع الإنتاج كما أن هناك إعانات ومدفوعات تحويلية يحصل عليها من جهات مختلفة ، وضرائب غير مباشرة على قطاع الإنتاج تؤدي إلى انخفاض ما تستحق عوامل الإنتاج عن قيمة الناتج القومي في حين أن المدفوعات التحويلية التي يحصل عليها القطاع الإنتاجي تؤدي إلى زيادة مستحقات عوامل الإنتاج، ولذلك يمكن التوصل إلى مستحقات عوامل الإنتاج مقابل مساهمتها في العملية الإنتاجية أو الدخل القومي أو ما يطلق عليه الدخل القومي بتكلفة عوامل الإنتاج باستخدام المعادلة التالية:

الدخل القومي= الناتج القومي الصافي– الضرائب غير المباشرة على قطاع الإنتاج+ المدفوعات التحويلية لقطاع الإنتاج.

وبناء على ما سبق يمكن إيضاح العلاقة السابقة بين الدخل القومي والناتج القومي فيما يلي[1]:

إجمالي الناتج القومي

– مخصصات اهتلاك لرأس المال

صافي الناتج القومي

– الضرائب غير المباشرة على قطاع الانتاج

+ المدفوعات التحويلية لقطاع الانتاج

الدخل القومي [الناتج القومي بتكلفة عوامل الانتاج]

– الارباح غير الموزعة

– الضرائب على الارباح

– اشتراكات التأمينات والمعاشات

+ المدفوعات التحويلية لاصحاب عوامل الانتاج (القطاع العائلي)

الدخل الشخصي

– الضرائب المباشر (ضرائب الدخل الشخصي)

الدخل الممكن لتصرف فيه = (الاستهلاك والادخار)

[1] - **المرجع السابق**، ص 34.

سادسا : تدفقات الدخل والإنتاج في الاقتصاد

بعد معرفة طرق حساب الناتج الإجمالي المحلي القومي لا بد من التطرق إلى مسار حركة هذا الناتج , أو الدخل القومي بين القطاعات المختلفة المشكلة للاقتصاد اذ لا بد من تتبع طرق تدفق الانتاج وطرق تدفق معدلات العائد أو تكاليف الإنتاج، ولفهم آلية عمل الطريقتين من الضروري أن نستعرض ما يسمى بالتدفق الدوري للدخل في الاقتصاد " Circular flow of Income" كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): التدفق الدوري للدخل في الاقتصاد.

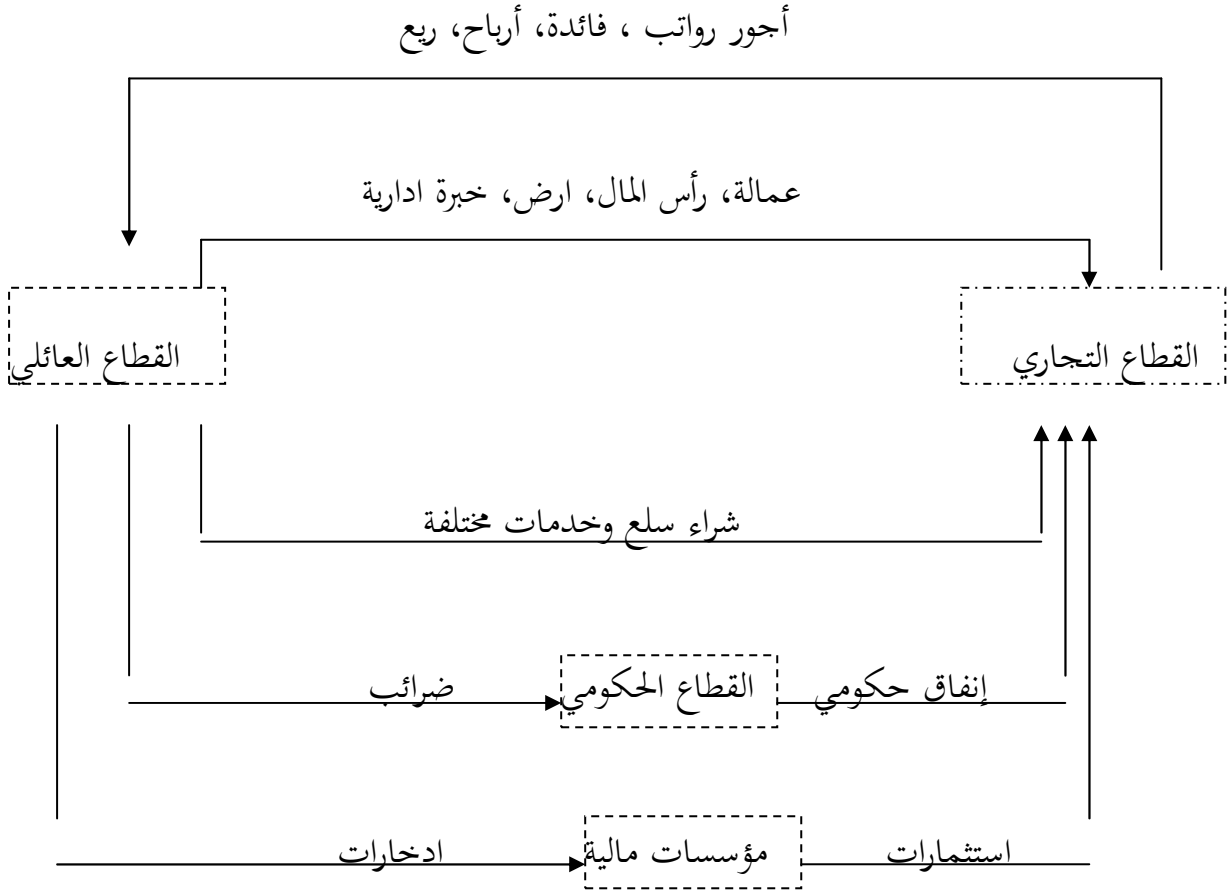

المصدر: خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مرجع سابق، ص 115.

من الشكل نلاحظ أن قطاع المستهلكين أو القطاع العائلي" Households" يزود القطاع التجاري " Firms" بعوامل الإنتاج من عمالة ورأس المال والأرض وخبرة إدارية وفنية، بالمقابل يتلقى هذا القطاع عوائده المالية من جراء تزويد القطاع التجاري بعناصر الإنتاج، بمعنى أخر، العمالة تأخذ اجورها، وصاحب رأس المال يتلقى فوائد، وصاحب الأرض يحصل على الربع، وما يبقى من إرباح وعوائد يذهب للمداراء

والمساهمين في الشركة، اذا جمعنا العوائد كلها لعناصر الإنتاج، نحصل على الناتج المحلي الاجمالي (GDP) في الاقتصاد، وهذه الطريقة في حساب الناتج المحلي الاجمالي هي طريقة تكلفة عناصر الانتاج " Factar costs" .

وبالنظر إلى أسفل الشكل نرى أن القطاع الاستهلاكي " العائلي" قد حصل على الدخل وهناك مصادر مختلفة لانفاق هذا الدخل، فالجزء الأكبر منه يذهب إلى شراء السلع والخدمات المختلفة بحسب الميل الحدي للاستهلاك لهذا القطاع ، في حين يتقطع جزء أخر من الرواتب والأجور كضرائب تذهب إلى القطاع العام لاداء النفقات العامة ، أما الجزء الثالث المتبقى بعد اقتطاع الضرائب والانفاق الاستهلاكي وإضافة الإعانات ان وجدت هذا الجزء يتحول إلى مدخرات تودع في المؤسسات المالية كالبنوك والشركات المالية المختلفة، وعند إيداع هذه الأموال يقوم القطاع التجاري يأخذ القروض لشراء حاجاته من آلات ومعدات وغير ذلك ، وهذا ما أسميناه بالاستثمارات إذن عند إضافة النفقات الاستهلاكية والحكومية والاستثمارات تحصل على الناتج المحلي الإجمالي[1] بافتراض أن هذا الاقتصاد مغلق، ومع إضافة قطاع العالم الخارجي أي الفرق بين الصادرات والواردات تحصل على ناتج المحلي الإجمالي لاقتصاد مفتوح

سابعا :العوامل المؤثرة في نمو الناتج المحلي الإجمالي

ساد الاعتقاد قبل بداية الثورة الصناعية بان أسس النمو في الناتج المحلي الإجمالي تستند إلى ثلاثة عوامل هي الأرض والعمل ورأس المال، وكان عامل الأرض ذا أهمية كبرى نظرا للاعتماد الكبير على الزراعة التي كانت القطاع الاقتصادي الأكثر ريعية، لكن مع التطور العلمي وظهور دور القطاع الصناعي مع الاختراعات التقنية، تراجع دور الأرض ليزداد بذلك دور رأس المال في نمو الإنتاج المحلي، واستخدام الاقتصاديون بشكل عام قاعدة أساسية لمبدأ النمو عرفت بدالة كوب دوغلاس نسبة إلى العالمين اللذين توصلا إليها والدالة هي : $Y_t = K_t^{\alpha} L_t^{\alpha-1}$

حيث يمثل: Y_t : الإنتاج في فترة t

K : رأس المال المستخدم في عملية الإنتاج.

L : العمالة المستخدمة.

[1]- خالد واصف الوزني، احمد حسين الرفاعي، **مرجع سابق**، ص ص 115، 116.

أما (α)فهي قيمة الزيادة أو المرونة في الإنتاج عند إضافة وحدة من رأس المال ولا ينبغي على أن تقل عن أو تزيد عن واحد حسب التعريف [1].

- لكن الدراسات التطبيقية أظهرت أن هذه الدالة غير كافية لتفسير النمو الاقتصادي في كثير من الدول، إذ تعطي الدالة أرقاما أقل من النمو الحقيقي المحقق، ما دفع إلى تطوير هذه القاعدة بإدخال عامل ثالث عليها سماه البعض التكنولوجيا في حين أطلق عليه آخرون أسماء أخرى هي إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج أو المعرفة أو الباقي Residual ، وبذلك أصبحت دالة كوب دوغلاس كالتالي:

$$Y_t = A_t K_t^{\alpha} L_t^{\alpha-1}$$

- وتمثل A مستوى التكنولوجيا في البلد المعنى، مع الإشارة إلى صعوبة قياس مستوى التكنولوجيا بشكل عام، ولذلك فان هذا العامل يستخلص من تطبيق أرقام المتغيرات الباقية في القاعدة (K,L) للتوصل إلى دور التكنولوجيا في أي بلد.
- بالإضافة إلى ذلك وبالرغم من بساطة قاعدة النمو الاقتصادي فإنها تخفي تعقيدات يجب ذكرها، تتمثل في الترابط الكامن بين متغيري رأس المال والعمالة كما أن الدالة كوب دوغلاس لا تفسر النمو الناتج عن الثروات الطبيعية، وهذه الحالة فان النمو الاقتصادي لهذه البلدان يتوقف على تغيرات أسعار النفط ومقدار المحصلات من هذه المادة.
- وخلاصة القول : تتمثل عوامل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالعوامل التالية[2]: الانتاجية، التكوين الرأسمالي، التقد التكنولوجي، وبدرجة أقل الوسط الجغرافي.

1- تطور الإنتاجية

إن دور الانتاجية في نمو الناتج المحلي يتوقف على بنية ونوعية القوى العاملة ويتوقف ذلك على الحالة الصحية والمستوى المعيشي والتعليمي والمهني لقوة العمل، والبنية الهيكلية للمشتغلين في أنشطة وفروع الإنتاج المادي، وتعتبر الإجراءات والسياسات التي تساعد على تطوير التركيب الهيكلي والتكوين الفني لقوة العمل شرطا أساسيا في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي، وتطور مستوى الانتاجية يعتمد في قياسه على متوسط

---

[1] - محمد صالح جمعة، **السياسة النقدية في سوريا، واثرها في نمو الناتج الحلي الإجمالي**، دار رضا للنشر، سوريا، دمشق، 2005، ص 177.

[2] - **المرجع السابق**، ص 178.

نصيب الفرد من الدخل القوي الذي يعكس العلاقة بين السكان والدخل وتوسط نصيب العامل من الدخل القومي الذي يعتبر المقياس الأكثر دقة لتطور الانتاجية ومعرفة مستواها.

2-التكوين الرأسمالي

ان عملية مساهمته رأس المال في النمو الاقتصادي يمكن النظر لها من خلال النقطتين التاليتين .

- الأولى: تكوين رأس المال القومي من حيث حجم التراكم وطبيعة اتجاهاته واستخدامه، ومن حيث بنية التراكم وتوزيعه حسب جهة الانفاق الاستثماري وحسب القطاعات الاقتصادية، ومحاولة معرفة أثر التراكم الرأسمالي في معدلات النمو الاقتصادي.
- الثانية: البحث في خصائص عملية تجديد أرصدة الإنتاج، أي عملية الادخار وتطوير الفائض الاقتصادي وتحويله إلى تراكم إنتاجي يساهم في رفع معدل النمو الاقتصادي وتبرز أهمية الادخارات للنمو الاقتصادي في تأمين الموارد المالية اللازمة لشراء الآلات والتجهيزات، وتطوير البنية التحتية، وتهيئة الكوادر البشرية والفنية.

3- التقدم التقني

يعتبر عامل التكنولوجيا أساسيا في دالة كوب دوغلاس، لأنه العامل الوحيد الذي بإمكانه الحد من أثر المردود المتناقص ، فالارتفاع المتزايد في العمالة ورأس المال المستخدمين في الاقتصاد لا بد أن يؤدي مع مرور الزمن إلى ارتفاع متناقص إزاء النمو الاقتصادي استنادا للمبدأ المذكور.

ويرى المحللون أن أحد أسباب انهيار الاتحاد السوفييتي ، كان تضاؤل دور التكنولوجيا إلى حد كبير في اقتصاد السوفيتي مما شل قدرته على النمو وبالتالي انهياره ، استنادا إلى مبدأ المردود المتناقص على أثر الاستثمارات الضخمة التي قام بها السوفيات منذ قيامه حتى الستينات[1]

4-الوسط الجغرافي

لكل بلد خصائصه الجغرافية والطبيعية المتميزة على الرغم من أن الظروف الجغرافية أقل تأثيرا على النمو الاقتصادي من العوامل السابقة الذكر، فلا يمكن إهمال دور هذا العامل نهائيا فالمناخ وخصوبة التربة

---

[1] - محمد صالح جمعة، **مرجع سابق**، ص 183.

وتوفر الثروات الباطنية من مختلف الخامات وغيرها من الظروف الطبيعية، تمارس دورها في النمو الاقتصادي ويمكن تصنيف العوامل الطبيعية على النحو التالي:

- توفر المقومات الطبيعية لتلبية حاجات السكان وتوفر للشروط إشباعها المباشر.
- توفر الثروات الطبيعية التي تؤمن الاحتياجات الإنتاجية(الغابات، البترول، المواد الخام...الخ)
- توفر الثروات والمقومات الطبيعية غير المرتبطة بإشباع الحاجات الشخصية للسكان (الظروف الموائمة لتشجيع السياح والبناء ومؤسسات الاستجمام والاستشفاء)

الفصل الثاني

التحليل الإقتصادي الكلي

الكلاسيكي

المبحث الأول :التوازن الكلي الكلاسيكي

إن النموذج الكلاسيكي الذي يبحث في تحديد مستوى التوازن الكلي أي تحديد مستوى العمالة والإنتاج، نموذج مشتق من النظرية الاقتصادية الجزئية وبالضبط من تحليل الأسواق ، ويهتم هذا التحليل بسوق العمل وسوق السلع والخدمات ويتحدد كل من مستوى الإنتاج ومستوى الاستخدام حسب الكلاسيك بتفاعل الطلب على عوامل الإنتاج " العمل ورأس المال أو الاستثمار " الذي يحدده المنتج وفق مبدأ تعظيم الربح ، وعرض هذه العوامل من طرف العائلات ، وذلك وفق مبدأ تعظيم المنفعة – تعظيم الدخل– ".

وسوف نقوم أولا بدراسة سوق العمل الذي يتحدد فيه معدل الأجر الحقيقي التوازني وحجم العمل التوازني وانطلاقا منه يتحدد حجم الإنتاج ثم نقوم بدراسة سوق السلع والخدمات التي يتحدد فيها حجما الادخار والاستثمار ثم نقوم في خطوة ثالثة بدراسة سوق النقد وذلك لتحديد السعر الذي تباع به المنتجات وهذا وفقا للنظرية الكمية للنقود.

وقبل التطرق لهذا التحليل سوف نقوم أولا بسرد الفرضيات التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية.

أولا :افتراضات المدرسة الكلاسيكية

تقوم النظرية الكلاسيكية على مجموعة من المبادئ والافتراضات المستمدة أساسا من نظام الحرية الاقتصادية وهي كالتالي: [1]

أ– الحرية وعدم تدخل الدولة وذلك حسب المبدأ الأساسي لسميث "دعه يعمل دعه يمر" ودور الدولة محدود في الأمن والدفاع وتتولى أيضا نشاطات اقتصادية ذات طابع عمومي اجتماعي مثل الطرقات ، المدارس ، المستشفيات ...

ب– الفردية والرشادة الاقتصادية: الفردية تعني ترك المبادرة للفرد في اختيار النشاطات الاقتصادية ، أما الرشادة فتعني أن كل فرد سواء كان منتجا أو مستهلكا أدرى بمصلحته وأن الفرد بتحقيق مصلحته سوف يحقق بطريقة عفوية أو آلية المصلحة الجماعية.

ج– مبدأ توافق المصالح : ويعني توافق المصالح الفردية والاجتماعية وهذا النسيج هو الذي يحقق الاستقرار .

د– المنافسة الحرة وآلية الأسعار: الحرية لا بد أن تؤدي إلى منافسة كاملة وبتوفرها فالمنتجون سوف يتنافسون في استخدام عناصر الإنتاج إلى المستوى الذي تتساوى فيه المنفعة الحدية مع التكلفة الحدية، وهو المستوى الذي يتم فيه تعظيم الربح بالنسبة للمنتج، أما آلية الأسعار فتعني مرونة الأسعار، لأن هذه المرونة هي التي تصحح الاختلالات وتحقق التوازنات ، وبذلك فإن السعر سوف يلعب دور الموجه الاقتصادي.

[1] - سليم رضوان، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**، جامعة فرحات عباس سطيف

هـ- توازن النشاط الاقتصادي ، تحقيق التوازن في النشاط الاقتصادي يعني تحقيق :

- التوظيف الكاملة.
- الاستغلال الأمثل للموارد.

و- حافز الربح : حيث أنه المحرك الأساسي للنظام الليبيرالي ويسميه سميث "اليد الخفية".

ثانيا :التوازن العام عند الكلاسيك بمرحلتيه

يتحقق التوازن العام عند الكلاسيك على مرحلتين ، الأولى ويتم فيها توازن القطاع الحقيقي فقط أما المرحلة الثانية فيتم ضم القطاع الحقيقي إلى القطاع النقدي.

1- المرحلة الأولى (توازن القطاع الحقيقي):

يحدث توازن هذا القطاع بالتوازن الآني لسوق العمل وسوق السلع والخدمات.

أ- توازن سوق العمل وتحديد حجم الإنتاج

أ-1- توازن سوق العمل

يتحقق التوازن في سوق العمل بتساوي عرض العمل مع الطلب عليه وقبل التطرق لكل من عرض العمل والطلب عليه سوف نقوم بسرد مجموعة من الفرضيات التي تقوم عليها فكرة توازن سوق العمل[1].

الفرضية 1: العمالة الكاملة وذلك استنادا إلى قانون كلاسيكي يسمى قانون المنافذ (قانون ساي) حيث يقوم هذا القانون على فكرة أساسية وهي أن كل سلعة في النظام الرأسمالي تخلق لها منفذا أو طلبا بعد عملية إنتاجها أي أن الإنتاج متغير مستقل فيحين أن الطلب تابع له ولهذا لا يمكن أن تكون في المجتمع طاقات عاطلة أي أننا نقوم بالتوظيف أولا ونستعمل كل ما هو متاح من طاقات إنتاجية والناتج يجد له منفذا ولهذا فالبطالة لا توجد على الفكر الكلاسيكي وإن وجدت فهي بطالة اختيارية سببها رفض العمال العمل عند مستوى الأجور النقدية السائدة في سوق العمل "الأجور التوازنية" لأنهم يعتقدون أن الجهد المبذول في العمل أكبر من الأجرة التي يتقاضونها.

الفرضية الثانية : خضوع سوق العمل للمنافسة الحرة، وهذا يعني أن العمل كعنصر من عناصر الإنتاج هو عبارة عن بضاعة لها ثمنين ثمن يسمى بالثمن الطبيعي ويحدده المعاش (أجر المعاش) وهذا الأجر عند ريكاردو غير قابل للتغيير (الأجر الحديدي)، والثمن السوقي الذي هو عبارة عن الأجر الذي يتحدد في السوق من خلال العرض والطلب.

الفرضية الثالثة : المنافسة الحرة في استخدام عناصر الإنتاج (لقد تم التطرق لها في المبحث الأول).

[1] - **المرجع السابق.**

الفرضية الرابعة : النظرية الكلاسيكية اعتمدت في تحليلها للأجور على نظرية التراكم الرأسمالي بالإضافة إلى عدد السكان بمعنى أن الأجور تعتمد على نسبة رأسمال إلى عدد السكان وهناك عدة حالات:

- إذا كان رأس المال ثابت وعدد السكان متزايد فإن عرض العمل سوف يرتفع في حين الطلب عليه يبقى ثابتا وهذا ما من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض W.
- إذا كان رأس المال القومي متزايد وعدد السكان متزايدا بنفس المقدار فإن معدل الأجر سوف يبقى ثابتا.
- إذا كان رأس المال القومي متزايدا وعدد السكان ثابتا فإن الطلب على العمل سوف يرتفع في حين عرض العمل يبقى ثابتا وهذا ما من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع معدل الأجر.

الفرضية الخامسة: إن تحليل الطلب على العمل وعرض العمل يكون على مستوى المنشأة ثم يتم التعميم على الاقتصاد الوطني أي أن التحليل هو جزئي.

الفرضية السادسة: تعظيم الربح بالنسبة للمنتج وتعظيم المنفعة (منفعة الأجر) بالنسبة للعامل وتجانس وحدات العمل.

أ-1-1- الطلب على العمل

إن الطلب على العمل يمثل احتياجات المنتجين من العمال وهذا يرتبط بصورة أساسية بمعدل الأجرة الحقيقية والتي تمثل نسبة الأجر الاسمي إلى المستوى العام للأسعار ($\frac{W}{p}$) وهو يعبر عن القدرة الشرائية الفعلية للأجرة النقدية.

ورياضيا الطلب على العمل هو دالة في الأجر الحقيقي كما يلي: $Nd = f(\frac{W}{p})$

حيث أن هذه الدالة له خاصيتين هما[1]:

- هناك علاقة عكسية بين الطلب على العمل والأجرة الحقيقة
- إن ميل الدالة سالب ويمكن توضيحها بيانيا كما هو مبين في الشكل الموالي:

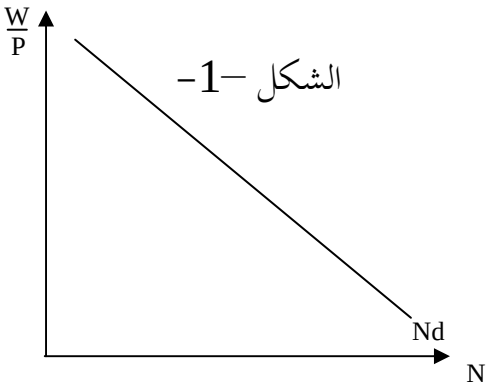

الشكل -1-

ويكون لها هذا الشكل لأن المنتج في النظام الرأسمالي يخضع لقاعدة تعظيم الربح ويتم الوصول إلى هذه الوضعية لما تتساوى التكلفة الحدية مع الإيراد الحدي أي لما تتساوى الأجرة النقدية مع قيمة الناتج الحدي

[1] محمد صخري التحليل الاقتصادي الكلي ، ديوان المطبوعات الجامعية ص 42 – 43 ، بتصرف.

((MP)P=W) وهذه العلاقة تعكس لنا معادلة الطلب على العمل حيث أن المنتج يتوقف عن التوظيف بمجرد الوصول إليها.[1]

أ-1-2-عرض العمل:

ويقصد به كمية العمل التي يكون العمال على استعداد لتقديمها عند مستوى معين من الأجور السائدة في السوق. ومثل ما هو الحال عليه في الطلب على العمل فإن عرض العمل هو أيضا دالة في الأجرة الحقيقة ويمكن تمثيل دالة عرض العمل كما هو مبين في الشكل

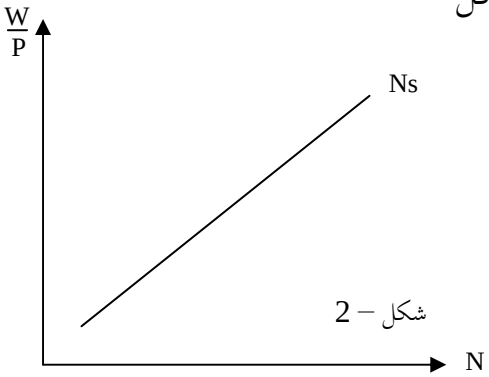

شكل – 2

أما عن العلاقة الطردية بين عرض العمل والأجرة الحقيقية فيمكن توضيحها كما يلي[2]:

إن العامل عند عرضه للعمل يقارن بين شيئين العمل "التشغيل" والفراغ " عدم التشغيل" فكل ساعة من العمل تعني ضياع ساعة من وقت فراغ بالنسبة للعامل وأن الملاحظات حول سلوك العمال في سوق العمل أن مجتمع العمل يفضل الفراغ على العمل . لهذا لا بد ون هناك حافز مادي يشجع على العمل وحسب الكلاسيك فإن هذا الحافز هو الأجر وهو الذي يقوي العلاقة بين العامل والعمل ، أي كلما زاد الأجر زادت منفعة العمل وانخفضت منفعة الفراغ.

أ-1-3-توازن سوق العمل

شكل – 3 –

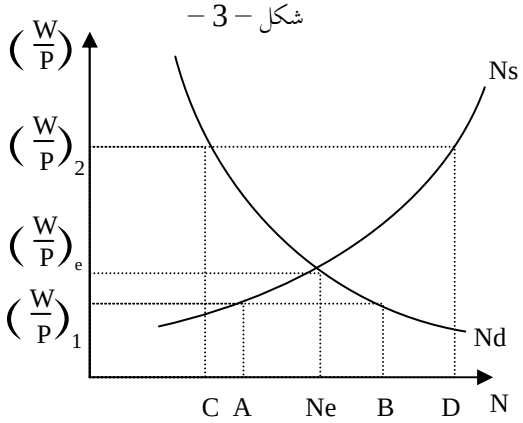

يتم توازن سوق العمل في النقطة التي يتقاطع فيها منحى الطلب على العمل مع منحى عرض العمل وذلك كما هو موضح في الشكل نلاحظ من الشكل أنه عند معدل الأجر الحقيقي $(\frac{W}{P})_1$ الطلب على العمل أكبر من العرض ، وهذا يعني إن سوق العمل يعاني من نقص في عدد العمال القادرين على العمل ويقدر هذا العجز بالمقدار "A-B" وهنا ما يؤدي إلى تنافس المنتجين من أجل توظيف العمال مما يؤدي إلى رفع أجورهم النقدية وهذا يؤدي في النهاية إلى رفع معدل الأجر الحقيقي (بافتراض ثبات الأسعار) أما إذا كان معدل الأجر الحقيقي هو السائد $(\frac{W}{P})_2$ فإن عرض العمل يكون أكبر من الطلب عليه وهذا ما يؤدي إلى وجود بطالة إجبارية تتمثل في المقدار

[1] - محمد صخري **مرجع سابق** ، ص 41 بتصرف.
[2] - سليم رضوان، **مرجع سابق**

"C-D" ومن أجل القضاء على هذه البطالة لابد من العمال أن يقبلوا بتخفيض أجورهم النقدية (بافتراض ثبات الأسعار) وبذلك ينخفض معدل الأجر الحقيقي، وهكذا نلاحظ أن هناك نقطة واحدة فقط يتم فيها تعادل الطلب على العمل مع العرض عليه وهي نقطة التقاطع وهي نقطة التوازن حيث تحدد لنا الأجر الحقيقي التوازني وكمية العمل التوازنية .

ومما تجدر ملاحظته هو أن حجم العمل ومعدل الأجر الحقيقي في التوازن هما نفسهما حجم العمل ومعدل الأجر الحقيقي في الاستخدام الكامل .

– ولو عدنا الآن إلى الشكل السابق وافترضنا أن الأجرة الحقيقة قد ارتفعت من $(\frac{W}{P})_1$ إلى $(\frac{W}{P})_2$ فإن هذا يعني التحول من حالة عجز في العمل بالمقدار "A-B" إلى حالة بطالة إجبارية بالمقدار "C-D" وذلك نتيجة عدم كفاية فرص العمل . وفي مرحلة ثانية ولو افترضنا انخفاض الأجرة الحقيقة من $(\frac{W}{P})_2$ إلى $(\frac{W}{P})_e$ فإن البطالة الإجبارية تزول وتظهر مكانها بطالة اختيارية حيث أن المقدار " C-Ne " يكون في حالة العمل لأنه يتقاضى أجر أكبر مما كان يطلب أما المقدار " Ne-D" فيكون عاطل عن العمل اختياريا لأنه إذا رغب في العمل لكان له ذلك ولكنه سوف يتقاضى أجر أقل مما كان يريد أي يتقاضى أجر التوازن[1].

ب– تحديد حجم الإنتاج التوازني[2] :

حيث يتم تحديد حجم الإنتاج التوازني انطلاقا من دالة الإنتاج والتي تمثل في إنتاج هذه الكمية ويمكن كتابتها كما يلي : $y = f(N,K \dots)$

حيث y: يمثل الإنتاج

N-K: هي عوامل الإنتاج (العمل + راس المال)

وبما أنه في الأجر القصير يكون العمل هو العنصر الإنتاجي الوحيد المتغير بينما كل عوامل الإنتاج الأخرى التي تحدد دالة الإنتاج تبقى ثابتة فهذا يعني أن حجم الإنتاج الكلي سوف يتحدد بالعمل فقط وبالتالي تصبح دالة الإنتاج السابقة على الشكل التالي :$y = f(N)$

هذه الدالة تشير بأن الإنتاج دالة تابعة للعمل وهذا يعني أنه عندما نتوصل إلى تحديد حجم العمل في سوق العمل فإنه يمكن تحديد حجم الإنتاج مباشرة وذلك بتعويض حجم العمل في دالة الإنتاج.

ويمكن إيجاد حجم الإنتاج في التوازن

[1] النظرية الاقتصادية الكلية، (سلسلة ملخصات شوم) ، يوجين أ ، يوليو ص 204 – 205 .
[2] د. محمد صخري ، مرجع سابق، ص 46 – 74 بتصرف.

بيانيا كما في الشكل.

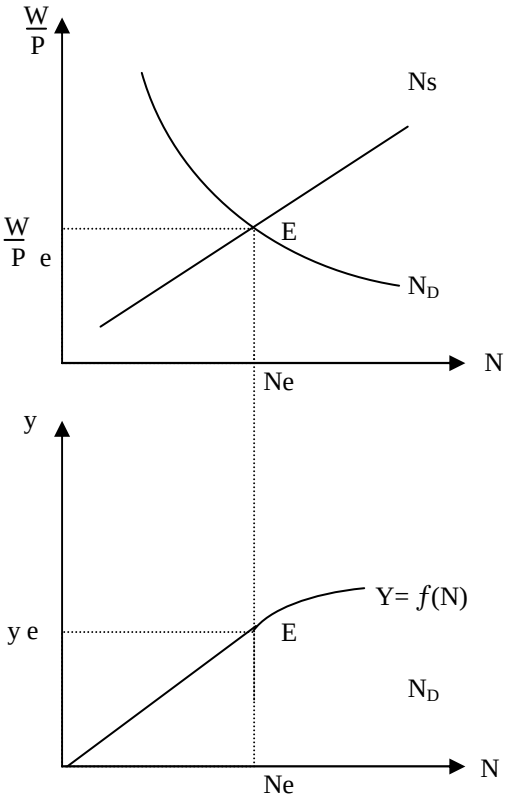

شكل – 4 –

ويلاحظ من الشكل أنه عندما يتحقق التوازن في سوق العمل وهو ما تمثله النقطة E فإن حجم الإنتاج "y_e " يتحقق مباشرة بشكل تلقائي.

ج– الاختلالات في سوق العمل وآليات تصحيحها:

يمثل الرسم شكل رقم –5– توازن سوق العمل ودالة الإنتاج ذات الشكل $Y = f(N)$ ، واستنادا إلى هذا الرسم ، إذا كان حجم العمل المستخدم في التوازن هو N_E فإن حجم الإنتاج التوازني المقابل لـ N_E هو Y_E .

هنا الإنتاج يتحدد بصورة آلية ، ويكون أي تغير في كمية العمل N سينتج عنه آليا تغير في الإنتاج $(\Delta N=\Delta Y)$.

– لنفترض أنه لسبب من الأسباب في سوق العمل ارتفع الأجر الحقيقي من $(\frac{W}{P})_E$ إلى $(\frac{W}{P})_1$ هذا الارتفاع قد يكون سببه تغيير في الأجرة النقدية أو التغير في الأسعار ، إذا ارتفع الأجر يكون لدينا $N_d=N_1$ ، $N_S=N_2$ وبالتالي يكون لدينا فائض في العمل قدره $N_2 - N_1$.

إذ ارتفاع الأجر الحقيقي يعني ارتفاع في تكلفة العمل مما يؤدي إلى ارتفاع في تكلفة الإنتاج و يؤدي ذلك إلى نقص في التوظيف وهذا بدوره يؤدي إلى حدوث بطالة قدرها المثلث ABE والبطالة تحدث انكماش في الإنتاج (انخفض من Y_E إلى Y_1) .

- كيف يمكننا الآن أن نصحح هذا الاختلال الذي وقع في نظام الإنتاج الرأسمالي؟

هناك ثلاث آليات إذا تركت تعمل بشكل حر ستعيدنا بشكل عفوي إلى وضعية التوازن[1] (إلى النقطة E) .

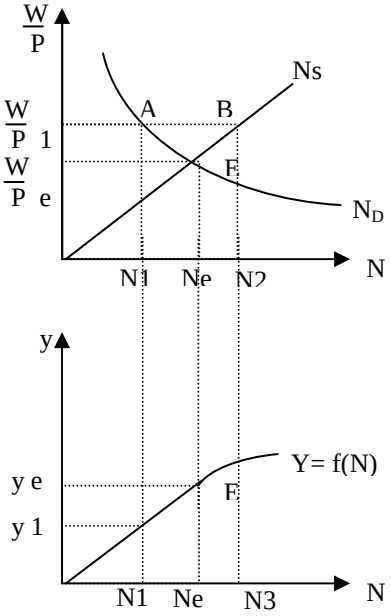

شكل – 5

1. **الآلية الأولى**: لا بد من احترام المنافسة الحرة، ويعني هذا عدم معارضة العمال لأي انخفاض في الأجرة الاسمية أي لا بد أن تكون سوق العمل غير احتكارية (حرة) عن طريق آلية العرض والطلب تتحدد الأجرة الاسمية.

انخفاض الأجرة الاسمية مع ثبات السعر سيؤدي إلى انخفاض الأجرة الحقيقية إلى أن تصل إلى أجرة التوازن . تستمر الأجرة السمية في الانخفاض مع ثبات السعر إلى أن يتم امتصاص الفائض (المثلث) وبالتالي نصل إلى النقطة E .

2. **الآلية الثانية**: تقول بأن انخفاض الإنتاج الحقيقي Y* (العرض) يؤدي إلى ارتفاع الأسعار P مع ثبات الأجرة الاسمية (W) سيؤدي إلى انخفاض في الأجرة الحقيقية $(\frac{W}{P})_E$ مستلزما انخفاضا في تكاليف الإنتاج والتوظيف مما يشجع على التوظيف في الإنتاج ، هذه الآلية تسمى آلية العرض والطلب، إذن هناك علاقة بين الإنتاج والأسعار وهذه العلاقة هي التي تحدد حجم الإنتاج والتوظيف في النظام الرأسمالي .

3. **الآلية الثالثة** : ترتبط بالنظرية الكمية النقدية $Mv = Py$.

حيث M : العرض النقدي (كمية النقود المتداولة).

V : سرعة الدوران للنقود (سرعة التداول).

P : المستوى العام للأسعار.

Y : حجم الإنتاج الحقيقي .

لنفترض ثبات كل من M و V (M مثبتة من طرف السلطة النقدية) فنجد العلاقة بين P و Y

النظرية النقدية تقول أنه إذا انخفض الدخل الحقيقي (Y) مع بقاء كمية النقد المتداولة (M) ثابتة وسرعة تداولها (V) ثابتة سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار إذن هناك علاقة عكسية بين حجم الإنتاج (Y)

[1] - سليم رضوان، **مرجع سابق**

والأسعار، بارتفاع الأسعار مع ثبات الأجرة النقدية الاسمية (W)، فإنه يحدث انخفاض في الأجرة الحقيقية مما يدفع بالمنتجين إلى زيادة طلبهم على العمل فيزداد الإنتاج

لكي تعمل هذه الميكانيزمات الثلاثة لا بد أن تكون هناك مرونة في الأسعار والأجرة، ولكي تعمل هذه الحلقة المفرغة الكلاسيكية لابد من المنافسة الحرة .

ت- التوازن في سوق السلع والخدمات.

يحدث التوازن في سوق السلع والخدمات لما يحدث التساوي بين العرض الكلي والطلب الكلي ولهذا سوف نتطرق للعرض الكلي والطلب الكلي كل على حدى قبل توضيح التوازن.

I- العرض الكلي[1]:

استنادا إلى النظرية الكلاسيكية فإن العرض الكلي يأخذ الشكل التالي:

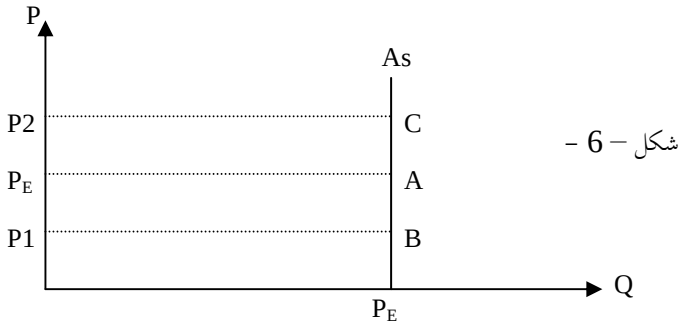

شكل – 6 -

نلاحظ أن منحى العرض الكلي يأخذ شكل خط شاقولي، مشيرا إلى استقرار الإنتاج عند مستوى العمالة الكاملة معنى هذا أن الإنتاج يرتفع إلى أن يصل إلى مستوى العمالة الكاملة ثم يتوقف.

التغيرات في الأسعار سواء بالزيادة أو النقصان تؤدي إلى الانتقال من وضع إلى آخر على طول المنحى (الخط الشاقولي) دون تغيير الإنتاج. وذلك لأن الكلاسيك يعتمدون على الأسعار النسبية، حيث أن التغير في السعر من Pe إلى P2 يشمل أسعار السلع وأيضا أسعار عوامل الإنتاج.

II-الطلب الكلي [2]:

وهو يمثل الطلب على السلع والخدمات التي يتم إنتاجها، وهذا الطلب يتحدد بالعلاقة العكسية بين الأسعار والإنتاج، وهذه العلاقة العكسية مستمدة من النظرية الكلية للنقود، فالتغير في كمية النقد سيؤثر على حجم الإنفاق وهذا الأخير بدوره سوف يؤثر على حجم الإنتاج ، أو يمكن التعبير عن ذلك من جانب آخر، إذا كانت سرعة دورات وحدة النقد ثابتة (وذلك لثبات عادات الأفراد المتعلقة بحفظهم للنقود

[1] - رضوان سليم ، **مرجع سابق** .

[2] - عمر صخري ، **مرجع سابق** ، ص 47 – 48 ، -بتصرف-.

) فإنه يمكن الحصول على علاقات بين المتغيرات المتبقية وهي : P .Y.M ، فإذا كانت مثلا كمية النقود ثابتة فإن الإنتاج (Y) والأسعار (P) سوف يتغيران عكسيا .

وبالتالي يكون منحى الطلب الكلاسيكي سالب الميل كما تم ذكره سابقا ويمكن توضيح هذا المنحى بيانيا كما هو موضح في الشكل.

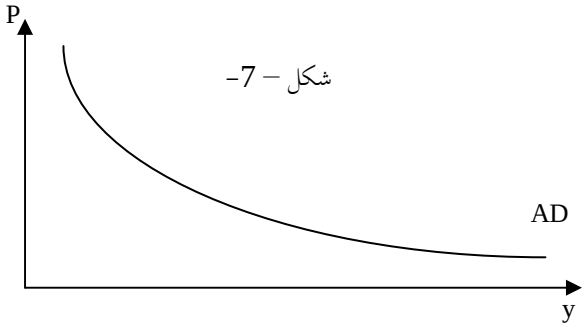

شكل – 7-

III- التوازن واللاتوازن في الاقتصاد الرأسمالي:

انطلاقا من الرسم البياني في الشكل يمكننا أن نحدد حالة التوازن واللاتوازن التي يمكن أن يكون فيها الاقتصاد الرأسمالي [1]:

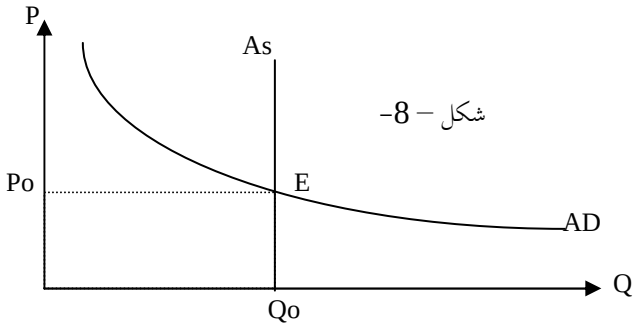

شكل – 8-

أ. إذا كان الطلب الكلي يساوي العرض الكلي أي AS =AD فإننا في حالة توازن أي أن هناك استقرار في الإنتاج والأسعار ويتمثل هذا الوضع في النقطة "E" في الشكل.

ب. إذا كان العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي (AD < AS)

في هذه الحالة يحدث اختلال في التوازن حيث يحدث كساد في المبيعات. وبسبب هذا الكساد فإن أسعار السلع تنخفض وهذا ما يعني انخفاض أرباح قطاع الأعمال الذي يؤدي بدوره إلى تقليص الاستمارات وحدوث فجوة انكماشية وبطالة .

ج. الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي (AS<AD).

أي أنه في هذه الحالة يوجد نقص في الإنتاج وفي نفس الوقت يوجد هناك طلب مرتفع وهذا ما من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع حاد للأسعار وبالتالي حدوث فجوة تضخمية .

وحسب الكلاسيك فإن حالات الاختلال (ب+ج) سببها التغير في الطلب الكلي وليس الإنتاج لأن الإنتاج بالمفهوم الكلاسيكي مستقر وثابت عند مستوى التشغيل الكامل. وتعالج هذه الاختلالات من

[1] -رضوان، **مرجع سابق**.

خلال إيجاد قوى ضاغطة وتتمثل هذه الأخيرة أساسا في الأسعار بحيث يجب أن تكون مرنة لكي نستطيع العودة إلى وضع التوازن.

IV– شرط توازن سوق السلع والخدمات :

فإن ما بيناه سابقا فإن التوازن في سوق السلع والخدمات يحدث لما يكون العرض الكلي يساوي الطلب الكلي وبمجرد حدوث هذا الأمر فإن ذلك يعني أن شرط التوازن قد تحقق وهذا الشرط هو **تساوي الادخار المخطط مع الاستثمار المخطط** ويمكن توضيح المعنى أكثر فيما يلي:

أ. الادخار: تقول النظرية الكلاسيكية أن الادخار يرتبط بصورة مباشرة بسعر الفائدة وهناك علاقة طردية بينهما لأن سعر الفائدة هو بمثابة عائد بالنسبة لصاحب رأس المال (أي المدخر) وأن صاحب رأس المال هذا عند قيامه بعرض رأسماله فهو يعتمد على فكرة التفضيل الزمني ولهذا كلما ارتفع راس المال كلما زاد الادخار ويمكن تمثيل دالة الادخار بيانيا كما هو موضح في التمثيل البياني

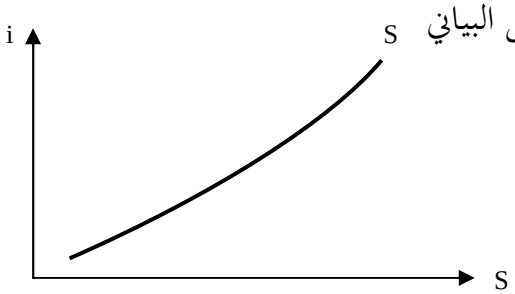

شكل – 9-

لدينا الادخار هو دالة في سعر الفائدة أي

$S = f(i)$

ونلاحظ أن ميل دالة الادخار هو موجب

وذلك لأن هدف المدخر هو تعظيم المنفعة.

ب.الاستثمار: على العكس من المدخر نجد أن المستثمر هو المقترض لرأس المال أي أن سعر الفائدة بالنسبة للمستثمر عبارة عن تكلفة . ولهذا فإن المستثمر عند قيامه بالاستثمار يحاول من جهة تخفيض سعر الفائدة أكبر ما يمكن ومن جهة أخرى زيادة العائد المتوقع من الاستثمار، وذلك لأن هدفه هو تعظيم الربح. ومنه فإن الاستثمار له علاقة عكسية بسعر الفائدة ونعبر عنه رياضيا كما يلي : $I = f(i)$

أما التمثيل البياني لدالة الاستثمار فيمكن تمثيلها كمايلي:

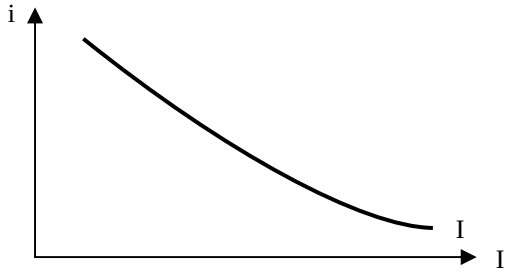

شكل – 10 –

ج. **توضيح شرط التوازن بيانيا:** إن وضع التوازن هو النقطة التي يتقاطع فيها كل من منحنى (I) مع منحنى(S) وذلك كما هو موضح في الشكل

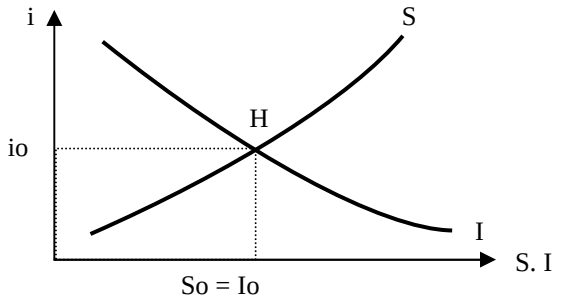

شكل – 11 –

نلاحظ من الشكل أن نقطة التوازن هي نقطة H حيث انطلاقا من هذا الشرط (I=S) يمكن معرفة سعر الفائدة التوازني في سوق السلع والخدمات. وكذلك كل من الادخار والاستثمار ومن ثم تحديد حجم الاستهلاك وبقية المتغيرات وذلك انطلاقا من قاعدة التوازن (عرض كلي = طلب كلي).

ومما يجب ملاحظته هو أن سعر الفائدة حسب الكلاسيك هو متغير حقيقي أي يتم تحديده في القطاع الحقيقي (حيادية النقود).

ج– التوازن الآني (سوق العمل – سوق السلع والخدمات)[1].

يمكن إيجاد حل للتوازن الكلي بالنسبة للقطاع الحقيقي وذلك بعد دراسة كل من سوق العمل والخدمات ، حيث أصبح لدينا نموذج لهذا القطاع يحتوي على كل العلاقات الأساسية اللازمة لحله، أي لتحديد قيم التوازن للمتغيرات الحقيقية الداخلية أي حجم العمل، حجم الدخل الحقيقي، معدل الأجر الحقيقي، معدل الفائدة، أحجام الادخار والاستثمار وكذلك الاستهلاك، أما العلاقات الأساسية المكونة لهذا النموذج فهي :

1. سوق العمل : عرض العمل $N_s = f(\frac{W}{P})$ ، الطلب على العمل $N_d = f(\frac{W}{P})$ — شرط توازن سوق العمل $N_s = N_d$

2. دالة الإنتاج للفترة القصيرة : $y = f(N)$

3. سوق السلع والخدمات: الإدخار $S = f(i)$ ، الإستثمار $I = f(i)$ — شرط توازن سوق السلع والخدمات $S = I$

[1] - محمد شريف إلمان **محضرات في النظرية الاقتصادية الكلية** ، ص 121 – 125 – بتصرف- .

نلاحظ أن كل من السوقين تحتوي على عدد من المعادلات يساوي عدد المتغيرات الداخلية، حيث تحتوي سوق العمل على ثلاث معادلات وثلاث متغيرات.

كما أن سوق السلع والخدمات تحتوي على أربع معادلات وأربع متغيرات: C ,i, I,S أي أنه يمكن إيجاد حل التوازن لكل منهما بشكل مستقل.

أما التوازن الكلي وهو الذي يهمنا الآن فإنه يمكن التوصل إليه عندما تتوازن السوقان في آن واحد.

هكذا فتوازن سوق العمل يمكننا من تحديد حجم العمل ومن ثم حجم الإنتاج الحقيقي، وتوازن سوق السلع والخدمات يمكننا من تحديد كيفية توزيع هذا الدخل (الإنتاج) بين الادخار والاستهلاك.

ويمكن الآن تمثيل الحل بيانيا وذلك بوضع الرسوم البيانية الخاصة بكلا السوقين:

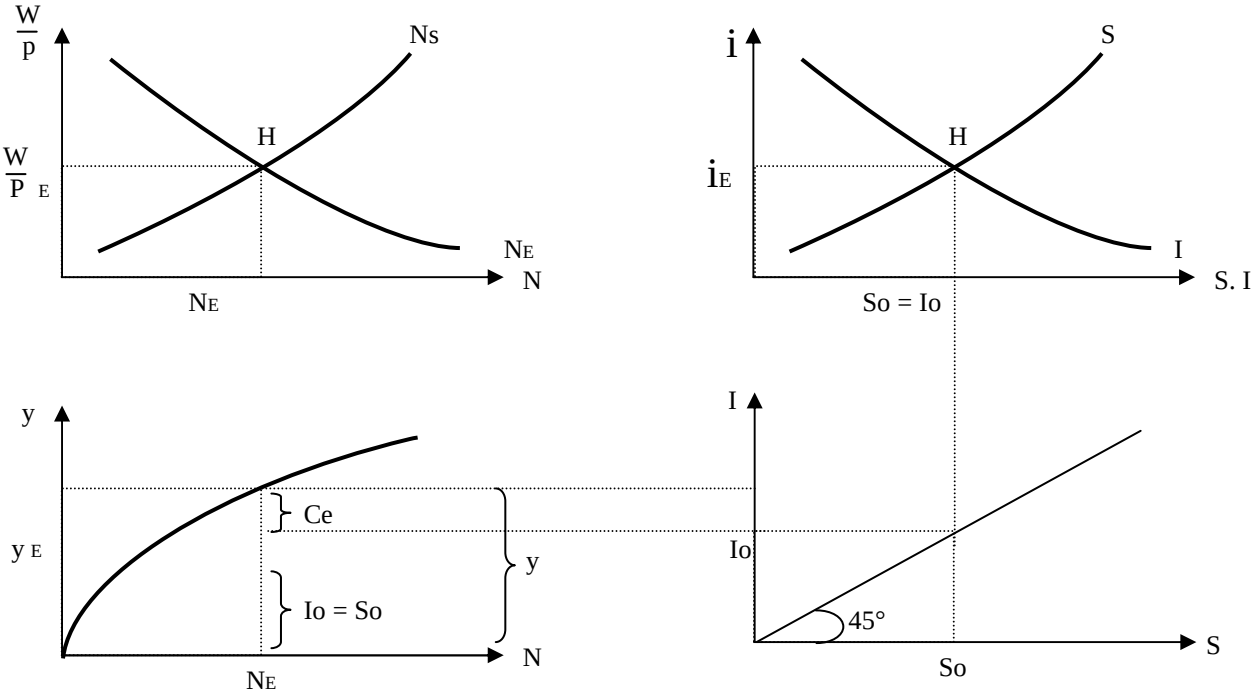

شكل – 12–

2– المرحلة الثانية من التوازن الكلي الكلاسيكي:

بالرغم من أننا حددنا في المرحلة الأولى من التوازن الكلي الكلاسيكي قيم كل المتغيرات إلا أن هذا التوازن يبقى ناقصا، لأن المتغيرات النقدية وخاصة الأجرة النقدية لم تحدد وذلك لدخول الأسعار في تحديدها ولهذا السبب نقوم بدراسة السوق النقدي (لتحديد مستوى الأسعار).

I– توازن القطاع النقدي

في دراستنا لهذا التوازن سنعتمد على النظرية الكمية للنقود، حيث مرت هذه النظرية بعدة مراحل من مجرد علاقة تكافؤ أو تطابق MV≡ PT إلى علاقة سببية PT = MV تصف العلاقة بين مستوى الأسعار

العام وكمية النقد بحيث يكون : $P = f(M)$ يصبح إذن المستوى العام للأسعار دالة لكمية النقد وهي دالة متزايدة وذات تأثير تام[1]..

ثم من معادلة تعتمد على المعاملات T انتقلت إلى معادلة تعتمد على الدخل وذلك على يد بيقو، ومارشال $MV = PY$ وفي نفس الوقت صيغت هذه المعادلة في شكل دالة للطلب على النقد :

وتسمى معادلة كمبريدج : $Md = Kpy \quad (K=1/v)$

وإذا كان الطلب على النقد متغيرا داخليا في النموذج الكلاسيكي فإن عرضه يعتبر متغير خارجي $Mo = MS$ تحدده السلطات النقدية .

والتوازن النقدي يتم عندما يتساوى عرض النقد MS بالطلب عليه Md

$$Md = Ms \leftrightarrow Kp*y=Mo$$

حيث P* يعبر عن المستوى العام للأسعار التوازني

ويمكن تمثيل التوازن بيانيا كما يلي:

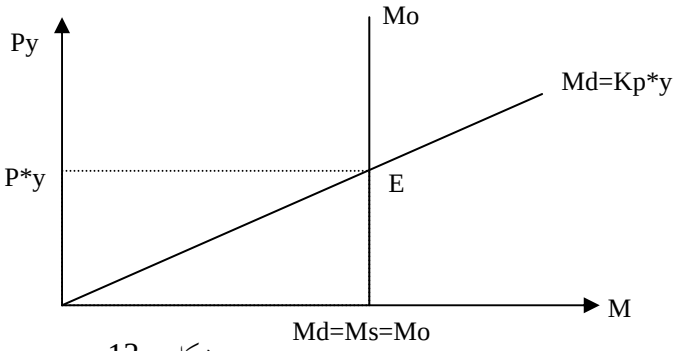

شكل – 13 –

ولإظهار العلاقة بين كمية النقد والمستوى العام للأسعار يكفي أن نعود إلى معادلة كامبردج ونفترض بأن حجم الدخل الحقيقي Y ثابت (عند مستوى التشغيل الكامل) " قانون ساي" فالعلاقة تصبح كما بيناه سابقا $P = f(M)$ ، ومن المعادلة يصبح P معطى كما يلي :

$$P = M/Ky$$

بما أن المقدار Ky ثابت فإن P يرتبط مباشرة بكمية النقد والعلاقة بينهما طردية وتناسبية وتمثل بيانيا كما يلي :

[1] د. محمد شريف بن إلمان ، ص 125 – 130 - بتصرف-.

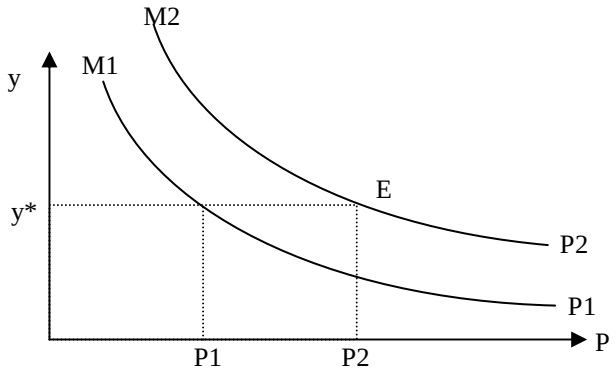

شكل – 14 –

شرح المنحني :

لنفترض أن كمية النقد المعروضة قد تغيرت لسبب من الأسباب وفقا لقرارات السلطة النقدية وأصبحت M^s_2 أكبر من M^s_1 وبما أن الدخل يوجد في مستواه الأقصى (الاستخدام الكامل) فإنه لا يمكن أن يتغير كما أن أية زيادة في عرض النقد تؤدي حتما إلى ارتفاع في مستوى الأسعار، الذي يتنقل من P1 إلى P2 وذلك بنفس النسبة التي ارتفعت بها كمية النقد

II– التوازن الآني للقطاعين الحقيقي والنقدي

بعد دراستنا للتوازن في القطاع النقدي والمعدلات الخاصة به نقوم بإضافتها إلى المعادلات الخاصة بسوق العمل وسوق السلع والخدمات المكونين للقطاع الحقيقي لنصل إلى التوازن الكلي

إن العلاقات المميزة لسوق النقد هي [1]. :

الطلب على النقود $Md = KPy$

عرض النقد وهو متغير خارجي $Ms = Mo$

شرط توازن سوق النقد هو : $Mo = Ms = Md$

والتي تمكننا من تحديد المستوى العام للأسعار "P"

والآن يمكن تمثيل التوازن الكلي بيانيا يجمع مختلف البيانات في شكل واحد.

[1] د محمد شريف إلمان ، ص 131 – 133 -بتصرف- .

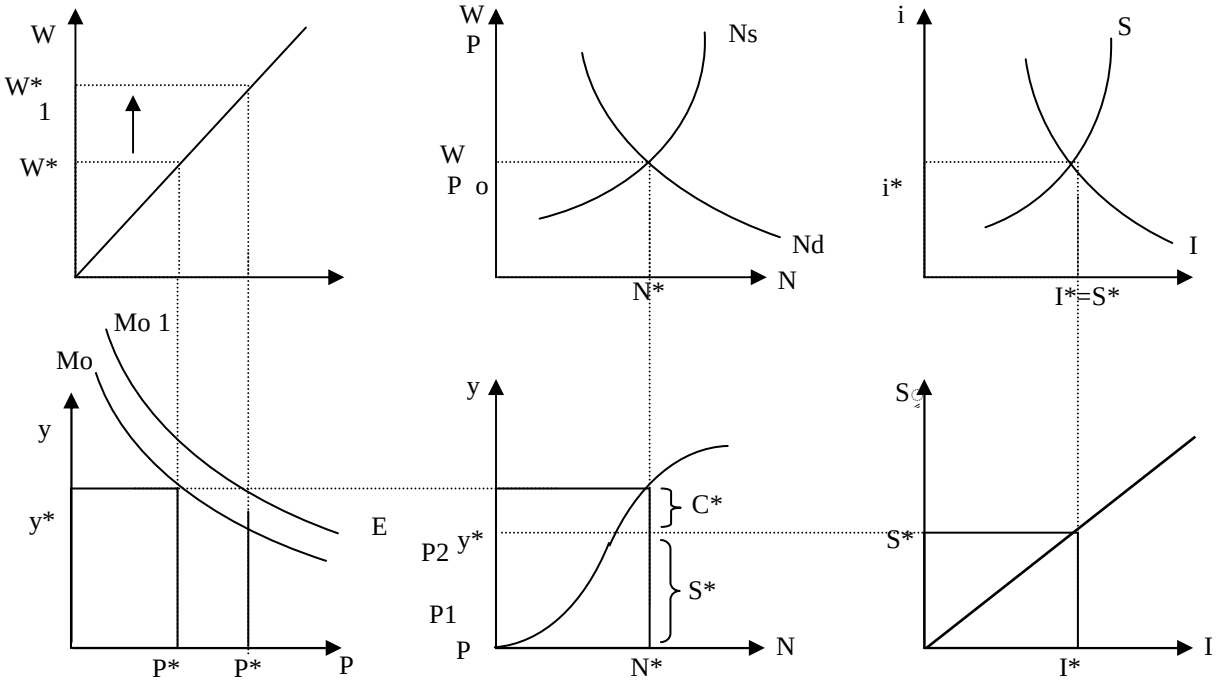

شكل – 15 – **رسم يوضح التوازن الكلي الكلاسيكي**

بعد ضم الرسومات الخاصة بالسوق النقدي نلاحظ أن سعر التوازن هو *P والذي يمكننا من تحديد ومعرفة قيمة الأجرة الاسمية التوازنية (*W)

III– أثر التغير في المتغيرات النقدية والحقيقية على التوازن الكلي الكلاسيكي

أ– أثر التغير في المتغيرات النقدية:

نلاحظ من الشكل أن التغير في العرض النقدي من M_0 إلى M_{01} أدى إلى تغير المتغيرات النقدية فقط حيث ارتفع السعر من P^* إلى P^*_1 والأجرة الاسمية من W^* إلى W^*_1 وأن مقدار التغيير متناسب بين المتغيرات في حين أن المتغيرات الحقيقية بقيت على حالها ويأتي هذا التفسير الكلاسيكي على أساس فرضية الازدواجية. [1]

ب– أثر المتغيرات الحقيقية على التوازن الكلي الكلاسيكي (نأخذ متغير واحد فقط كمثال):

لنفرض أن عرض العمل قد زاد لسبب من الأسباب (عدى سبب الأجرة الحقيقة) وباعتبار أننا في حالة استخدام تام فإن هذه الزيادة في عرض العمل تؤدي إلى إحداث بطالة وللقضاء عليها فإن معدل

[1] د. محمد شريف إلمان ،مرجع سابق ، ص 134 – 140 -بتصرف-.

الأجر الحقيقي ينخفض (الاسمي ينخفض أولا) أي انخفاض تكلفة العمل بالنسبة للمنتجين وهذا ما يؤدي إلى زيادة التوظيف ومن ثم زيادة الإنتاج والذي بدوره يؤدي إلى الانخفاض في الأسعار وذلك حسب المعادلة الكمية للنقود حيث M(كمية النقود المتداولة) وV(سرعة دوران الوحدة النقدية) ثابتة مما يؤدي إلى زيادة الأجر الحقيقي ، الأمر الذي يؤدي بالمنتجين إلى إنقاص طلبهم على العمل فتزيد البطالة بدل القضاء عليها، وهناك ثلاث حالات لهذه المشكلة:

1. حتى يقدم المنتجين على زيادة طلبهم على العمل وتزول البطالة ويعود الاقتصاد إلى وضع الاستخدام التام لابد أن يكون انخفاض المستوى العام للأسعار أقل من الانخفاض في معدل الأجر الاسمي .

2.في حالة العكس فإن البطالة تزيد لأن معدل الأجر الحقيقي قد ارتفع بالنسبة لوضعه التوازني الابتدائي.

3. إذا كان التغير في الأسعار والأجرة الاسمية بنفس النسبة فإن معدل الأجر الحقيقي يبقى نفسه ومنه فإن البطالة تبقى كما هي عليه .

* أما أثر زيادة عرض العمل افترضناها على سوق السلع والخدمات فمن المنتظر أن تؤدي إلى ارتفاع كل من الادخار والاستثمار والاستهلاك وذلك لامتصاص الزيادة في الدخل الحقيقي (الإنتاج الحقيقي).

الفصل الثالث

تحليل التوازن الكلي الكيينزي

مـقدمة:

إن النظرية الكينزية ظهرت نتاجا لظروف اقتصادية، كان يعيشها العالم. والمتمثلة في الكساد العظيم لسنة 1929-1933 والذي صاحبته البطالة، حيث لم تجد النظرية الكلاسيكية الحل لهذه المشاكل. و هذا الوضع أدى إلى إضعاف النظرية الكلاسيكية التي مفادها أن التوازن الاقتصادي هو ظاهرية حتمية، تحكمها قوى السوق(العرض و الطلب) على أساس أن كل عرض يخلق طلب مكافئ له (قانون ساي) . وبذاك جاء كينز بنظريته: "النظرية العامة للعمالة وسعر الفائدة". وركز في تحليله على جانب الطلب الفعال، لأن المشكل في ذلك الوقت كان مشكل طلب و ليس مشكل عرض.

المبحث الأول: بناء النموذج الكينزي

قبل سنة 1929 كان الاقتصاد قائم على أساس مبادئ ونظريات المدرسة الكلاسيكية وكانت هناك فترة التوازن التلقائي والدائم وذلك استنادا إلى قانون المنافذ ، إلى أن ظهرت أزمة الكساد العظيم العالمية وما نتج عن ذلك من انتشار واسع للبطالة مما أدى بكثير من المفكرين والاقتصاديين إى إعادة النظر في المبادئ والأسس التي قام عليها التوازن الكلي الكلاسيكي ، ومن بين هؤلاء المفكرين نجد المفكر الاقتصادي الإنجليزي "جون ماينرد كينز" الذي أقام نموذج جديد للتوازن الاقتصادي الكلي وقد ظهر نموذجه هذا لأول مرة في كتابه الشهير الذي أصدره سنه 1936 م بعنوان النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود وهذا ما سنحاول توضيحه في هذا الفصل:

لقد قام كينز بتقسيم نموذجه إلى عدة أقسام

أولا :. المتغيرات المستقلة: وهي ثلاث متغيرات:

أ. الميل الحدي للاستهلاك: وهو يتأثر بدرجة أساسية بالدخل المتاح ، بالإضافة إلى عوامل سماها عوامل موضوعية (توزيع الدخل، الائتمان الاستهلاكي، الثروة...) وعوامل ذاتية (تتعلق بالأفراد في حد ذاتهم مثل البخل ، حب التظاهر ، التباهي ...) .

ب. الكفاءة الحدية لرأس المال: وهي ترتبط أساسا بمعدل العائد على راس المال الاستثماري.

ج. سعر الفائدة: وهو متغير مستقل يرتبط أساسا بالعرض النقدي وكذلك مدى تفضيل الأفراد للسيولة وهو يدخل في تحديد الاستثمار وهو متغير نقدي (يتحدد في السوق النقدي).

ثانيا : المتغيرات التابعة: ولقد حصرها كينز في متغيرين وهما التوظيف وكذلك الإنتاج، وهما يتحددان حسب الطلب الفعال (الإنفاق الفعال) .

3. المعطيات: وهي العوامل التي لا تتغير إلا ببطء ومن ثم فإن تأثيرها على المتغيرات الأخرى (سواء مستقلة أو تابعة) ضعيف ولهذا فقد أهملها كينز واستبعدها من دراسته ومنها العادات الاستهلاكية، الاحتكار والمنافسة ، والأذواق ...

* ولقد قام كينز بدراسة نموذج لنظام رأسمالي متطور مشكلته عدم القدرة على استغلال الموارد المتاحة استغلال فعال خاصة الموارد البشرية أي أنه يعاني من البطالة وحسب كينز فإن سبب هذا المشكل هو قصور في الطلب الكلي الفعال . ويعتقد كينز أنه لو تمكنا من رفع مستوى هذا الطلب لاستطعنا القضاء على هذه المشكلة وبالتالي يمكن أن نصل إلى الفكرة الأساسية التي تمحورت عليها النظرية العامة وهي فكرة الطلب الكلي الفعال والذي يتكون حسب كينز من طلب عادي زائد القدرة الفعلية على الشراء (الرغبة +

القدرة على الشراء والإنفاق) . والطلب الكلي الفعال يتحدد بالمتغيرات المستقلة الثلاثة السابقة الذكر، وهو بدوره يحدد لنا مستوى الإنتاج والتوظيف

والآن سوف نقوم بتوضيح فكرة الطلب الفعال حسب كينز :

إن كل منتج يسعى إلى تعظيم ربحه وفي سعيه لتحقيق هذه الوضعية سوف يقارن بين التكاليف التي سيتحملها والإيرادات. وعلى هذا الأساس يميز كينز بين نوعين من الأثمان هما:

ثمن طلب كلي : ويمثل مجموع الإيرادات المتوقعة من بيع السلع التي تم إنتاجها وذلك عند مستوى من التوظيف .

ثمن العرض الكلي: وهو يمثل إجمالي التكاليف المتوقعة من إنتاج حجم من السلع عند مستوى معين من التوظيف.

ويمكن توضيح هذه الفكرة من خلال الرسم البياني الممثل في الشكل –16-

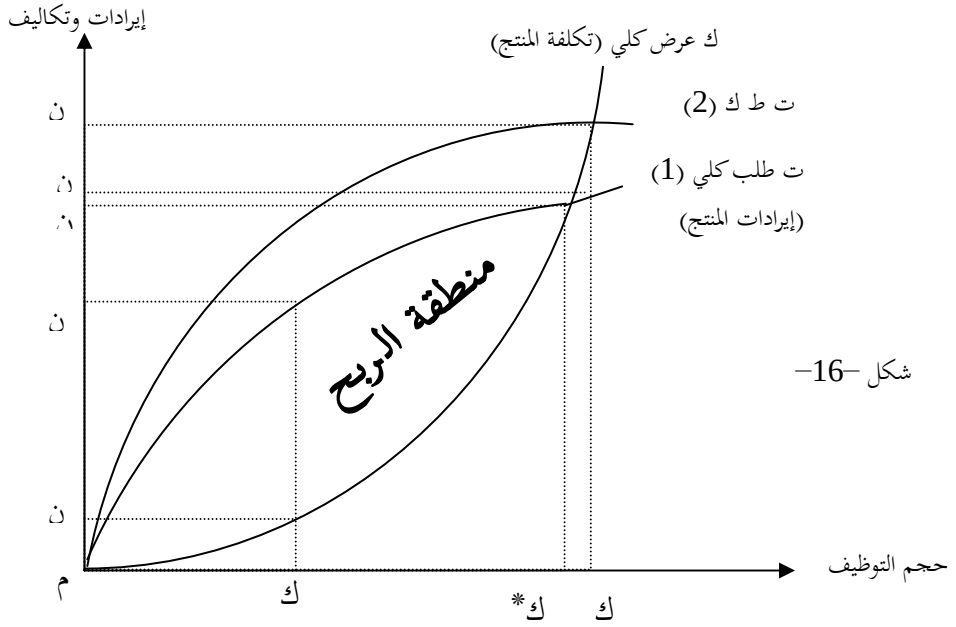

شكل –16–

عند كل مستوى من التوظيف لدينا ثمن طلب كلي وثمن عرض كلي كما هو موضح في الشكل ونلاحظ من خلال الرسم أنه عند حجم توظيف قدره (م ك1) فإن ثمن العرض الكلي هو (م ن) وثمن الطلب الكلي(1) هو (م ن1) ونلاحظ هنا أن الإيرادات أكبر من التكاليف أي هناك ربح من عملية التوظيف يقدر بـ : (ن ن1) ومادام الإيراد يفوق التكلفة (ثمن ط ك1 أكبر من ث ع ك) فالتوظيف مقبول لأن فرص الربح متوفرة، ويستمر المنتج في التوظيف إلى أن يتقاطع المنحنين حيث يتساوى ث ط ك 1 مع ث ع ك (وهي نقطة الطلب الكلي الفعال حسب كينز) أي يقوم بتوظيف المقدار م ك* ويتوقف، ولو قام مثلا بتوظيف المقدار (م ك2) يكون (ث ع ك) > (ث ط ك1) أي أن المنتج عند هذا المستوى من

التوظيف يحقق خسارة مقدارها (ن3-ن4) ولذلك فإنه لن يقبل على توظيف هذا المقدار مما يؤدي إلى ظهور بطالة إجبارية مقدارها (ك* ك2) ومنه فإن النظام الرأسمالي يمكن أن يكون في حالة توازن مع وجود بطالة إجبارية (توازن العمالة الناقصة) ويرى كينز أنه لو تمكنا من رفع مستوى الطلب الكلي الفعال (بواسطة السياسات المالية والنقدية) إلى ث ط ك2 فإن مستوى التوظيف يتمدد إلى م ك2 وبالتالي نمتص البطالة ك* ك2 وتسمى نقطة التوازن الجديدة نقطة العمالة الكامنة وهي في نظر كينز الحالة المثالية ولكنها ليست دائمة.

المبحث الثاني :دالة الاستهلاك الكينزية

في دراسة كينز لدالة الاستهلاك كان يهدف إلى معرفة كمية السلع والخدمات الكلية التي يستهلكها أو يطلبها الاقتصاد الكلي وخاصة قطاع العائلات لأن في النموذج الكينزي البسيط إفترض وجود قطاعين فقط في الاقتصاد وهما قطاع العائلات وقطاع الأعمال حيث يمثل قطاع العائلات أو الانفاق الاستهلاكي معظم الطلب على السلع والخدمات الكلية في الاقتصاد ، حيث قد يصل إلى حوالي 75% من إجمال الطلب الكلي وحسب كينز فان حجم الانفاق الاستهلاكي يعتمد بدرجة كبيرة على مقدار الدخل المتدفق (نموذج الكينزي البسيط هو نموذج – الدخل – الانفاق–).

بعد هذه المقترحات لتحريك الاقتصاد وكسر حلقة الكساد، من خلال تفعيل الطلب وهو الطلب على السلع الاستهلاكية بالدرجة الأولى، لا بد من دراسة الاستهلاك ثم الادخار من حيث الميل الحدي والمتوسط لكليهما، وعلاقة بينهما حيث نلاحظ أن كينز إعتمد على دراسة وتحليل عملية الاستهلاك من خلال Apc/Mpc، لمعرفة كيفية تحفيز الطلب الاستهلاكي.

أولا : الميل الحدي و المتوسط للاستهلاك

1- الميل الحدي للاستهلاك (MPC) (la propension marginale à consommer)

يمكن صياغة معادلة الاستهلاك كما يلي:

$c= a+by$ ..... (1)

$c_1= a+by_1$ ..... (2)

$\rightarrow y_1= y+\Delta y_1$ ..... (3)

$\rightarrow c_1= c+\Delta c$ ..... (4)

سوف نقوم بإحداث تغيير في الدخل بالمقدار Δy بمعرفة مقدار التغيير الذي يميل في c إلى Δc كما نغير الاستهلاك كذلك بالمقدار Δc.

بالتعويض في المعادلة (2) كل من المعادلة (3)، (4).

$$c + \Delta c = a + b\,(y + \Delta y)$$

$$\underset{0}{\cancel{c}} + \Delta c = \underbrace{a + \cancel{by}}_{0} + b\,\Delta y$$

$$\Delta c = b\,\Delta y \qquad \Longrightarrow \quad b = \frac{\Delta c}{\Delta y}$$

وتكون قراءة (b) كما أي تعريف الميل الحدي للاستهلاك هو التغير الحاصل في الاستهلاك نتيجة تغير الدخل بوحدة واحدة، وتظهر أهمية دراسة أو معرفة الميل المدى للاستهلاك من خلال معرفة طريقة توزيع الدخل على الاستهلاك وأوجه الإنفاق الأخرى، كما تمكننا من معرفة المستوى المعيشي للهيئة أو لأفراد المجتمع المراد دراسته، ودائما يكون $0<b<1$ / كذلك فإن ($y<0$) لا يمكن أن نكون

2- الميل المتوسط للاستهلاك (APC) (la propension Moyenne)

الميل المتوسط للاستهلاك هو (APC) هو عبارة عن النسبة بين الاستهلاك الكلي إلى الدخل كلي حيث دالة الاستهلاك كما يلي:

$$c = a + by$$

$$\frac{c}{y} = \frac{a}{y} + \frac{by}{y}$$

$$\frac{c}{y} = \frac{a}{y} + b \Longrightarrow \boxed{Apc = \frac{a}{y} + b}$$

b: هو الميل الحدي للاستهلاك

كما يفترض كينز أن الميل المتوسط للاستهلاك يتناقص بزيادة الدخل، أما الميل الحدي للاستهلاك $\frac{\Delta c}{\Delta y}$ فهو في زيادة دوما مع زيادة الدخل لكن $\Delta c < \Delta y$.

$$\boxed{APc = \frac{a}{y} + MPc}$$

القانون النفسي للاستهلاك عند كينز $\frac{c}{y}$ متناقص مع زيادة الدخل لأن الفرد يصل إلى إشباع .

ومنه نلاحظ دوما أن $APc > MPc$ لان القيمة $\frac{a}{y}$ دائما موجبة لأن قيمة a وهي الاستهلاكات المستقلة عندما يكون الدخل معدوما، وتكون نتيجة إستهلاك الدخول المدخرة أو المخزونات السلعية

المدخرة أو الإفتراض وتمثل a المدى الأدنى لمعيشة الفرد وذلك حسب تعريف الاستهلاك بالمعادلة c=a+by، كذلك y دوما موجبة لا يمكن أن تأخذ القيمة السالبة، كذلك 1>MPc>0.

3- التمثيل البياني لدالة الاستهلاك

يمكن أن نمثل بيانيا دالة الاستهلاك حيث تعريف كينز الدالة الاستهلاكية وهي: c=a+by

حيث

b: هو الميل الحدي للاستهلاك ويكون دوما موجبا.

a: هو الاستهلاكات المستقلة أو التي تكون عندما يكون الدخل معدوما.

y: هو الدخل.

c: هي عملية الاستهلاك.

الشكل -17-

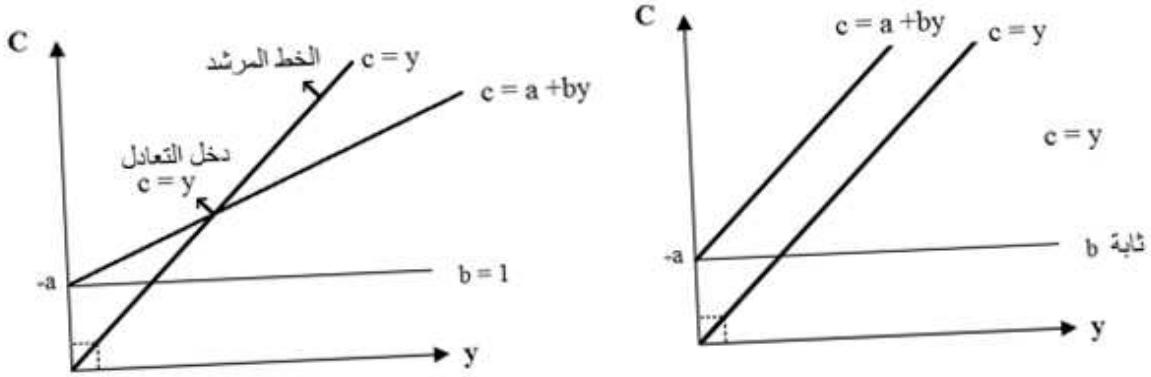

ثانيا : الميل الحدي والمتوسط للإدخار: APs.MPs

1- الميل الحدي للإدخار MPs

من أجل إيجاد معادلة الادخار ثم استنتاج الميل الحدي والمتوسط للادخار تنطلق من معادلة الدخل.

$y= c + s$ ..... (1)

$s= y - c$ ..... (2) / لدينا $c= a + by$

بالتعويض في قيمة c في المعادلة (2) نجد: ..... $s= y - (a + by)$

$s = -a + y\,(1 - b)$

حيث s: هي الإدخار

a-: هو مجموع الادخارات السالبة التي كان الفرد مدانا بها لما كان يستهلك مع عدم إمتلاكه لدخل

$y = 0 \qquad a > 0$

y: هو الدخل التصرفي أو المتاح.

$(1 - b)$: هو الميل الحدي للإدخار أي هو حيث $s = y - c$ المقدار المتبقي من الدخل بعد الإستهلاك

$y \Longrightarrow s$

$c = y - s$

$a + by = y - s \Longrightarrow by - y = -s - a$

$y - by = s + a$

$y\,(1 - b) = s + a \Longrightarrow s = -a + y\,(1 - b)$

- إستنتاج الميل الحدي للإدخار

انطلاقا من معادلة الإدخار نجد $s_1 = -a + (1 - b)y_1 \quad \ldots\ldots (1)$

نحدث زيادة في y ثم نلاحظ الزيادة في الادخار $y_1 = y + \Delta y \ldots\ldots (2)$

$s_1 = s + \Delta s \ldots\ldots (3)$

نعوض (2) و (3) في (1)

$s + \Delta s = -a + (1 - b)\,(y + \Delta y)$

$s + \Delta s = \underbrace{-a + (1 - b)\,y}_{s} + (1 - b)\,\Delta y$

$\Delta s = (1 - b)\,\Delta y \Longrightarrow MPs = \frac{\Delta s}{\Delta y} = (1 - b)$

ويقرأ $(1 - b)$ بالميل الحدي للادخار ويعني مقدار التغيير الحاصل في الادخار s نتيجة تغيير الدخل y بوحدة واحدة.

2- **الميل المتوسط الإدخار APs:**

$s = -a + y(1-b)$

$$\frac{s}{y} = \frac{-a}{y} + \frac{y(1-b)}{y}$$

$$Aps = \frac{s}{y} = \frac{-a}{y} + (1-b)$$

$$\frac{s}{y} = \frac{-a}{y} + MPs \Longrightarrow APs > MPs$$

الشكل -18-

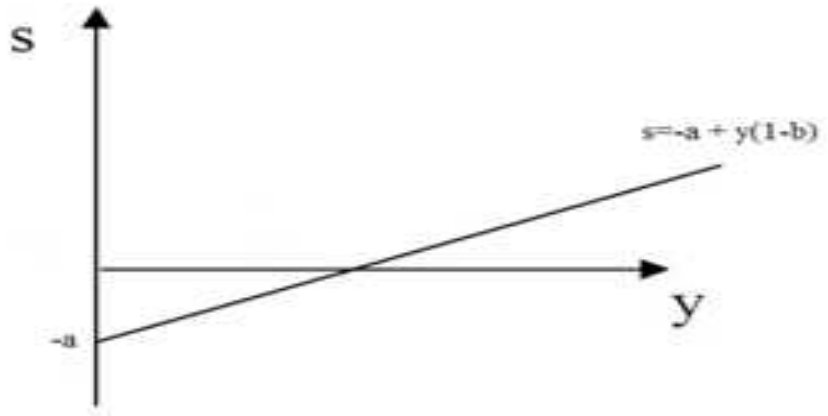

ثالثا : العلاقة بين الميليين الحديين: MPc.MPs

$$\left.\begin{array}{l} y_1 = c_1 + s_1 \end{array}\right\} \quad \begin{array}{l} y_1 = y + \Delta y \\ c_1 = c + \Delta c \\ s_1 = s + \Delta s \end{array}$$

$$y + \Delta y = (c + \Delta c) + (s + \Delta s) \quad / \qquad y = c + s$$

$$\boxed{\Delta y = \Delta c + \Delta s} \ldots\ldots (01)$$

نقسم المعادلة (1) على Δy

$$\frac{\Delta y}{\Delta y} = \frac{\Delta c}{\Delta y} + \frac{\Delta s}{\Delta y}$$

أي أن 1 هو يمثل المقدار الاجمالي للتغيير في الدخل الذي يوزع على الاستهلاك والادخار بحسب الميل الحدي لكل منهما.

$$\boxed{1 = MPc + MPs}$$

رابعا : العلاقة بين الميلين المتوسطين: APc.APs

$$y = c + s$$

بالقسمة على y نجد

$$\frac{y}{y} = \frac{c}{y} + \frac{s}{y} \Longrightarrow \boxed{1 = APc + APs}$$

خامسا : التمثيل البياني لدالتي الاستهلاك والادخار معا

الشكل -19-

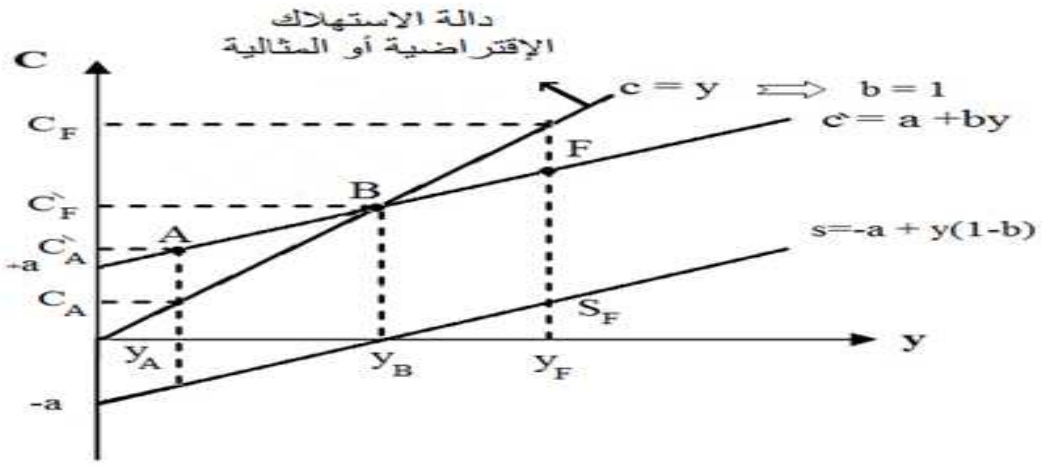

لدينا من الشكل البياني: $c^{\backslash}=a+by$

$$s = -a + y\,(1 - b)$$

نعوض قيمة y في المعادلتين 49 $s.c^{\backslash}$

لنفرض لدينا النقاط التالية: F.B.A

عند النقطة A: $c^{\backslash}_A > c_A$ مقدار الاستهلاك عند النقطة A على المنحنيين $c^{\backslash}$، c مقدار نفس المقدار من الدخل y كما في الشكل، $c^{\backslash} > y$ مقدار الاستهلاك أكبر من الدخل لأن المستهلك حاجاته الاستهلاكية مرتفعا جدا وقد تفوق مدار دخله لان لديه إدخرات سالبة يجب تسديدها.

ولنعطي العجز نلجأ للاقتراض أو استعمال المدخرات:

$$\boxed{\frac{c}{y} = APc > 1}$$

عند النقطة B: نلاحظ أن $c = c^{\backslash}$ عند نفس مستوى الدخل y_B

أي أن $APc = \frac{c}{y} = 1$ ، وحجم الإدخارات يساوي 0.

أي أن الدخل يغطي كل الاستهلاك، لكن لا يوجد إدخار موجب أو سالب.

عند النقطة F (A)

نلاحظ أن $c > c^{\backslash}$ مقدار الاستهلاك في الدراسة الافتراضية.

– حيث أن الدخل يغطي كل الاستهلاك ويدخل جزء منه لذلك نلاحظ أن الإدخارات موجبة اللقيمة.

المبحث الثالث : دالة الإستثمار و نظرية المضاعف

إن الإستثمار الذي لا يقل أهمية عن الإستهلاك بإعتباره المكونة الثانة من مكونات الطلب الكلي حيث يمكن أن نكتب $y=c+I$، بحيث يرجع الكثير من الإقتصادين و الباحثين إلى أن أحدى أهم العوامل وراء تحريك عملية النمو الإقتصادي و تفعيل الإقتصاد الكلي و التقلبات الإقتصادية الدولية يعود إلى مدى فعالية الإستثمار و تأثيره على سوق العمل، حيث أن زيادة الإستثمار و كفاءته تعني طلب عمل جديد مما سيؤدي إلى توزيع كتلة أجور جديدة، و هذا بدوره سيؤدي إلى الإستهلاك الإضافي، و يالتالي تحريك الطلب الكلي الذي يتطلب زيادة في مستوى الإنتاج يرافقه الزيادة في الطلب و زيادة في الناتج الداخلي الخام، و هكذا تتأثر بقية المتغيرات الإقتصادية الحقيقية الأخرى في ظل محيط إقتصادي و إجتماعي و سياسي يتميز بالإستقرار، و منه سوف تتطرق للإستثمار من حيث[1].

أولا : **مفهوم الإستثمار**

1- الإستثمار بالمفهوم الإقتصادي

- ✓ الإستثمار هو عبارة عن توظيف أموال حالية في سبيل الحصول على إيرادات (عوائد) أكبر في المستقبل.
- ✓ و بالمفهوم الإقتصادي عند الكثيرين الإستثمار هو عبارة عن تيار من الإنفاق على السلع الرأسمالية الثابتة الجديدة التي تؤدي إلى خلق قيمة مضافة و توفير مناصب عمل جديدة أي الإستثمار المنتج، و يتمثل ذلك في التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت و يشمل الآلات و المعدات و أجهزة مختلفة،

[1] - Gregory Mankiw ، **Macroeconomie(economique ouvertures** ، 6e edition ، nouveaux horizons ، 2015

مباني و عقارات مصانع جديدة ، و التغير في المخزون حيث يعتبر التغير في المخزون مهما جدا حيث أن الإستثمار هو عبارة عن التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت زائد التغير في المخزون ، و ذلك حتى لا تتعطل عملية الإنتاج، و يتمثل ذلك في شراء الآلات قطع الغيار، مستلزمات الآلات لمواجهة المستجدات الإنتاجية الطارئة، المواد الأولية، السلع الوسيطة.

2- الإستثمار بالمفهوم المالي

وهو عبارة عن شراء الأسهم و السندات في السوق المالية بغرض تحقيق أرباح عن طريق الفرق بين ثمن البيع و الشراء، و كذلك الإستثمار في البنوك مقابل معدلات فائدة إلا أنه بالنسبة لكثير لا يعتبر ذلك إستثمارا بإعتبار أن الأسهم و السندات لا تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للإقتصاد اي لا يحقق قيمة مضافة لإنها عبارة عن تبادل ملكية بين الإفراد و لا تؤدي إلى خلق مناصب عمل جديدة (إستثمار غير الحقيقي)

3- الإستثمار بالمفهوم المحاسبي

و هو عبارة عن السلع التي تبقى بصفة دائمة داخل المؤسسة سواء التي إشترتها أو التي أنتجتها و تنقسم إلى قسمين:

أ- **السلع المرتبطة بالإستغلال:** أي السلع المنتجة من المؤسسة و ليست للبيع أو التحويل و لكن تستخدم كوسيلة عمل مثل: وسائل نقل، الآلات.

ب- **السلع خارج الإستغلال:** هي التي لا تشكل وسائل عمل و لكنها لتستجيب لبعض الإهتمامات الأخرى مثل المنشآت الإجتماعية ، (مطعم المؤسسة، عيادة)

ثانيا : أصناف الإستثمار

يمكن تصنيف الإستثمار إلى إستثمار إجمالي و إستثمار صافي، و إستثمار متسقل و إستثمار تابع أو محرض بالإضافة إلى إستثمار عام و خاص.

1- الإستثمار الإجمالي

يمثل القيمة الإجمالية للسلع ارأسمالية الجديدة المنتجة في إقتصاد ما خلال فترة معينة عادة تكون سنة متضمنة الإهتلاك.

2- الإستثمار الصافي

فهو عبارة عن الإستثمار الإجمالي ناقصا الإهتلاك، حيث أن السلع الرأسمالية التي تم إستخدامها خلال السنة تهتلك و لذلك لابد طرح الإهتلاك للحصول على الإستثمار الصافي= الإستثمار الإجمالي – الإهتلاك.

3-الإستثمار المستقل و التابع

أ- **الإستثمار المستقل:** هو الإستثمار المستقل عن الدخل و يتمثل في تقدم أساليب التسيير التنظيم، التقدم الفني و التكنولوجي و مستوى المعرفة و تقنيات الإنتاج، كذلك قد يأخذ شكل الإستثمار الإجنبي المباشر حيث نكتب $I_0 \neq f(Y)$

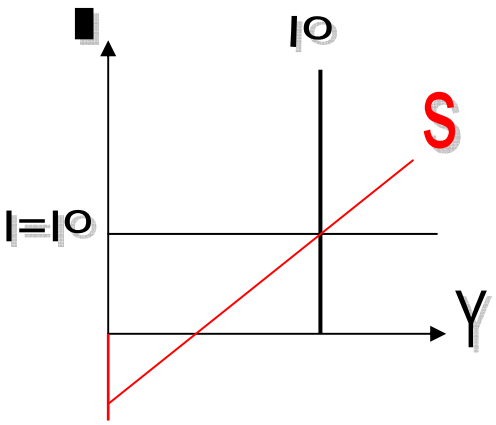

الشكل- 20-

أ– 1 – حساب الدخل التوازني للإستثمار المستقل

يمكن أيضا الصيغة الحرفية للدخل التوازني في حالة إقتصاد يتكون من قطاعين $C+I_0$ و بذلك بطريقة:

أ-1-1- طريقة الطلب الكلي يساوي العرض الكلي

$$y = c + I \quad , \quad c = a + by \quad I = I_0$$

$$y = a + by + I_0 \rightarrow y - by = a + I_0 \rightarrow y = \frac{a+I0}{1-b}$$

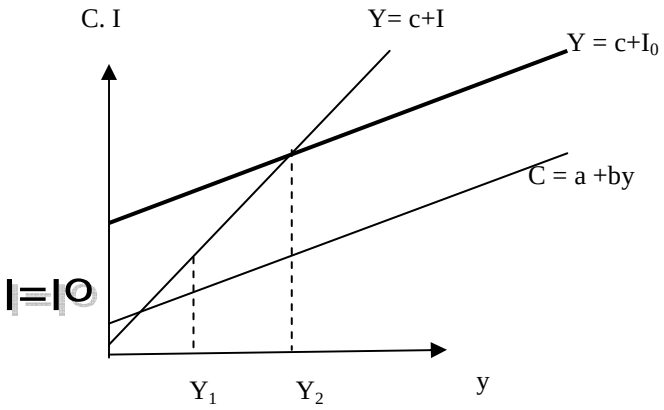

التمثيل البياني :الشكل –21–

أن زيادة حجم الإستثمار المستقل في الإقتصاد سوف تؤدي إلى زيادة حجم الدخل الكلي y أي من y_1 = y_2 كما رأينا سابقا أن حجم الإستهلاك أو الطلب الكلي موازي يحدد حجم الإنتاج و الدخل في الإقتصاد مذلك يكون الحالة بالنسبة للإستثمار

أ–1–2– طريقة الإدخار و الإستثمار

حتى يكون الإقتصاد في حالة توازن لا بد من أي مجموع الموارد المالية المعروضة يساوي مجموع الموارد المالية المطلوبة، دائما في حالة الإستثمار المستقل

$$\left\{ \begin{array}{l} Y = c+s \\ Y = c+ \Rightarrow \end{array} \right\} \boxed{S=I}$$

$$I=Io \qquad S= -a+(1-b)y$$

الصيغة الحرفيةالدخل التوازني $Io=-a+(1-b)y \Rightarrow y = \frac{a+Io}{1-b}$

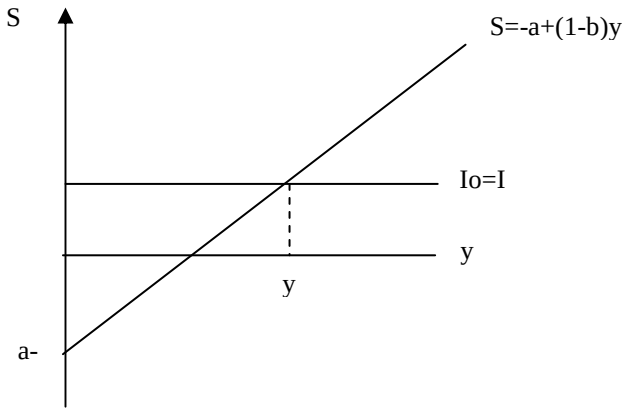

التمثيل البياني لهذه الصيغة

الشكل- 22-

الدخل y في النقطة التي يتقاطع فيها الإدخار مع الإستثمارإي نقطة التوازن الإقتصادي أي أن كل المشاريع الإقتصادية مغطاة بالإدخارات.

ب- الإستثمار التابع

يعتبر الإستثمار مؤشر إقتصادي حساس لمعدل الفائدة من خلال العلاقة العكسية التي تربطهما إلا أن سعر الفائدة ليس لمؤثر الوحيد في حجم الإستثمار، كذلك يعتبر الدخل مؤشر قوي ذو دلالة في تطور حجم الإستثمارات لذلك فإن حجم الدخل و زيادة حجم الإرباح سوف يعطي فرص أكبر للمستثمر أن يزيد في حجم إستثماراتهم، لذلك فإن الإستثمار تابع دالة في الدخل و نكتب $I= f(y)$ أي حجم الإستثمارات التي تتم تغطيتها بالدخل، و تكون الصيغة كما يلي:

$I=Io+ry$

Io : الإستثمار المستقل أو الحر

R: هو الجزء المقتطع من الدخل الموجه للإستثمار و يعرف بالميل الحدي للإستثمار.

الشكل– 23–

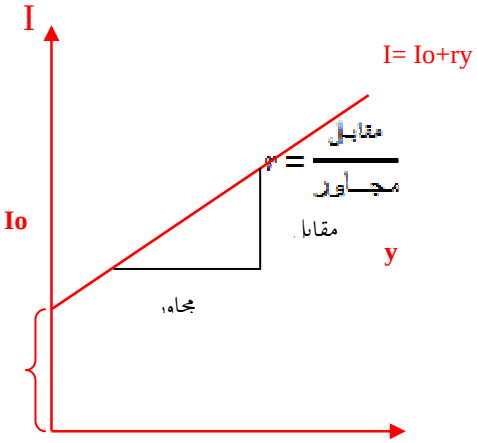

ب–1 – حساب الدخل التوازني للإستثمار التابع

ب–1–1 طريقة العرض الكلي يساوي الطلب الكلي

$y = c+I \Rightarrow y= a+by + Io+ry$

$y-by-ry = a + Io$

$\Rightarrow y=(1-b-r) = a+Io$

$\Rightarrow y = \frac{a+Io}{1-b-r}$ الدخل التوازني ج.

الشكل –24–

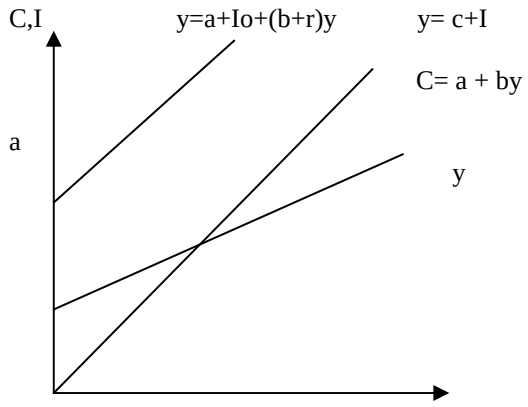

ب- 1-2- طريقة الإدخار و الإستثمار

شرط التوازن I= S

$S= -a + y\ (1-b) \Rightarrow S=I$

$-a + (1-b)y = Io + ry \Rightarrow y\ (1-b)-ry = a + Io$

$y\ (1-b-r) = a + Io \Rightarrow \quad y = \frac{a+Io}{1-b-r}$

التمثيل البياني

الشكل- 25 - **S= -a+(1-b)y**

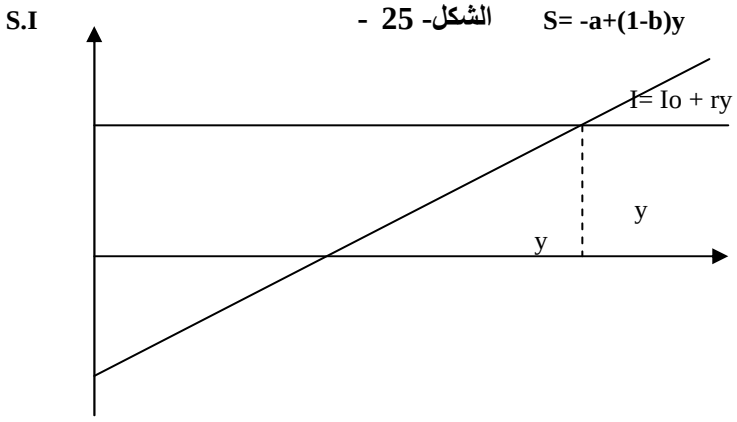

يكون الإقتصاد في حالة توازن عند النقطة تقاطع منحنى الإدخار مع منحنى الإستثمار التابع أي طلب على الموارد المالية (I) = عرض الموارد المالية (S)

3- الإستثمار العمومي و الإستثمار الخاص

أ- الإستثمار العام

هو ذلك الإستثمار الذي يخضع مباشرة لسلطة الحكومة و يلبي إحتياجات إقتصادية و إجتماعية متنوعة و لا يضع الربح في المقام الأول.

ب- الإستثمار الخاص

فهو يخضع لسلطة القطاع الخاص مباشرة و يضع الربح في المقام الأول و إذا كنا في نظام إقتصاد حر يجب أن يقتصر دور الحكومة في ضبط الإيرادات الخاصة بالسياسة المالية النقدية و ذلك مثل تدخل الحكومة من خلال زيادة النفقات العامة أو تقليصها و ضبط النظام الضريبي من خلال قوانين المالية السنوية من أجل مساعدة المؤسسة على زيادة طاقتها الإنتاجية، و كذلك ضبط السياسة النقدية و التحكم في الكتلة النقدية و تحسين وسائل الدفع و سياسة القروض و معدلات الفائدة للإقتراض و الإقتراض بهدف إقناع المؤسسات بطريقة غير مباشرة بأن تتصرف بالطريقة التي تساعد على الإقل في الحفاظ على مستوى التوظيف " التشغيل" و إستقرار المستوى العام للأسعار.

ثانيا :نـــظريــة المضــاعــف

الـمضاعـف هو عبارة عن آداة للنمو الإقتصادي و هو يوضح أثر التغيير الدي يحدثه الإستثمار على الدخل الوطني أو بعبارة آخرى هو المعامل الذي يبين مقدار الزيادة في الدخل الوطني الناتجة عن الزيادة في الإستثمار.

1-**أنــواعــه:** يوجد نوعان من المضاعف هما المضاعف الساكن و المضاعف الديناميكي

أ- المضاعف الساكـن

يكون المضاعف ساكنا إذا حسبت التغيرات الحاصلة في الدخل في لحظة زمنية واحدة بدون أن تتبع مختلف التغيرات التي عرفها الدخل علىإمتداد فترة تشكلة، وعادة يحدد مقدار الدخل في أخر لحظة من عمر المشروع ، أي أنه يقدر التنبؤات المستقبلية في أبعد نقطة ممكنة و لتكن النقطة أو اللحظة t_n

مثلا: إذا إستثمرنا في اللحظة t المقدار I و هذا المشروع يمتد إلى غاية t2o و بالتالي فإن المضاعف الساكن يحسب في t_{2o} أي مقدار الدخل عن I_{2o} ~y

أ- **1- المضاعف البسيط** : يكون المضاعف بسيطا إذا كان يحسب تلك التغيرات الحاصلة في الدخل نتيجة التغيرات السابقة و الحاصلة في الإستثمار المستقل I_o

إستنتاج المضاعف البسيط عن طريق التغييرات النسبية

إذا كان الإقتصاد فيه قطاعين تكون المعادلة كما يلي :

$y= c+I \ , \ I = Io \ , c= a+ by$

إذا حصل و أن تغير الإستثمار Io بالمقدار ΔI، يصبح الدخل أو يتغير بالمقدار Δy

$I_1 = I_{o+} \Delta I \ , \ y_1 = y + \Delta y$

$y_1 = c_1 + I_1 \Rightarrow y + \Delta y = a+ b\ (y+ \Delta y)+Io+ \Delta I$

$y+ \Delta y = a + by + b \Delta y + Io + \Delta I$

$\Delta y = b \Delta y+ \Delta I$

$\Delta y(1-b)= \Delta I$

$$\frac{\Delta y}{\Delta I} = \frac{1}{1-b}$$

تمسى $\frac{1}{1-b}$ بالمضاعف البسيط حيث نقرأ يتضاعف الدخل بالمقدار $\frac{1}{1-b}$ عندما يتغير الإستثمار ΔI ومقدار تغير الدخل هو مكا يلي :

$$\Delta y = \frac{1}{1-b} \times \Delta I$$

تتحدد العلاقة بين I,y بالمقدار $\left(\frac{1}{1-b}\right)$ هذا المقدار في هذه الحالة مسبوق بإثارة (+) و بالتالي العلاقة بين I.y هي علاقة طردية.

إستنتاج المضاعف البسيط عن طريق الإشتقاق : يجب تحديد الصيغة الحرفية للدخل التوازني أولا دائما في حالة قطاعين

$y = c + I \ , \ c= a+by \ . \ I = Io$

يجب تحديد الصيغة الحرفية للدخل التوازني أولا

$$y = \frac{a+Ic}{1-b}$$

المضاعف بواسطة الإشتقاق

$$yI = \frac{sy}{sI} = \frac{dy}{dI} = \frac{1}{1-b}$$

أ-2- المضاعف المركب :

يكون المضاعف مركب إذا تتبع التغيرات الحاصلة في دالة الإستثمار الكلية و أثرها على الدخل في لحظة زمنية معينة أي معرفة التغيرات الحاصلة في الدخل نتيجة إحداث عملية إستثمار الكلية في لحظة زمنية معينة و تكون دالة الإستثمار الكلية في هذهالحالة كما يلي:

إستنتاج المضاعف بطريقة التغيرات النسبية .

$$I_1=I_o+ ry$$

و إذا تغير الإستثمار بالمقدار ΔI إذا الإستثمار الجديد يصبح :

$$I_1 =I_2+\Delta I$$

وإذا تغير الدخل بالمقدار Δ_Y يصبح الدخل الجديد $y_1 =y_0+\Delta y$

ولدينا $y=C+I \quad / C_1=a+by_1 \quad I_1=I_0+ry_1$

$y_1=C_1+y_1$

$y_0+\Delta y=a+b(y_0+\Delta y)+ I_0+r(y_0+\Delta y)+ \Delta I$

$y_0+\Delta y=a+by_0+b\Delta y+I_0+ry_0+r\Delta y+\Delta I$

$\Delta y= b\Delta y+ r\Delta y+\Delta I$

$\Delta y- b\Delta y- r\Delta y=\Delta I$

$$\frac{\Delta y}{\Delta I} = \frac{1}{1-b-r}$$

يشير المقدار $\frac{1}{1-b-r}$ إلى مقدار الذي يتضاعف به الدخل أما نسبة التغيير في الدخل Δy فإنها تحسب بجداء مقدار المضاعف في الزيادة الحاصلة في الإستثمار .

استنتاج المضاعف المركب بطريقة الإشتقاق : يجب تحديد الصيغة الحرفية للدخل التوازني أولا

$y=C+I \quad / C=a+by \quad I_1=I_0+ry$

$y=a+by+I_0+ry$

$y-by-ry=a+I$

$$y = \frac{a+Io}{1-b-r}$$

و بإشتقاق الصيغة الحرفية للدخل التوازني السابقة بالنسبة للإستثمار نجد :

$$\frac{\Delta y}{\Delta I} = \frac{1}{1-b-r}$$

ب- المضاعف الديناميكي

هو المضاعف الذي يتتبع مختلف التغييرات التي تعرفها الظاهرة محل الدراسة على إمتداد عمرها سنة بعد أخرى ، أي يتبع مختلف الآثار المترتبة على الدخل نتيجة التغيرات الحاصلة في الإستثمار وذلك عبر الزمن.

وللتطرق للمضاعف الديناميكي يجب التعرض إلى فترات إبطاء أو تأخير الإنفاق الذي يؤثر على الطلب ثم الإستثمار وفترة إبطاء الإنتاج التي تعبر من المرحلة التي تستجيب للطلب الإضافي بواسطة الإنتاج وفترة إبطاء الدخول التي تكون بين حدوث عملية الإنتاج والحصول على الدخل.

ب-1- فترة إبطاء الإنفاق: هي متوسط الفترة الزمنية التي تنقضي بين إستلام الدخل و القيام بإنفاقه حيث تتم صياغة دالة الإستهلاك بناء على فترة الإنفاق كما يلي:

$$C_t = a + by_{t-1}$$

أي الإستهلاك الذي يحصل في اللحظة t يعتمد على الدخل الذي يتحقق في اللحظة t-1

ما الذي يحدث للإقتصاد ، أي ماهي التغيرات المتوقعة في إطار هيكل الإقتصاد الوطني، نتيجة تحريك في الإنفاق و الطلب؟

سوف تستجيب القاعدة الإنتاجية و ذلك بتوفير الإنتاج (زيادة الإنتاج)

ب-2- فترة إبطاء الإنتاج: هي متوسط الفترة الزمنية التي تنقضي بين الإنفاق الإستثماري و بدأ عملية الإنتاج. و عادة ما تكون هذه الفترة طويلة نوعا ما.

ب-3- فترة إبطاء الدخل: كذلك هي متوسط الفترة الزمنية التي تنقضي بين بدأ عملية الإنتاج و إستلام الفرد أو المستثمر للدخل.

و يمكن تلخيص ما سبق في المخطط الأتي:

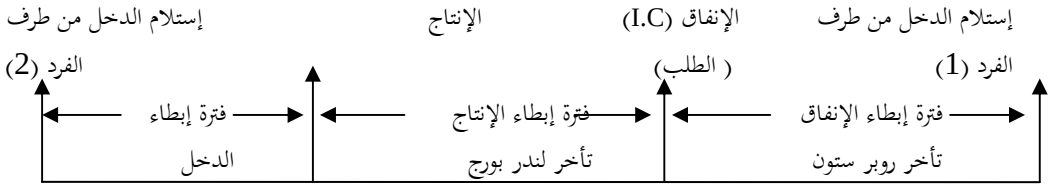

ما يمكن ملاحظته أن فترة إبطاء الإنتاج تكون كبيرة لأنها تتطلب القيام بعملية الإستثمار تكون هذه الفترة كبيرة مقارنة مع فترة إبطاء الإنفاق التي تعبر عن الطلب أو الإستهلاك الإنفاقي المباشر و ما يهمنا في كل ذلك هو فترة إبطاء الإنفاق لأنه هو الذي يعطل عملية الإنتاج حيث أن الإستثمار و الإنتاج يتوقف على حجم الطلب.

1- إذا كانت الزيادات الحاصلة في الإستثمار مستمرة

دائما في إطار نموذج إقتصادي يتكون من قطاعين $y= c+I$

سوف نقوم بزيادة حجم الإستثمار خلال عدة فترات متتالية كما يلي:

في اللحظة t_o يكون لدينا $y_o = c_o + I_o$

الدخل و الإستثمار إبتدائين قبل إنطلاق المشروع

$C_o= a + by_o$ $I_o = I_o$

حيث أن t_o هي الفترة التي تنقضي قبل إنطلاق المشروع الإستثماري

في اللحظة t_1 يكون لدينا

$C_1 = a+ by_{t-1}$ حيث $y_1= c_1+ I_1$

حيث أضفنا (ΔI) لزيادة حجم الإستثمار المبدئي I_o

$I_1= I_o + \Delta I$

أما في ما يخص معادلة الإستهلاك فإن الإستهلاك في الفترة t يعتمد على دخل الفترة t-1

فترة إبطاء الإنفاق الإستهلاكي و الإستثماري $C_1= a+by_{o(1-1)}$

تصبح المعادلة الكملية للنموذج الإقتصادي كما يلي:

$y_1= a+by_o + I_o + \Delta I$

$y_1= a+by_o + I_o + \Delta I$

$y_1= y_o + \Delta I$ **(01)** $\Rightarrow y_1- y_o = \Delta I \Rightarrow \Delta y=\Delta I \Rightarrow \frac{\Delta y}{\Delta I}=1$

أي كل ما تم إستثماره تحول إلى دخل أي 100% ، أي الزيادة الحاصلة في الدخل تساوي القيمة المستثمرة في شكل زيادة

في اللحظة t_2 :

تستعمل الزيادات الحاصلة في I للفترة السابقة $y_2= c_2+ I_2$

$C_2= a+by_1$

$I_2= I_o + \Delta I$

حيث في كل فترة يعتبر الإستثمار السابق هو الإستثمار الإبتدائي

من المعادلة (1) $y_2 = a + by_1 + \Delta I + I_0$

نعوض قيمته y_1

$y_2= a + b(y_0+\Delta I) + I_0 + \Delta I$

$y_2= a + by_0+ I_0+ b\Delta I + \Delta I$

$\boxed{y_2= y_0 + \Delta (1+b)}$ (2) مجموع تأثير الفترة t_2 , t_1

$$\Rightarrow \Delta y=\Delta I(1+b) \Rightarrow \frac{\Delta y}{\Delta I}=1+b$$

لأن معرفة الميل الحدي للإستهلاك هو الذي يحدد حجم الطلب الإضافي الناتج عن الدخل للفترة السابقة وبالتالي نستطيع تقدير حجم الحديد لإحداث دخل جديد :

وبطريقة أخرى الأثار المترتبة عن الإستثمار في السنة (1) $\frac{\Delta y}{\Delta I}=1$

وبطريقة أخرى الأثار المترتبة عن الإستثمار في السنة (2) $\frac{\Delta y}{\Delta I}=b$

وبطريقة أخرى الأثار المترتبة عن الإستثمار في السنة (1) و (2) $\frac{\Delta y}{\Delta I}=1+b$

في اللحظة t_3:

$$\begin{cases} y_3= c_3+ I_3 \\ c_3 = a+by_2 \Rightarrow \\ I_3= I_o + \Delta I \end{cases}$$

$y_3= a + by_2+ I_0 +\Delta I$ / $y_2= y_0+\Delta I (1+b)$

$y_3= a + b (y_{0+}\Delta I + b\Delta I)+I_0+ \Delta I$

$y_3= a+by_o+ b\Delta I+b^2\Delta I+I_o+\Delta I$

$y_3 = y_o + b\Delta I+b^2\Delta I+\Delta I$

$y_3= y_o+ \Delta I(1+b+b^2) \Rightarrow \Delta y=\Delta I(1+b+b^2)$

أي مجموع التغيرات الحاصلة في السنة (1) هي مجموع التغيرات الحاصلة في الدخل في السنوات الثلاثاء

مجموع التغيرات الحاصلة في السنة (2) هي b

مجموع التغيرات الحاصلة في السنة (3) هي b^3

$(1+b+b^3)$

$$y_3 = y_0 + \Delta I(1 + b + b^2)$$
$$y_n = y_0 + \Delta I(1 + b + b^2 + b^3 + \cdots + b^{n-1})$$

نلاحظ أنها حدود متتالية هندسية حدها U_n يساوي

$$\Delta I = \frac{1-R^n}{1-R}$$

$$\lim_{n\to+\infty} U_n = \frac{1-b^n}{1-b} \quad / \lim_{n\to+\infty} b_n = 0$$

لأن $1 > b > 0$

ومنه

$$\lim_{n\to+\infty} U_n = \frac{1}{1-b}$$

$$\Delta y(1-b) = \Delta I$$

$$\frac{\Delta y}{\Delta I} = \frac{1}{1-b}$$

$$\Delta y = \frac{1}{1-b} \times \Delta I$$

بالتعريض في المعادلة 4 نجد

$$Y_n = y_o + \Delta I \left(\frac{1}{1-b}\right) \Rightarrow \Delta y = \Delta I \left(\frac{1}{1-b}\right)$$

$\frac{\Delta y}{\Delta I} = \left(\frac{1}{1-b}\right)$ المضاعف المركب في أخر لحظة نهاية عمر المشروع يصبح مضاعف ساكن

لدينا :

$t_0 \longrightarrow \quad y_0 = c_0 + I_0$

$t_0 \longrightarrow \quad y_0 = a + by_0 + I_0$

$t_1 \longrightarrow \quad y_1 = y_0 + \Delta I$

$t_2 \longrightarrow \quad y_2 = y_0 + \Delta I(1+b)$

$t_3 \longrightarrow \quad y_3 = y_0 + \Delta I(1+b+b^2)$

$\vdots \qquad \vdots \qquad \vdots \qquad \vdots$

$t_n \longrightarrow \quad y_n = y_0 + \Delta I(1+b+b^2+b^3+\ldots\ldots\ldots b^{n-1})$

نلاحظ أن :

$\Delta I > b+I > b^2 \Delta I > b^3 \Delta I > \ldots\ldots\ldots\ldots > b^{n-1} \Delta I$

أي أن أثر I على y هو موجب لكن هذه الزيادة في الحجم y تكون بنسب أقل مع كل فترة إضافة في المشروع الإستثماري أي المضاعف يتناقص مع الوصول إلى نهاية عمر المشروع الإستثماري

2-إذا كانت الزيادات الحاصلة في الإستثمار غير مستمرة

لو نفترض أننا قمنا بإحداث زيادة في الإستثمار ونتبع أثر ذلك على الدخل خلال طول مدة المشروع الإستثماري كما يلي:

$t_0 = y_0 = c_0 + I_0 \Rightarrow c_0 + by_0 \quad / \quad I = I_0$

$y_0 = a + by_0 + I_0$

عند بداية تأسيس المشروع الإستثماري كانت المتغيرات تأخذ قيم إبتدائية

t_1 : نفترض إحداث زيادة في الإستثمار بالمقدار ΔI كما يلي :

$t_1 \quad \Rightarrow \quad y_1 = c_1 + I_1 \; / \; c_1 = a + by_0 \; / \; I_1 = I_0 + \Delta I$

$y_1 = a + by_0 + I_0 + \Delta I$

$(1) \Rightarrow y_1 = y_0 + \Delta I \Rightarrow \Delta y = \Delta I \Rightarrow \frac{\Delta y}{\Delta I} = 1$

أي كل الإستثمارات الإضافية تحولت في شكل زيادة جديدة في الدخل وبنفس المقدار .

t_2 : لم تحدث زيادة جديدة في الإستثمار سوى زيادة المرحلة t_1 فقط

$t_2 = y_2 = c_2 + I_2 \; / \; c_2 = a + by_1 \; / \; I_2 = I_0 \; / \; I_0 \Rightarrow I_1 = I_0 + \Delta I$

$y_2 = a + by_1 + I_0$ نعوض قيمة y_1 من المعادلة (1)

$y_2 = a + b(y_0 + \Delta I) + I_0$

$y_2 = a + b\,y_0 + I_0 + b\Delta I$

$(2) \Rightarrow y_2 = y_0 + b\Delta I \Rightarrow \frac{\Delta y}{\Delta I} = b$

وبالتالي تصبح الزيادة أو نضاعف الدخل يعتمد على الميل الحدي للإستهلاك لأنه هو الذي يحدد الطلب الكلي الفعال ويحدد مقدار الإنتاج والدخل المتحصل عليه في المشروع الإستثماري أو الإقتصاد ككل حسب كينز .

$t_3 \quad \Rightarrow \quad y_3 = c_3 + I_3$

$t_3 \quad \Rightarrow \quad c_3 = a + by_2 \qquad I_3 = I_0$

ليست هناك زيادة في الإستثمار إلا للفترة t_1

$y_3 = a + by_2 + I_0$

من المعادلة (2) السابقة نعوض قيمة y_2

$y_3 = a + b(y_0 + \Delta I) + I_0$

$y_3 = a + b\,y_0 + I_0 + b^2\Delta I$

$y_3 = y_0 + b^2\Delta \Rightarrow \frac{\Delta y}{\Delta I} = b^2$

في كل فترة إضافية ومع عدم زيادة حجم الإستثمار يزيد أهمية الميل الحدي للإستهلاك (في تحديد حجم الدخل وتقل أهمية) الزيادة في الإستثمار حيث دائما ومع مرور الزمن يتم وإستهلاك حجم الدخل الإضافي في الفترة t_2 وذلك بسبب فترة الإبطاء

$t_3 = y_0 + b^2\Delta I$

$t_4 = y_0 + b^3\Delta I$

$t_5 = y_0 + b^4\Delta I$

$t_n = y_0 + b^{n-1}\Delta I$

تحسب قيمتها من النهاية

$\lim_{n\to+\infty} b^{n-1} = 0 \Rightarrow b^{n-1}\Delta I = 0 \;/\; 1 \rangle b \rangle o$

$t_n \Rightarrow y_n = y_o$

أي الدخل في نهاية المشروع الإستثماري سوف يتساوى مع الدخل في بداية إنطلاق المشروع لأن أثر الإستثمار الإضافي إنعدم أي لم يعد يحدث تضاعف في الدخل بعد اللحظة t_1 أو يستعمل على طول حياة المشروع الإستثماري في الإهتلاك و مؤونات الخسائر إلى أن ينعدم و يصبح الدخل $y_n = y_o$

التمثيل البياني:

من المعادلات السابقة لقياس المضاعف الديناميكي نلاحظ أن في كل فترة

$t_o = y_o = c_o + I_o \Rightarrow y_o = a + by_o + I_o$

$t_1 \Rightarrow y_1 = c_1 + I_1 = y_1 = a + by_o + I_o + \Delta I$

$t_1 \Rightarrow y_1 = y_o + \Delta I \Rightarrow \Delta y = \Delta I \Rightarrow = 1\ \frac{\Delta y}{\Delta I}$ مع أحداث زيادة في الإستثمار

$t_2 = y_2 = y_o + b\Delta I$

t_3 $y_3= y_o+b^2\Delta\Delta I$

$y_n= y_o+b_{n-1}\ \Delta I$

نلاحظ أن مقدار ΔI هو نفسه من إحداث زيادة لأولا مرة t_n أما الميل t_n الجدي للإستهلاك فأنه في كل فترة يعتمد على الدخل الإضافي المحقق في الفترة t_1 و ذلك نظرا لايوء فترة إبطاء الإنفاق أي الفترة بين تحقيق الدخل و إنفاقه و بالتالي فإن الإضافة في الدخل عن الفترةt_1 تتناقص لإلى أن يعود الدخل إلى مستواه الإبتدائي y_o

$tn \Longrightarrow y_o= y_n$

الشكل -26-

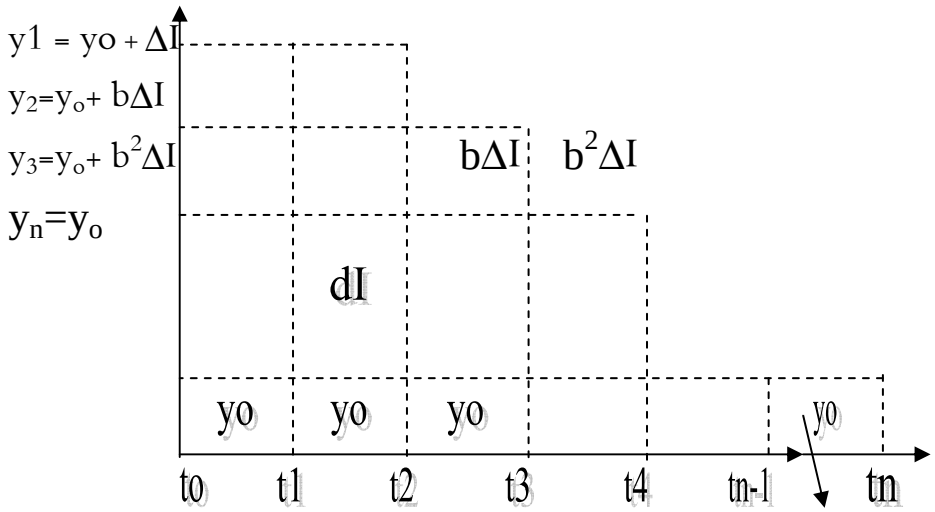

ثالثا :محددات القرار الاستثماري

1- المحددات نوعية

إن الهدف وراء المشروع الاستثماري أي الاستثمار الاقتصادي هو تحقيق أكبر ربح ممكن وبالتالي يقدم المستثمر على الاستثمار إلا إذا توقع الحصول على أرباح حيث تكون هذه الأرباح أكبر من التكاليف حيث تحقق العلاقة التالية $\pi= RT- CT$

حيث هو π الربح، RTالإيرادات المتوقعة، CTالتكاليف الكلية وبالتالي فإن اتخاذ قرار استثماري يتحدد دراسة عوامل أساسية هي:

أ–الإيرادات

حيث يعرف العائد أو الإيراد على أنه المبالغ النقدية التي يتحصل عليها المستثمر من جراء العملية الإنتاجية وهو ما يعرف بالتدفق النقدي الايجابي وتتحدد هذه الإيرادات حسب: مدى زيادة أو نقصان المبيعات، حالة الانتعاش أو الركود الاقتصادي

ب–التكاليف: المحدد الثاني لمستوى الاستثمار هو تكاليف الإنتاج سواء تعلق الأمر بالتكاليف الثابتة أو المتغيرة كتكلفة المواد الأولية الوسيطة أو تكلفة الاستثمار أو الاقتراض كمعدل الفائدة.....الخ، وهو ما يعرف بالتدفق النقدي السلبي

ج–التوقعات المستقبلية للاقتصاد

ففي حالة توقع النمو الاقتصادي والمالي ستزداد المشاريع الاستثمارية وذلك لإن الاقتصاد في حالة رواج، ويحدث العكس في حالة توقع انكماش في الوضع الاقتصادي والمالي

د–مصادر التمويل

إذا توفرت مصادر تمويل فإن ذلك سيجشع على الاستثمار وذلك مثل سهولة الحصول على القروض المصرفية تطور النظام المالي وخاصة البورصة ويحدث العكس في حالة صعوبة الحصول على تمويل

2– المحددات الفنية لقرار الاستثمار (كمية)

أ– الاستثمار وسعر الفائدة

يقوم المستثمر دوما بالاستثمار في المجالات التي تحقق أكبر عائد وبأقل تكاليف فمثلا إذا توقع مستثمر بأن توظيف أمواله في شراء آلة جديدة أو مشروع جديد سوف يعطيه مردودية 6 %ولكن إذا وظف أمواله في البنوك أو الأوراق المالية يعطيه مردودية 7% وبالتالي سوف يفضل الاستثمار الثاني عن الأول إذا تكون علاقة سعر الفائدة والاستثمار كما يلي $I=f(i)/\ f(i)<0$

وبالتالي العلاقة عكسية بين معدل الفائدة وقرار الاستثمار لأن i يعتبر تكلفة إضافية على الاستثمار وتكون هذه العلاقة صحيحة في ظل التحليل الكينزي مع توفر الشروط التالية :

–في حالة افتراض العوامل الأخرى ثابتة وخاصة أسعار المواد الأولية أو الوسيطة.

–في حالة عدم توافر الأموال اللازمة (ذاتية التمويل) لدى المستثمر لجوئه للاقتراض من البنك.

–في حالة توافر الضمانات اللازمة التي يطلبها البنك لمنح القروض.

–في حالة المشروعات الصغيرة والمتوسطة لأن المؤسسات الكبيرة عائدة ما تعتمد على مواردها المالية الذاتية، فهي لا تتأثر بمعدل الفائدة للاقتراض.

ب- معدل الكفاية الحدية لرأس المال

بما أن الاستثمار الخاص يسعى إلى تحقيق أقصى ربح ممكن وبأقل تكلفة، فإن معدل العائد (r) المتوقع من الاستثمار لا بد أن يكون أكبر أو يساوي سعر الفائدة (i%)والذي يمثل تكلفة الاستثمار

وهذا يعني أنه يجب على الأقل أن يغطي معدل العائد من الاستثمار تكلفة الاستثمار التي تعبر عنها هذه الحالة بسعر فائدة على القروض لتمويل المشروع الاستثماري (سعر الفائدة لأن المستثمر على أساسه يقارن بين الاستثمار الحقيقي والاستثمار المالي)

مثلا إذا كان مشروع استثماري يحقق عائد مقداره 4% من إجمالي رأس المال وكان معدل الفائدة في البنوك 6% (على الودائع) فإنه في هذه الحالة سوف يفضل الاستثمار المالي عن الاستثمار الحقيقي أو الاقتصادي)

-ونعرف الكفاية الحدية لرأس المال على أنها: **''معدل العائد الصافي لمتوقع من إضافة وحدة استثمارية جديدة''** وتحسب النهاية الحدية كما يلي

إذا افترضنا أن الإيرادات السنوية الصافية المتوقعة غير متساوية

$$RN_1 \neq RN_2 \neq RN_3 \neq \ldots\ldots \neq RN_n$$

حيث أن RN هي الإيرادات السنوية الصافية المتوقعة في ظل افتراض أن مبلغ شراء الآلة هو(p_0) وأن عمرها الإنتاجي هوn سنة وأن قيمة الآلة بعد أن تصبح خردة F>0

في هذه الحالة يمكن حساب الإيرادات السنوية الصافية المتوقعة بالعلاقة التالية

$$RN=RB-T_X+A_m$$

حيث هو RBالإيراد الخام أو الربح الخام

T_X مقدار الضرائب

A_m مقدار الاهتلاك

$$R_B=RT-C_E-Am$$

كما يمكن حسابRB كما يلي

$$RB=RT-CT \quad ------1$$

حيث RTعبارة رقم الأعمال أو الإيرادات

CTهي إجمالي التكاليف بالإضافة (إلى معدل الضرائب والاهتلاك)

$$CT=CE+Am \quad ------2$$

حيثCE تكاليف الاستغلال (المواد الوسيطية أو الأولية)

بتعويض المعادلة2 في 1

معادلة حساب الإيراد الخام $RB=RT-(CE+Am)$

وبالتالي الشروط الأساسية لاتخاذ قرار استثماري في مشروع اقتصادي:

الشرط الأول أن تغطي الإيرادات السنوية الصافية المتوقعة(RN) تكلفة الأصل (P_0)أي $RN \geq P_0$

الشرط الثاني: أن يغطي معدل عائد الاستثمار($r\%$) على الأقل سعر الفائدة للاقتراض ($i\%$)أي تكلفة الاقتراض : $r \geq i$(عند الاقتراض) (شراء الآلة)

وبالتالي: معدل عائد الاستثمار

$$r = \frac{RN-Po}{Po} \Longrightarrow r=\frac{RN}{Po}-\frac{Po}{Po}$$

$$r=\frac{RN}{B}-1 \quad 3$$

ندرس في هذه المعادلة 3 حالات

- عندما تكون الإيرادات السنوية المتوقعة تساوي تكلفة شراء الأصل الاستثماري أي$RN=P$ وهذا يعني أن الإيرادات تغطي تكلفة شراء الأصل وسعر الفائدة للاقتراض ففي هذه الحالة تكون الإيرادات معدومة
- عندما تكون $RN<Po$أي الإيرادات السنوية المتوقعة أقل من تكلفة شراء الأصل الاستثماري ففي هذه الحالة المشروع يحقق خسائر.
- عندما تكون $Po<RN$ فهذا يعني أن المشروع الاستثماري يحقق ربح حيث$r\%>i\%$ أي $r>0$

$$r=\frac{RN}{Po} \quad -1 \Longrightarrow r+1=\frac{RN}{Po}$$

$$\Longrightarrow Po=\frac{RN}{r+1}$$

تمكننا من حساب قيمة أو سعر شراء الأصل الاستثماري بالاعتماد على الإيرادات المتوقعة من هذا الاستثمار في الأصل الاستثماري

رابعا : مضاعف الإنفاق الحكومي

لقد قمنا بدراسة اقتصاد يتكون من قطاعين فقط لحد الآن هما قطاع الاستهلاكي وقطاع الاستثمار، ولكن من المعروف أن للدولة أو الحكومة دورا مهما في توجيه النشاط الاقتصادي والتدخل في الشؤون الاقتصادية للدولة ، وذلك إبتداءا مع ظهور الفكر الكينزي وانهيار الفكر الكلاسيكي وظهور ما يعرف بالدور الفعال للسياسة المالية للاقتصاد، وسبب في ذلك بسيط حيث يبين تحليل المضاعف كيف أنه وبناءا

على فرضية تحديد الإنتاج أو الناتج تتم من جانب الطلب (الطلب الكلي الفعال)، فإن تغير هذا الطلب الكلي يمكن أن يحدث أثرا فعالا على الناتج (y)، وعليه إن تدخل الحكومة للتحكم في مستوى الطلب الكلي، يمكن استعماله مبدئيا للاتجاه بالناتج نحو مستواه المخطط له من طرف الحكومة، حيث أن التغير في الإنفاق الحكومي ومعدل الضرائب والإعانات يعبر عن التغير في اتجاه السياسة المالية، كذلك يمثل الطريقة التي يمكن من خلالها التأثير على الاستهلاك والذي يمثل أكبر أحد مكونات الطلب الكلي ، إذا تستطيع الحكومة أن تؤثر على مستوى الدخل التوازني بطريقتين مختلفتين

- عن طريق الإنفاق الحكومي وهو إجمالي المدفوعات التي تقوم بها الحكومة لتوفير السلع والخدمات من أجل المجتمع، وكذلك لضمان قيام الحكومة بوظائفها التقليدية والعصرية ويرمز له بالرمز G عن طريق الضرائب(TX) (TA) والتحويلات (Tr)والتي يظهر تأثيرها على حجم الدخل المتاح أو في الاقتصاد $Y_D=y+T_r-T_X$

ومنه تستطيع الحكومة استعمال أدوات السياسة المالية الثلاثة ($G\ .T_r.T_X$) للتأثير على المستوى التوازني للدخل لغرض تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية مثل محاولة الوصول إلى مستوى التشغيل التام

1- تحديد الدخل التوازني

أ- طريقة طلب كلي يساوي العرض كلي تتكون من ثلاثة قطاعات كما يلي

حيث $I=Io\ \ G=Go$ $Y=C+I+G$

$$y_D=y+Tr-Tx$$

حيث الدخل التصرفي Y_D يحسب بعد إضافة الإعانات واقتطاع الضرائب من الدخل الإجمالي

ولنعتبر أن $I=Io$ هو الاستثمار المستقل عن الدخل

$$y=a+b(Y+Tr-Tx)+G+I$$

$$y=a+by+bTr-bTx+G+I$$

$$y-by=a+bTr-bTx+G+I$$

$$y=\frac{a+bTr-bTx+G+I}{1-b}$$

الصيغة الحرفية للدخل التوازي لاقتصاد يتكون من ثلاث قطاعات

التمثيل البياني للاقتصاد في هذه الحالة

الشكل رقم –27–

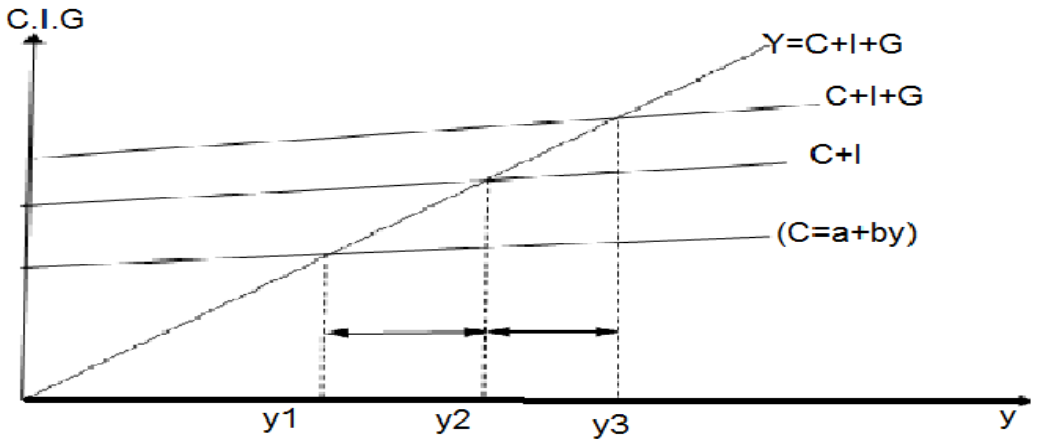

ب – طريقة الادخار والاستثمار

وفق شرط التوازن للاقتصاد يكون لدينا

$$S+Tx=I+G+Tr$$

$$I+G+Tr=S+Tx$$

$$I+G+Tr=-a+y_D(1-b)+Tx \qquad /y_D=y+Tr-Tx$$

$$I+G+Tr=-a+(y+Tr-Tx)(1-b)+Tx$$

$$I+G+Tr=-a+y-by+Tr-bTr-Tx+bTx+Tx$$

$$y-by=a+bTr-bTx+I+G$$

$$y=\frac{a+bTr-bTx+I+G}{1-b}$$

2– حساب مضاعف الإنفاق الحكومي: أو أثر التغير في الإنفاق الحكومي على الدخل

لحساب المضاعف نقوم بإشتقاق الصيغة الحرفية للدخل التوازني وذلك بعد افتراض أن الضرائب والتحويلات بقيت على حالها وكذلك أنه توجد طاقة معطلة في الاقتصاد أي أن الاقتصاد استجاب هذه الزيادة في الإنفاق الحكومي لكي يمكن تحويلها إلى دخل لأن زيادات (G) سوف تعمل على زيادة حجم الطلب الكلي في الاقتصاد مما سوف يزيد من حجم الاستثمار ثم التشغيل ثم الإنتاج في الاقتصاد

$$y = \frac{a + bTr - bTx + I + G}{1 - b}$$

$$\frac{\delta y}{\delta G} = \frac{\Delta y}{\Delta G} = \frac{1}{1-b} \Longrightarrow \Delta y = \frac{1}{1-b}\Delta G$$

وهكذا نلاحظ أن التغير في مستوى الدخل التوازني ($y_\Delta = y + \Delta y$) عبارة عن مقدار المضاعف الكينزي البسيط البسط مضروبا في مقدار الزيادة في الإنفاق الحكومي ΔG

3-**مضاعف الضرائب**: أو أثر السياسة الضريبية على الدخل

لنفترض الآن أن الحكومة قامت بزيادة حجم الضرائب مع الإبقاء على الإنفاق الحكومي ثابتا وكذلك الأمر بالنسبة للتحويلات أو الإعانات ، إلا أنه في هذه الحالة يجب التمييز بين نوعين من الضرائب المباشرة أي المتعلقة بالدخل فهي التي تتغير بتغير مقدار الدخل والضرائب الغير مباشرة التي لا تتعلق بحجم الدخل

3-1 : الضرائب المستقلة عن الدخل

هي الضرائب التي لا يعتمد تحصيلها على مقدار الدخل ولا تتغير بتغير مقداره وهي ما يعرف بالضرائب الغير مباشرة والتي يمكن للمكلف بها أن يعكسها في أسعار المنتجات أي مثل الرسم على القيمة المضافةTVA حيث لا تتغير نسبتها مع تغير حجم الدخل وكذلك يوجد نوع من الضرائب الجزافية التي لا تخضع لنسبة متعلقة بحجم الدخل وإنما تحدد بمقدار معين وثابت $Tx = Tx_O$

❖ **تحديد الدخل التوازني في هذه الحالة**

سوف نكتفي بطريقة الطلب الكلي يساوي العرض الكلي كمايلي :

$y = C + I + G \quad / G = G_o \ , I = I_o \quad T_r = T_{ro}$

$T_x = T_{x0} \quad y_D = y + T_{ro} - T_{x0}$

$$y = a + b(y + Tr - Tx) + I + G$$

$$y = a + bby + bTr - bTx + I + G$$

$$y = \frac{a + bTr - bTx + I + G}{1 - b}$$

الصيغة الحرفية للدخل التوازني لثلاث قطاعات حيث الضرائب مستقلة عن الدخل، و لمعرفة أو لإيجاد أثر الضريبة على الدخل نحسب مضاعف الضريبة

$$y = \frac{a + bTr - bTx + I + G}{1 - b}$$

$$\frac{\delta y}{\delta Tx} = \frac{\Delta y}{\Delta Tx} = \frac{-b}{1-b}$$

وهكذا نلاحظ أن التغير في مستوى الدخل التوازني($y_1=y_0-\Delta y$) عبارة عن مقدار المضاعف مضروبا في مقدار الزيادة في الضرائب، وما يلاحظ من خلال هذا المضاعف أن العلاقة بين الضرائب والدخل هي علاقة عكسية ($\frac{-b}{1-b}$)لأنه يؤدي إلى تراجع الدخل باعتبار أن زيادة حجم الضرائب هو اقتطاع من الدخل.

3-2- الضرائب التابعة للدخل: الضرائب المباشرة أو التناسبية

أي الضرائب التي تقتطع مباشرة من الدخل تكون متغير مع مقدار التغير في الوعاء الضريبي إذ تفرض كنسبة من مقدار الدخل وتكتب كما يلي $Tx=Tx_o+Ty$

تحديد الدخل التوازني في هذه الحالة

$Y=C+I+G$ / $C=a+by_D$ / $y_D=y+Tr-(Tx_O+Ty)$

$I=I_O$ / $G=G_O$

$Y=a+b(y+Tr-Tx_O-T_y)+I+G$

$Y-by+bty=a+bTr-bTx_O+I+G$

الصيغة الحرفية للدخل التوازني لنموذج ذو 3 قطاعات والضريبة تابعة للدخل

$$Y=\frac{a+bTr-bTxo+I+G}{1-b+bt}$$

لتحديد أثر الضريبة الدخلية على الدخل نحسب مضاعف الضرائب التابعة للدخل

$$\frac{\delta y}{\delta Tx} = \frac{\Delta y}{\Delta Tx} = \frac{-b}{1-b+bt}$$

نلاحظ من صيغة أو مقدار المضاعف بالنسبة للضريبة أن الدخل يتراجع بمقدار $\frac{-b}{1-b+bt}$ جداء مقدار التغير في الضريبة (ΔTx)

إن زيادة حجم الضرائب التابعة للدخل يؤدي إلى تراجع الدخل مباشرة إلا في حالة زيارة حجم الإنفاق الحكومي يكون الأمر مختلفا

3-3- مضاعف الإعانات

3-3-1- مضاعف الميزانية المتوازية

تعتبر الميزانية العامة للدولة من العلاقة القائمة بين الإنفاق الحكومي (العام) والإيرادات العامة هذين الطرفين يكونان الميزانية العامة للدولة

✓ **أثر الضرائب المستقلة والإنفاق الحكومي**

لنعتبر النموذج الكينزي البسيط في اقتصاد مغلق يتكون من ثلاثة قطاعات كما يلي :

$Y=C+I+G \quad C=a+by_D \ /y_D=y+Tr-Tx$

$I=Io \qquad G=Go \qquad T_x=T_{x0}$

وبنفس الطريق السابقة سواء طريقة الطلب الكلي تساوي العرض الكلي أوطريقة الإشتقاق يمكن تحديد الصيغة الحرفية للدخل التوازني وهي كمايلي :

$$y = \frac{a + bTr - bTx + I + G}{1 - b}$$

لنفترض إحداث زيادة في الإنفاق الحكومي وبالتالي يجب إيجاد مضاعف الإنفاق الحكومي من صيغة الدخل التوازني

$$\frac{\delta y}{\delta G} = \frac{\Delta y}{\Delta G} = \frac{1}{1 - b}$$

كذلك نفترض إحداث زيادة في حصيلة الضرائب المستقلة إذا يجب حساب مضاعف

$$\frac{\delta y}{\delta Tx} = \frac{\Delta y}{\Delta Tx} = \frac{-b}{1-b}$$

وبالتالي فإن مضاعف الميزانية المتوازية يعني جمع قيمة المضاعفين السابقين معا أي:

أثر التغير الحاصل في الإنفاق الحكومي+
أثر التغير الحاصل في الضرائب المستقلة

$$\Delta y = \Delta Tx \frac{-b}{1 - b} + \Delta G \frac{1}{1 - b}$$

$$\Delta y = \frac{-\Delta Txb}{1-b} + \frac{\Delta G}{1-b} \quad /\Delta G=\Delta T_X$$

$$\Delta y=\frac{\Delta G(1-b)}{1-b} \quad \Longrightarrow \Delta y=\Delta G$$

✓ **الضرائب التابعة للدخل والإنفاق الحكومي**

لنعتبر نموذج اقتصادي مغلق يتكون من ثلاثة قطاعات كما يلي

$$Y=C+I+G$$

$$C=a+by_D \quad / \quad y_D=y+Tr-Tx \quad / \quad Tx=(Tx+ty) \text{ حيث}$$

ومنه تصبح C كما يلي

$$C=a+b(y+Tr-Tx_o-ty)$$

بتعويض في المعادلة 1 كما يلي

$$y=a+b(y+Tr-Tx_o-ty)+I+G$$

$$y=a+by+bTr-bTx_o-bty+I+G$$

الصيغة الحرفية للدخل التوازني في حالة الضرائب تابعة للدخل

$$y=\frac{a+bTr-bTxo+I+G}{1-b+bt}$$

هذه الحالة في الإقتصاد هي حالة الأكثر واقعية و عملية حيث تكون نسبة الضرائب الدخلية أو التابعة هي أكبر حصيلة الضرائب بصفة عامة لذلك نلاحظ أن هذا النوع من الضرائب يتغير حجم الدخل المفروض عليه الضريبة على الأشخاص و كل القطاعات العاملة في المجتمع سواء كانت عامة أو خاصة:

* لنفترض إحداث زيادة في حجم الإنفاق الحكومي ΔG إذا يجب حساب مضاعف الإنفاق الحكومي إنطلاقا من الصيغة الحرفية للدخل التوازني م ذلك بإشتقاق الصيغة الحرفية y بالنسبة الإنفاق الحكومي

$$\frac{\delta y}{\delta G}=\frac{\Delta y}{\Delta G}=\frac{1}{1-b}$$

* لنفترض إحداث زيادة في معدل أو نسبة الضرائب المرتبطة بالدخل إذا يجب حساب مضاعف الضرائب التابعة للدخل:

$$\frac{\delta y}{\delta Tx}=\frac{\Delta y}{\Delta Tx}=\frac{-b}{1-b+bt}$$

إذا مضاعف الإنفاق الحكومي و الضرائب التابعة للدخل يعني جمع كلا من المضاعفين

$$\Delta y=\frac{\Delta C}{1-b+bt}+\left(\frac{-b\Delta Tx}{1-b+bt}\right)$$

بما أن $\Delta G=\Delta Tx$ نكتب كما يلي

$$\Delta y=\frac{\Delta G}{1-b+bt}-\frac{b\Delta G}{1-b+bt}\Rightarrow \Delta y=\frac{\Delta G(1-b)}{1-b+bt}$$

خامسا :مـــضاعـف الـتـجـارة الخـــارجـيـة

إن النموذج الإقتصادي الحقيقي أو الأكثر واقعية هو نموذج يتكون من أربعة قطاعات إذ لا يمكن إقتراض في إطار إقتصادا ما لا يتعامل مع دول العالم خاصة في وجود العولمة التي أدت إلى إختفاء الحدود الجغرافية والإقتصادية والمالية .

وبالتالي فإن قناة التجارة الخارجية وحركة رؤوس الأموال هما قناتين أساسيتين للإرتباط بالعالم الخارجية هما قناتين أساسيتين للإرتباط بالعالم الخارجي لما له من تأثير قوي على الدخل الوطني،حيث يمكن لأحد المتعاملين الإقتصاديين أو الماليين المحليين الحصول على تدفقات نقدية أو سلعية من الخارج مثلا شراء سندات دولة ، كما يمكن لأحد المتعاملين الأجنبيين الحصول على تدفقات نقدية أو سلعية من الإقتصاد الوطني مثل المستثمر الأجنبي .

وكما هو معروف فإن حجم الصادرات والواردات يتم تسجيلها في سجل محاسبي يعرف بميزان المدفوعات الدولة والذي يقسم إلى ميزان تجاري والذي يحتوي على المبادلات السلعية المنظورة بالإضافة إلى السلع غيره المنظورة وهي الخدمات بإضافة المبادلات من جانب واحد للميزان التجاري يعطينا الميزان الجاري .

كما يؤدي إدخال العلاقات الخارجية التجارة والمالية في التحليل الإقتصادي إلى تأثير قوي في الإقتصاد الوطني ونتائج ميزان المدفوعات التي تتأثر بالتطورات إقتصادية عالمية هذه العلاقات سوف يكون لها تأثيرات تتميز بالتعقيد.

ولتبسيط دراسة النموذج سوف نفترض وجود بلدين فقط B,A و إفتراض ثبات أسعار صرف عملات كل من البلدين، كذلك ثبات أسعار سلع و خدمات بين البلدين، كذلك إهمال كل المؤشرات النقدية كإفتراض ثبات أسعار الفائدة لكل البلدين ،وفي ظل هذه الإفتراضات يمكن صياغة المعادلة كما يلي :

$$Y=C+I+G+X-M$$

1- الصادرات

هي جزء من الطلب الكلي الإجنبي على سلع و خدمات محلية تغطي الصادرات بدخول أجنبية، و تمثل إضافات في الدخل الوطني أو المحلي و يرمز لها بالرمز X و بالتالي هي دالة في الدخل الوطني و نكتب

$$X\neq f(y)$$

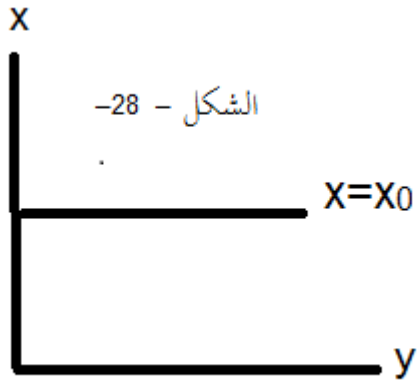

الشكل – 28 –

2- الواردات

هي جزء من الطلب الكلي المحلي على سلع و خدمات أجنبية و تغطي الواردات بالدخول المحلية: و بالتالي لها تأثير سلبي على الدخل الوطني و نكتب $M= M_0+my$

Mo: هي الواردات المستقلة أو التلقائية الحرة مثل تحويلات المغتربين من أموال أو سلع أو مساعدات أو هبات دولية

m: هي الميل الحدي للإستراد أو النسبة المقتطعة من الدخل المحلي من أجل تغطية الواردات

y: هو الدخل الوطني

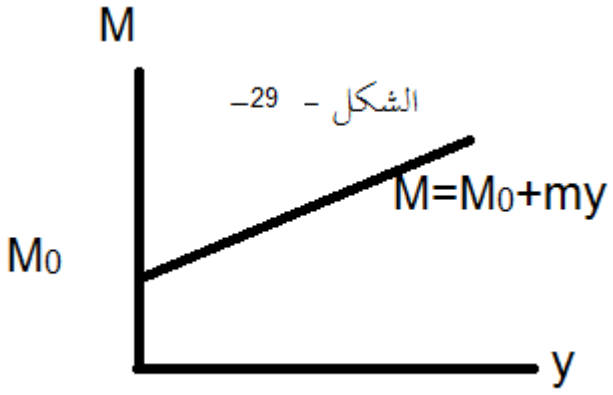

الشكل – 29 –

➢ **تحديد الصيغة الحرفية للدخل التوازني:**

$y=C+I+G+X-M \quad / G=G_o \ , I=I_o \ T_x=T_{x0} \quad T_r=T_{ro}$

$y_D= y+ T_{ro}- T_{x0} \quad X=X_0 \quad M = M_0+my$

$y = a + b(y + Tr - Tx) + I + G + X_0 - M_0 - my$

$y=a + bby + bTr - bTx + I + G + X_0 - M_0 - my$

$$Y= \frac{a+bTr-bTx+G+I+X-M}{1-b+m}$$

➢ **التمثيل البيانس لهذه الصيغة**

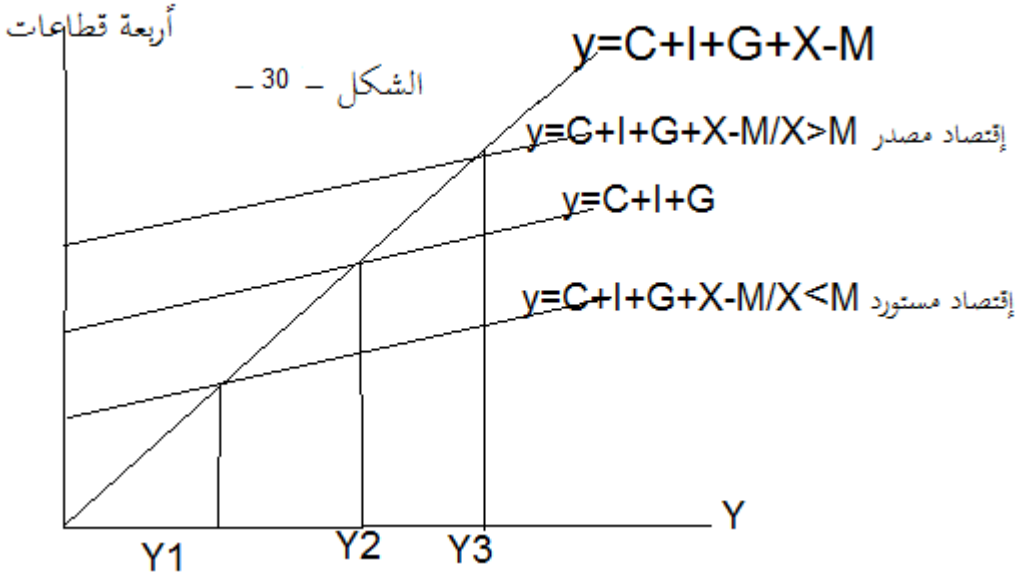

3- حساب مضاعف التجارة الخارجية

أ: x=m حيث يكون حجم الصادرات يساوي حجم الواردات في هذه الحالة مما يمكن إعتبار أن تأثير المبادلات الدولية على هذا الإقتصاد معدوم و بالتالي نصبح أمام إقتصاد يتكون من ثلاث قطاعات

ب: X≠M

3-1- مضاعف الصادرات

لنفترض حدوث زيادة في حجم الصادرات في الإقتصاد ،إلى ماذا يؤدي ذلك أي ما هو تأثير هذه الزيادة على الدخل الوطني. و بالتالي يجب حساب مقدار مضاعف الصادرات ، و إنطلاقا من الصيغة الحرفية للدخل التوازني يكون المضاعف

$$\frac{\Delta y}{\Delta x} = \frac{1}{1-b+m}$$

نلاحظ أن العلاقة طردية بين حجم الصادرات و الدخل أي التغيرات في الصادرات بالمقدار (**) يؤدي إلى تضاعف الدخل بمقدار $\frac{1}{1-b+m}$ أما مقدار الزيادة في الدخل

$$\Delta Y = \Delta X \times \frac{1}{1-b+m}$$

3-2- مضاعف الواردات

لنفترض حدوث زيادة في مقدار إسترداد في الإقتصاد يؤدي ذلك إلى تأثير على حجم الدخل محلي كمايلي:

$$\frac{\Delta y}{\Delta M} = \frac{-1}{1-b+m}$$

ومنه نلاحظ أن العلاقة عكسية وبالتالي يتراجع الدخل المحلي بالمقدار

$$\Delta Y = \Delta M \times \frac{-1}{1-b+m}$$

المبحث الرابع: التوازن الاقتصاد الكلي في التحليل الكيينزي

النموذج الكينزي الذي جاء على انقاض النظرية الكلاسيكية التى لم تجد الحل لآزمة الكساد العظيم سنة 1929 التى كانت تهتم بجانب العرض و اهملت جانب الطلب و فى ازمة 1929 كان المشكل هو مشكل طلب و ليس مشكل عرض فجاء كينز بنظرية الطلب الفعال لتصحيح الاختلالات التوازنية و اهتم بجانب الطلب و بعده مباشرة جاء العالم هانس و درس التوازن فى سوق السلع و الخدمات و العالم هيكس و درس التوازن في سوق النقد

أولا : توازن سوق السلع و الخدمات (منحنى IS " منحنى هانس ")

النموذج الكينزي المتكون من اربع قطاعات (C , G , I , M-X) يعتمد على الدخل فقط و لم يأخذ سعر الفائدة و تأثيره على Y .

و من الملاحظة أنه لا توجد علاقة مباشرة بين الدخل وسعر الفائدة و لكن هانس بحث على هذه العلاقة غير المباشرة وأ وجدها و هي عبارة عن مستويات أسعار الفائدة و ما يقابلها من دخل (i, y) و لقد سمي هذا المنحنى بمنحنى I S . $I= f(y)$ (تحليل كينزي)

$I=f(i)$ (تحليل هانس)

I طلب للموارد المالية

S عرض للموارد المالية

} فرع كلاسيكى

و بالتالى (I , S) يحددان بمستويات اسعار الفائدة .

i ⟵ I ⟵ Y و بالتالى لا توجد علاقة دالية مباشرة بين مستويات اسعار الفائدة والدخول.

يحدث التوازن فى سوق السلع و الخدمات حسب التحليل الكلاسيكى اذا كان I=S و هانس يزاوج بين التحليل الكلاسيكى و الكينزي حيث يعالج النقائص فى التحليل الكينزي عن طريق الحلول التى وضعت من طرف الكلاسيك ، و تمت صياغة شكل دالة الاستثمار عند الكلاسيك كما يلي :

$I = f(i)$ العلاقة بين I، i هي علاقة عكسية.

وضع هانس دالة الإستثمار كما يلي :

$$I = I_0 - ki$$

كما يتم التركيز على I المستقل لا التابع لأن النظام الرأسمالي و الاستثمارات يقوم بها القطاع الخاص

- ايجاد الدخل التوازني : ما مدى تأثيرة i على Y ؟

نموذج يتكون من 4 قطاعات :

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

$$Y_d = Y - T_X + T_r \qquad C = a + bY_d \quad \text{Tr=Tr}_0 \quad \text{X=X}_0$$

$$G = G_0 \qquad M = M_0 + my \qquad I = I_0 - ki$$

$$y = a + by_d + I_0 - ki + G_0 + (X_0 - M_0 - my)$$

$$y = a + b(y - T_x + T_r) + I_o - ki + G_o + X_o - M_o - my$$

$$Y^* = \frac{a - btx + btr + Io + Go - Mo - Ki + Xo}{1 - b + m}$$

شرط التوازن عند هانس لا يتحقق الا عندما يكون :S = I جميع النقاط المتواجدة على مستوى منحنى هانس هي نقاط توازنية بمعنى تحقق التوازن في سوق السلع و الخدمات .

الشكل -31-

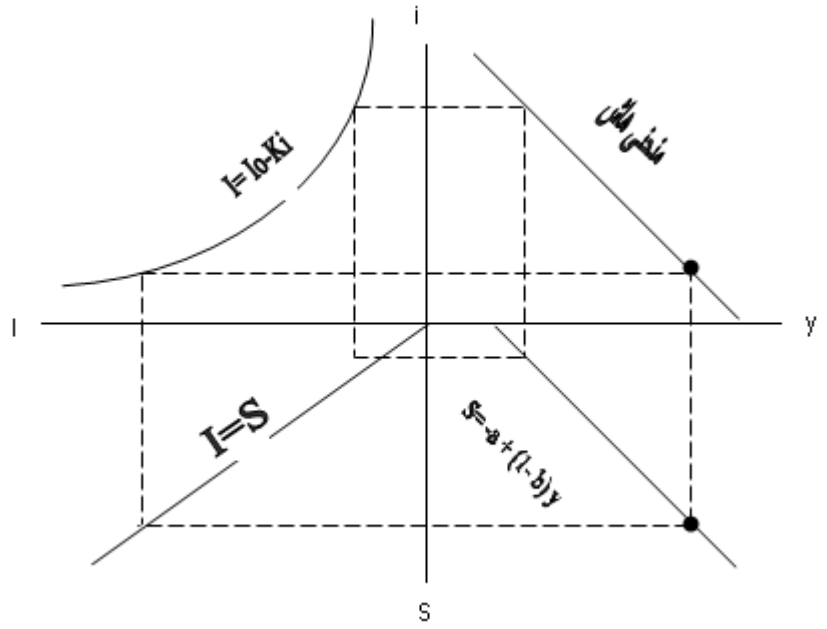

ثانيا : التوازن في سوق النـقد (منحنى هيكس LM)

يتضمن سوق النقود – مثل بقية الاسواق – على جانب العرض و جانب الطلب أي الطلب على النقود و عرضها و تتمتع بالشروط التالية :

1) تمتع بالقبول العام

2) يتميز بالثبات النسبي

3) إبراء الذمة

4) وسيلة للتبادل و مخزن للقيمة و نقل القيم

و يبقى البنك المركزي الجهة الوصية التي تحدد كمية النقد المتداولة.

1- عرض النقود :هي كمية النقد التي يطرحها البنك المركزي من أجل أداء مجمل المعاملات الاقتصادية في اطار هيكل الاقتصاد و يرمز لها بالرمز:Ms = Mo و كما تعرف ايضا بحجم الكتلة النقدية أو المعروض النقدي

i لا تؤثر في المعروض النقدي و الكتلة النقدية تتكون من :

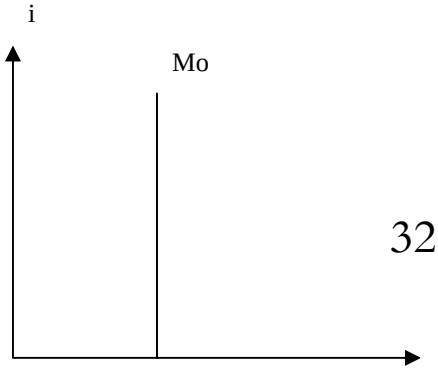

الشكل 32

نقود قانونية

نقود كتابية

أشباه النقود

2- الطلب على النقود

تطلب النقود لخصائصها و من أهم الخصائص التي تجعلها تطلب هي ما يلي :

أ- بدافع المعاملات: تطلب النقود من أجل أداء المعاملات الحالية والآنية

بالنسبة للأفراد المؤسسات على مدار(اليوم، السنة.....) و هذا لا يعني أن الافراد الذين ليس لهم دخول ليس لهم معاملات أي ان هذه النظرية غير مطلقة و عند استلام الدخل لا يتم انفاقه في نفس اللحظة انما ينفق بالتدريج و الفرد الاقتصادي الرشيد لا يوجه كل دخله للمعاملات فقط. $Md_1 = \alpha_1 y$

الشكل- 33 -

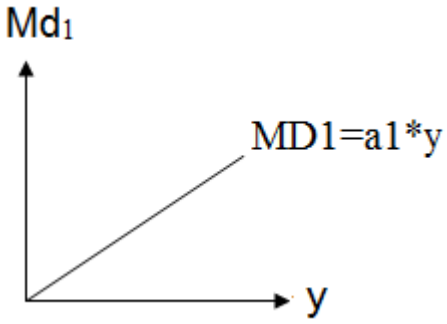

α_1: الجزء أوالنسبة المقتطعة من الدخل لأداء المعاملات.

Y: الدخل

Md_1: الطلب على النقد بدافع المعاملات

والعلاقة بين Md_1 و y علاقة طردية

ب- بدافع الاحتياط : الإنسان بطبعه ميال الى الإحتياط و لمواجهة الطوارئ التي قد يتعرض لها في المستقبل والتي يتنبأ بها $Md_2 = \alpha_2 y$

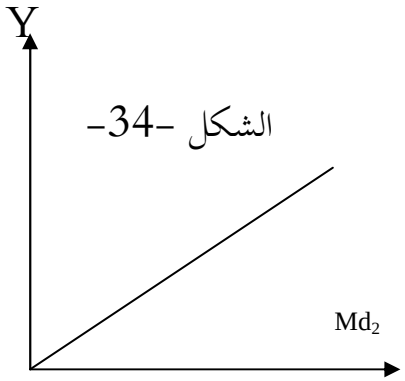

الشكل -34-

α_2 : النسبة المقتطعة من الدخل من أجل الإحتياط .

Md_2 : الطلب على النقد من أجل الحيطة (الإحتياط)

Y: الدخل

نلاحظ أن الطلب على النقد بدافع المعاملات والطلب على النقد من اجل الحيطة والحذر لهما نفس العلاقة مع الدخل وتكتب الصيغة كما يلي :

$$MD_1 = Md_1 + Md_2 = \alpha_1 y + \alpha_2 y \Rightarrow MD_1 = \alpha y$$

α :هي الجزء المقتطع من أجل المعاملات والإحتياط .

ج- بدافع المضاربة : كينز انطلق من خصائص النقود قد تطلب لذاتها قصد ادرار ربح لآن النقد تعتبر مخزن للقيمة و يمكن تحقيق أرباح من خلال النقود و ذلك بتحويلها الى سندات و هذا ما يطلق عليه بالمضاربة .

و المضاربة هي عبارة عن تداول الأسهم و السندات في السوق رأس المال او هي المفاضلة بين السندات و النقد .

المضاربة تتناسب عكسا مع سعر السوق المعبر عنها في شكل سعر فائدة $MD_2 = L_o - gi$

L_o: كمية النقد الموجهة للمضاربة

g :ثابت

اذا كانت :

i عالية ⟵ شراء سندات (سعر السند منخفض) ⟵ تحول النقد لسندات

i منخفض ⟵ بيع السندات⟵ طلب للنقد

iأقل مستوى لها ⟵ سندات أعلى مستوى لها⟵ تتخلى على السندات و تحويلها إلى سيولة أي البيع وهنا يفضل المضارب السيولة المطلقة و يقع في مصيدة السيولة:

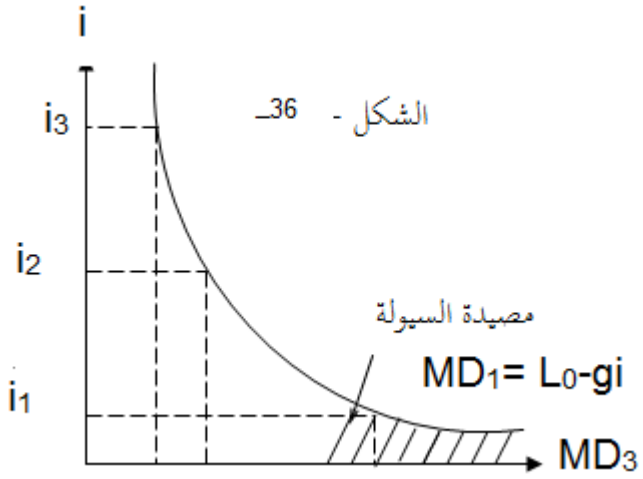

الشكل - 36-

د–الطلب الكلي على النقد عند كينز:

$$MD = MD_1+MD_2 = \alpha y + L_o - gi$$

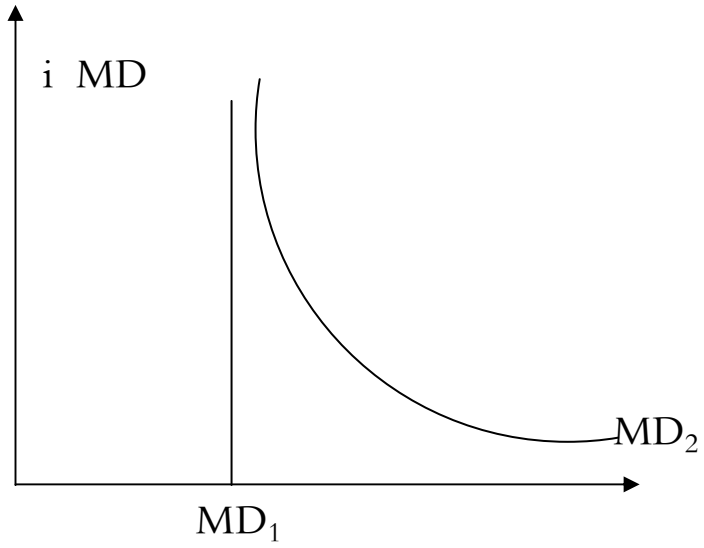

الشكل -37-

3- التوازن في سوق النقد

يتحقق التوازن في سوق النقد لما يتساوى العرض و الطلب أي$MD= MS$ و يحدد الوضع التوازني قيمة i و ما يقابلها من y و يطلق على الآوضاع التوازنية بمنحنى LM (منحنى هيكس).

حيث أن كينز في دراسته لنظرية الطلب على النقد اهمل علاقة اسعار الفائدة بـ y حيث اسقط آثار i في سوق النقد و قد سد هذه الثغرة العالم هيكس و لذلك سمي منحنى LM بمنحنى هيكس [1].

انطلق هيكس من التحليل الكينزي حيث يحدث التوازن الكلي لما العرض الكلي = الطلب الكلي

الطلب الكلي = الطلب بدافع المعاملات + الطلب بدافع الاحتياط + الطلب بدافع المضاربة

$$Ms=MD \Rightarrow M_o=\alpha y+L_o-gi$$

الصيغة الحرفية للدخل التوازني في سوق النقد

$$\Rightarrow Y_{LM}= \frac{Mo-Lo}{\alpha} + \frac{gi}{\alpha}$$

[1] - Alain Piller، **Macroeconomie، le modele IS–LM en economie** fermee، Premiunm edition، p 27

نستنتج أن العلاقة طردية بين y و i

$$'Y = \frac{Mo - Lo}{\alpha} \qquad B = \frac{g}{\alpha} \qquad Y = f(i)$$

و منه :

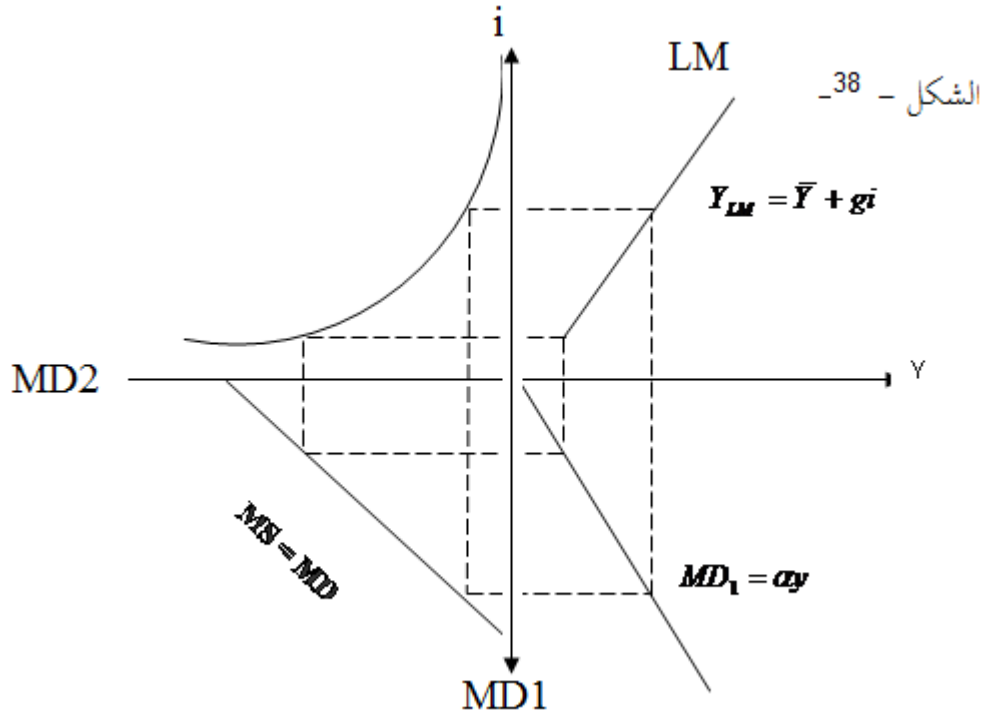

الشكل – 38 –

$$M_d = MD_1 + MD_2$$

$$M_s = MD_1 + MD_2$$

عندما تكون i في أعلى مستوياتها تكون كمية النقد للمضاربة معدومة و بالتالي المعروض النقدي يوجه للمعاملات (المنطقة الكلاسيكية).

عندما تكون i في أدنى مستوى لها ,زيادة كمية النقد للمضاربة أي أن المضاربون يفضلون النقد عن السندات فيقعون في مصيدة السيولة .

ثالثا: توازن التوازنين IS–LM

يحدث التوازن في السوقين معا لما يتقاطع منحنى LM مع منحنى IS و بذلك فهذه النقطة (i,y) تعتبر نقطة توازن السوقين و لا يمكن أن يتحدد التوازن الكلي في أكثر من نقطة .

1 – إيجاد التوازن جبريا:

– الدخل التوازني في سوق السلع و الخدمات IS:

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

$$Y = a + b(y - T_x + T_r) + I_0 - ki + G_0 - M_0 - my + X_0$$

$$Y_{IS} = \frac{a + btr - btx + Io - Ki + Go - Mo + Xo}{1 - b - m}$$

سعر الفائدة التوازني في سوق السلع و الخدمات :

$$i_{IS} = -\frac{Y(1 - b + m) + a + btr - btx + Io + Go + Xo - Mo}{K}$$

2) الدخل التوازني في سوق النقد: $Ms = MD$, $MD=MD_1 +MD_2$

$$Ms=MD, MD = \alpha X + Lo - gi$$

$$Y_{lm} = \frac{Mo - lo + gi}{\alpha}$$

سعر الفائدة التوازني في السوق النقد:

$$i_{LM} = \frac{\alpha Y_{LM} - M_0 + L_0}{g}$$

– يحدث توازن التوازنين لما $i_{IS} = i_{LM}$:

$$i_{IS} = i_{LM} \Rightarrow Y_{LMIS} \frac{g(a + I\circ + G\circ + X\circ - M\circ + btr - btx + K(M\circ - L\circ)}{K\alpha + g(1 - b + m)}$$

ايجاد سعر الفائدة التوازني :

$$Y_{IS} = Y_{LM}$$

$$i_{ISLM} = \frac{\alpha(a + btr - btx + I\circ + G\circ - M\circ + X\circ) - (1 - b + m)(M_0 - L_0)}{K\alpha + (1 - b + m)g}$$

- **ايجاد التوازن بيانيا :تقاطع منحنى LM و IS**

الشكل –39–

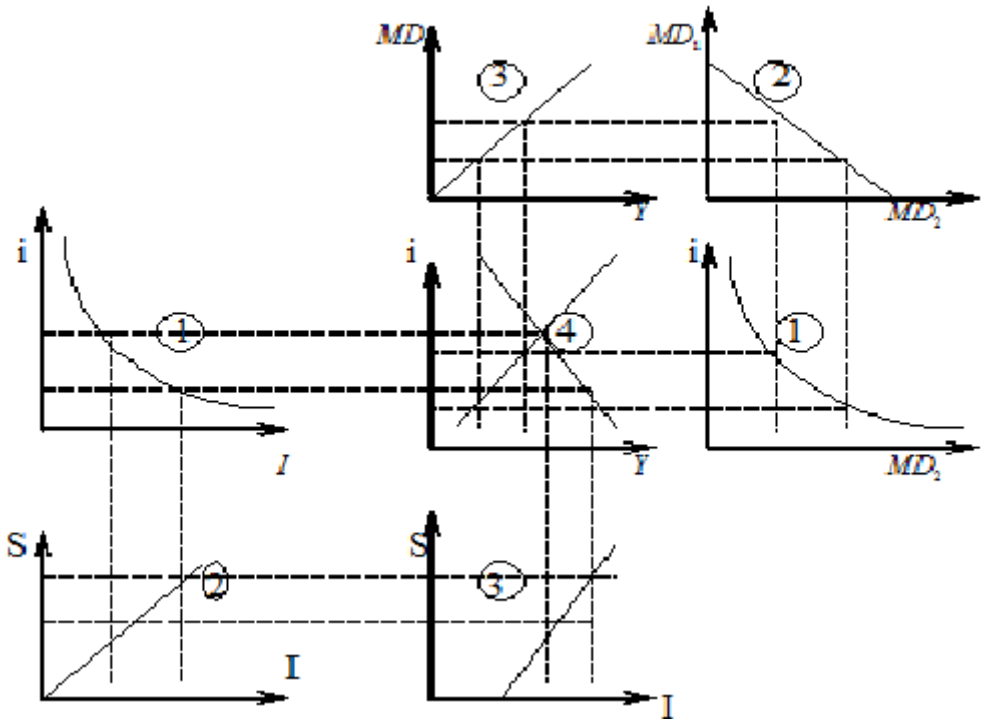

نقطة التقاطع تقع على المنحنى IS فهي نقطة توازنية لسوق السلع الخدمات و كذلك تقطع على المنحنى LM فهي نقطة توازنية في سوق النقد و بالتالي فهي توازنية بالنسبة للاقتصاد ككل .

المبحث الخامس:السياسة النقدية و المالية

تهدف السياستان المالية و النقدية الى جعل الطلب الكلي مساوي الى العرض الكلي داخل الاقتصاد الوطني و الى الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار.

اذ قد يؤدي وجود فائض الطلب الى جرف الاقتصاد نحوى هاوية التضخم النقدي, في حين يؤدي نقص الطلب الى خلق حالة البطالة داخل الاقتصاد و انخفاض المستوى العام للأسعار[1] .

أولا :السياسة المالية

تعرف السياسة المالية للحكومة بأنها مجموعة الاجراءات المتخذة من قبل السلطات الحكومية لتعديل حجم النفقات العامة أو الحصيلة الضريبية من أجل خدمة أهداف اقتصادية محددة , و لا سيما من أجل معالجة البطالة أو التضخم , و يكون لزيادة النفقات العامة نفس اثر تخفيض الضرائب كما يكون لتخفيض النفقات العامة نفس أثر زيادة الضرائب .أدوات السياسة المالية هي(T_r, T_X, C, I, G, M, X)

1- تغير الإنفاق الحكومي : زيادة G الاثر في سوق السلع و الخدمات زيادة I

G زيادة ⟵ زيادة الدخل (Y ⟵ Y') ⟵ زيادة سعر الفائدة من i ⟵ i′

طلب على النقد ⟵ عرض السندات ⟵ انخفاض اسعاره ⟵ ارتفاع سعر الفائدة] للقيام بالإستثمارات

الشكل -40-

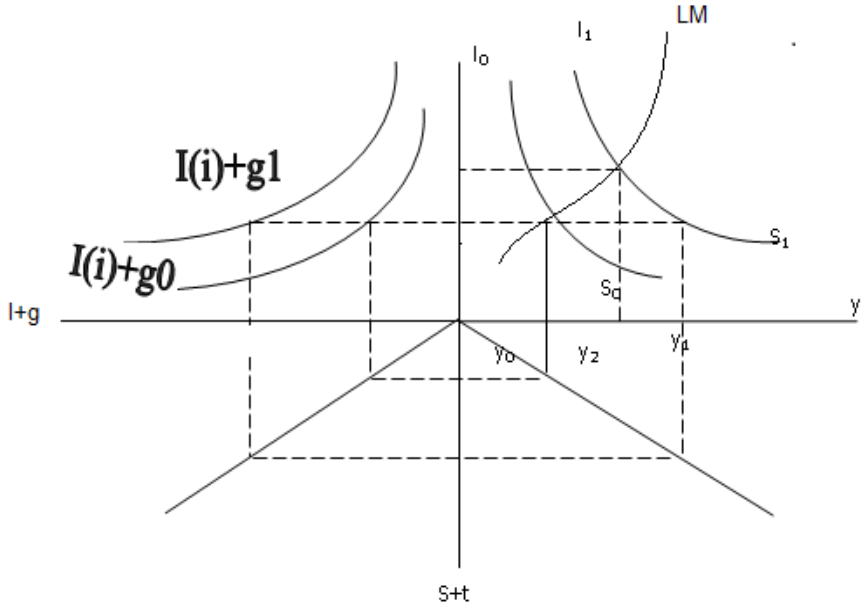

[1])- ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية(التحليل الاقتصادي الكلي)،ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة،2005،ص287.

لنفرض زيادة حجم الانفاق الحكومي من g_0 الى g_1 , مع افتراض ثبات المنحنى الضرائب $t_0(y)$ و تؤدي الزيادة في g الى زيادة مباشرة في Y من خلال عملية المضاعف .

و مع افتراض ثبات سعر الفائدة عند مستواه الأول i_0 و من ثم ثبات مستوى الاستثمار تؤدي الزيادة في حجم الانفاق الحكومي Δg إلى زيادة الدخل من y_0 إلى y_1 متمثلا في انتقال منحنى IS الى جهة اليمين , الا انه لابد من ارتفاع سعر الفائدة عن المستوى i_0 بعد زيادة حجم الانفاق الحكومي g تؤدي إلى زيادة حجم العجز الحكومي , إذ تزيد عرضها من السندات الحكومية المطروحة للبيع . و من اجل بيع المزيد من هذه السندات والحصول على النقود المطلوبة لتمويل الزيادة فيΔg يتطلب رفع سعر الفائدة المدفوعة على السندات . وعموما ، يمكن القول أن زيادة عرض السندات الحكومية يؤدي إلى رفع أسعار الفائدة في سوق الأوراق المالية ويؤدي إرتفاع أسعار الفائدة على طول LM في وضعه الثابت الى تخفيض حجم الطلب الإستثماري ، متسببا في تقليل أثر الزيادة في الأنفاق الحكومي .

2- **تغيير معدلات الضرائب :**

يمكن أن يؤدي تخفيض معدلات الضرائب أو زيادة المدفوعات التحويلية الى تحقيق نفس نتائج الزيادة في الإنفاق الحكومي فيما يتعلق بالتأثير على الإنفاق الاستهلاكي ثم مستوى الدخل والفارق الوحيد هي ان تخفيض الضرائب يكون أثره كبير على الإنفاق الإستهلاكي في حين تؤدي الزيادة في G إلى زيادة حصة الدولة من الإنتاج

الشكل -41-

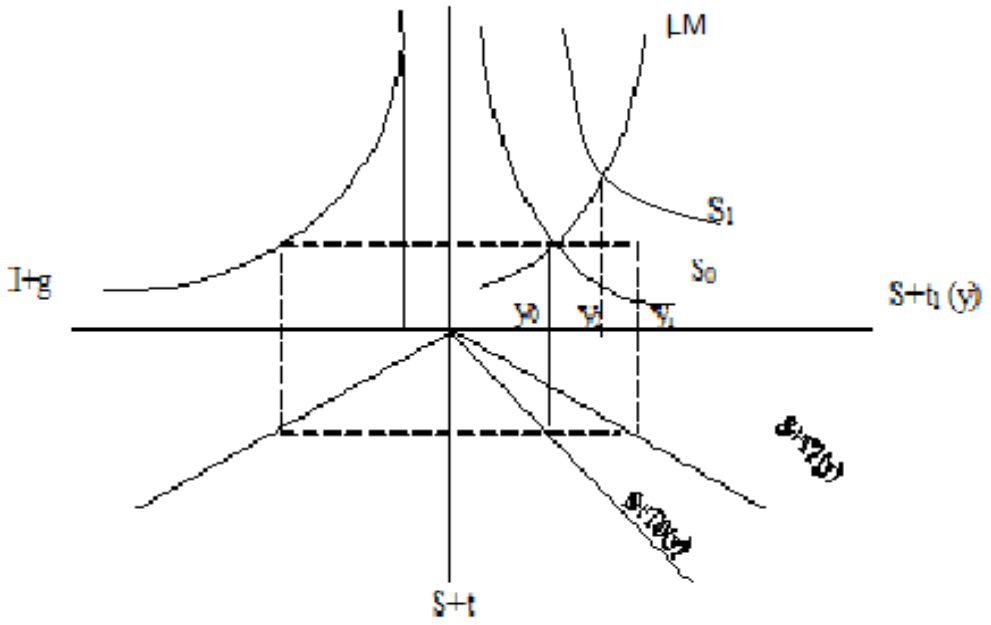

ثانيا :السياسة النقدية

تتكون السياسة النقدية للحكومة من مجموعة من القرارات والإجراءات التي تتخذها الحكومة في المجال النقدي مباشرة أو عن طريق البنك المركزي من أجل التأثير على النشاط الإقتصادي . اما أدوات هذه السياسة فهي تغيير حجم العرض الإسمي M من النقود والتأثير على التوقعات الخاصة بسعر الفائدة .

وتستخدم السياسة النقدية بصورة رئيسية في حالتين لتنشيط الفعالية الاقتصادية و انتشال الاقتصاد من حالة الركود و معالجة مشكلة البطالة أولا و لمعالجة مشكل التضخم ثانيا .

1- أدوات التحكم في المعروض النقدي : و هناك نوعين من الادوات التي يوجه بها البنك المركزي المعروض النقدي للوجهة التي يرديها،

1-1-**الأدوات الكمية (غ . مباشر)** : و هي التقنيات الكمية التي يستخدمها البنك المركزي و في هذا الاطار :

أ- سعر إعادة الخصم : هو سعر الفائدة التي يفرضها البنك المركزي (يتلقاه) نتيجة خصمه للأوراق التجارية (قبل الاستحقاق) و يقوم البنك المركزي بتوظيف سعر الخصم حسب الوضع الإقتصادي السائد (حالة تضخم أو كساد) .

– **كساد:** عرض كبير من السلع و الخدمات فيجب على السلطات التدخل للحد من الإستثمار و بالتالى رفع سعر الخصم (سعر الفائدة) للتقليل من السيولة النقدية في البنوك التجارية و بالتالي التقليل من الائتمان (القروض) وهذا يؤدي إلى التقليل من الاستثمارات (هامش المخاطرة كبيرة) نتيجة إرتفاع تكلفة الاستثمارفي وضع الكساد بالتالي يقل الإنتاج.

– **حالة الإنكماش:** بمعنى شح في الإنتاج البنك المركزي يخفض في سعر الخصم مما يحفز البنوك التجارية على طلب السيوة التى تمنح للمستثمرين زيادة الإستثمار زيادة الإنتاج

ب– الإحتياطي القانوني: هو نسبة مقتطعة من إجمالي ودائع البنوك التجارية لدى البنك المركزي (إلزام بقوة القانون).

– **حالة كساد:** يقوم البنك المركزي برفع نسبة الإقتطاع أو الإحتياط القانوني.

– **حالة الإنكماش:** يقوم البنك المركزي بتخفيض نسبة الإقتطاع أو الإحتياط القانوني.

ج– سياسة السوق المفتوح: هي السوق التي تتداول فيها الأسهم و السندات بيعا وشراءا لأجل تحقيق أهداف إقتصادية.

– **حالة الكساد:** يتم في هذا الوضع طرح الأسهم و السندات للبيع قصد امتصاص المعروض النقدي[شروط طرح الأسهم و السندات أكثر إغراء حتى تتم عملية الشراء i] مما يؤدي إلى قلة السيولة و قلة الإستثمار ثم قلة الإنتاج .

– **حالة الإنكماش:** يقوم البنك المركزي بشراء الأسهم و السندات قصد توسيع المعروض النقدي منح قرض للبنوك التجارية لإعطاء قروض إضافية و توسيع القاعدة الإستثمارية زيادة الإنتاج.

إن الوضعية الإقتصادية التي يعيشها البلد و الهدف الذي تطمح الوصول إليه هما المحددان لوجهة المعروض النقدي و ذلك بتدخل البنك المركزي بإستخدام احدى الطرق كسعر الخصم ، الاحتياطي القانوني السوق المفتوح.

1-2- الأدوات المباشرة

أ- الإقناع الأدبي: مجمل التوصيات التي يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية حتى تتلائم مع الحالة العامة للإقتصاد و يطالبها بمديد العون وتكون البنوك التجارية ملزمة معنوية بمديد العون لأنها تعلم ان البنك المركزي هو الملجأ الاخير لها في الإقتراض.

ب- شروط منح القروض : منها رفع سعر الفائدة أو تخفيضها.

ج- شروط الرهن العقاري: تتداول العقارات حجم العقارات يكون كبير

- إن التعامل يتم بين البنك المركزي و البنوك التجارية.

- البنوك التجارية هي مؤسسات تقوم بعملية الإئتمان (تقبل ودائع وتقدم قروض) و هي تقوم بعملية الوساطة المالية ، كما يمكن لها أن توظف الودائع و تحقق من ذلك إيراد

(خلق تقود الودائع)

- المعروض النقدي قد يزيد عن طريق خلق أموال الودائع من طرف البنك التجاري لكن هذه الزيادة تكون كتابية (محاسبية نتيجة ترصيد الأموال المتداولة بين البنوك التجارية) و هاته الآلية ترتبط بالبنوك التجارية و الودائع فقط.

2- أدوات السياسة النقدية : إن أدوات السياسة النقدية هي التحكم في المعروض النقدي أو في الطلب النقدي.

1-**تغير المعروض النقدي:** للتعرف على آثار السياسة النقدية المتمثلة في تغير المعروض النقدي نستعين بمنحنى LM و نفترض ثبات السياسات المالية أي ثبات للمنحنى IS .

نفترض مستوى التوازن الأول من الدخل و الإنتاج هو y_0 عند سعر فائدة i_0و عند زيادةالمعروض النقدي يحدث إنخفاض في سعر الفائدة وهذا الإنخفاض من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الطلب الإستثماري ومن ثم زيادة مستوى الدخل و الإنتاج متسببا في إنتقال حالة الإقتصاد من المجموعة(i_1 , Y_O) نحو منحنى IS ؤدي الزيادة في الدخل ، بدورها ، إلى زيادة الطلب على النقود لفرض المبادلات متسببة في رفع سعر الفائدة ، و أخير يصل الإقتصاد إلى نقطة التوازن i_2 , Y_2 .

الشكل- 42-

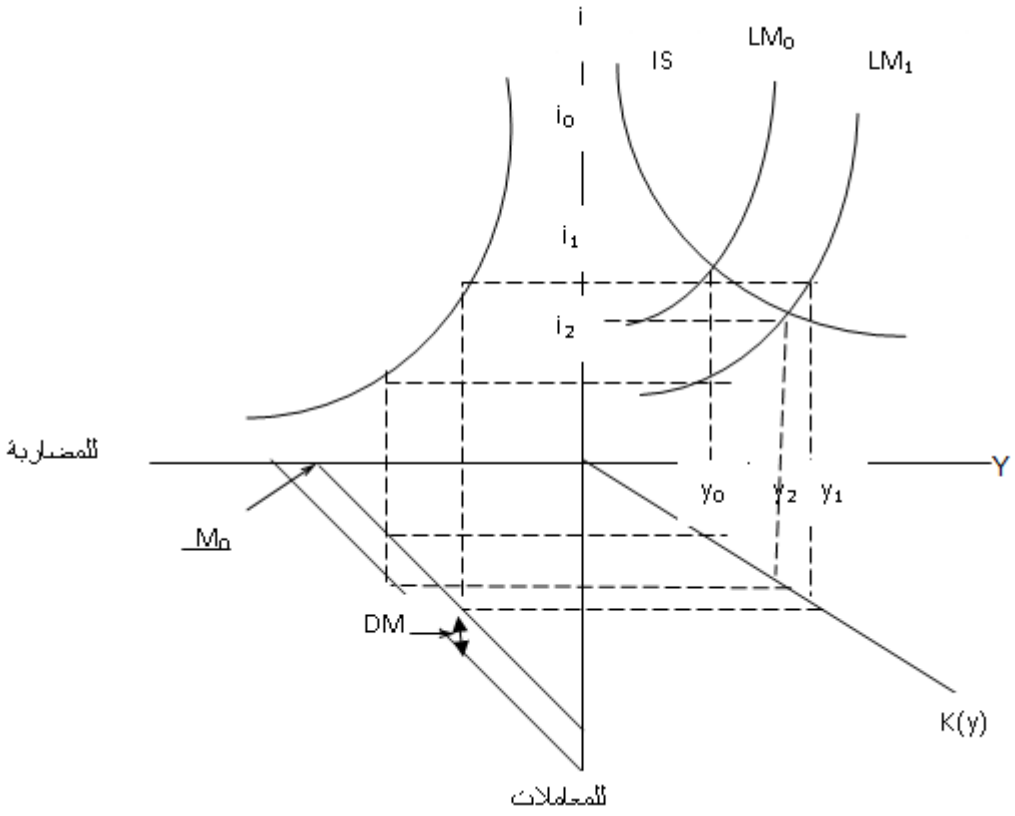

ثالثا :خلاصة تأثير السياستين المالية و النقدية على التوازن الإقتصادي الكلي:

يمكن تلخيص أثر السياستين المالية و النقدية على التوازن الاقتصادي الكلي في الجدول رقم 01

التفسير / النتيجة	سوق السلع و الخدمات (IS)				سوق النقد (LM)			
	تأثير(+)tr,G,I,a		تأثير(-)M,tr,X		MS		MD	
	الزيادة	النقصان	الزيادة	النقصان	الزيادة	النقصان	الزيادة	النقصان
Y	+	−	−	+	+	−	+	−
I	+	−	−	+	−	+	−	+

فعالية السياسة النقدية و المالية : الجدول رقم 02 التالي يلخص فعالية السياستين

الميل / السياسة	ميلLM		ميلIS	
	مستوى	عمودي	مستوى	عمودي
السياسة المالية	فعالة	غير فعالة	غير فعالة	فعالة
السياسة النقدية	غير فعالة	فعالة	فعالة	غير فعالة

الفصل الرابع

نماذج النمو

مقدمة

كانت النظرية العامة لكينز نتاجا لظروف تطور الرأسمالية خلال فترة ما بين الحربين و جاءت لعلاج المشكلة التي حلت بالعالم عام 1929-1933 و هي مشكلة الكساد العظيم و البطالة و اقتراحها لبعض السياسات النقدية و المالية لعلاج مشكلات تصريف الإنتاج و البطالة و الطاقات العاطلة.

لكن بعد الانتهاء من الحرب العالمية الثانية بدأ الفكر الكينزي يفقد مفعوله و هنا بدأ الكينزيون يكتشفون أن ثمة نقيصتين تتسم بهما النظرية العامة و هما : أن النظرية العامة لكينز هي نظرية خاصة بالأجل القصير فقط و النقيصة الثانية هي أن النظرية العامة قد اتسمت بطابعها السكون و بذلك فهي لا تأخذ بعين الاعتبار حركة النظام الرأسمالي و مشكلاته و مستقبل النمو فيه و توازنه الديناميكي عبر الزمن.

و لقد اكتشف الكينزيين هذه النقائص بعد الأزمة الاقتصادية التي عاشتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب في عام 1948-1949 و لم يحل هذه الأزمة سوى إندلاع الحرب الكورية 1950-1954 و تزايد الإنفاق العام على التسلح و الحرب. و لم تكن حال الدول الأوروبية في تلك الفترة أحسن من ذلك.

و بذلك فإن هذه الأزمة بينت أن النظرية العامة عاجزة عن إيضاح لماذا يبتعد النظام الاقتصادي ، بين فترة و أخرى ، عن تحقيق التوازن الكلي المستقر و أن طبيعة جهازها التحليلي عاجز عن تفسير حدوث الأزمات على المدى الطويل و من ناحية أخرى أدى ظهور النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفياتي و أوروبا الشرقية في علاج مشكلات الحرب... أرغم عدد كبير من المفكرين داخل البلدان الصناعية الرأسمالية على تعميق الاهتمام بقضايا التراكم و النمو و التوازن ، لتحقيق معدلات مرتفعة للنمو عبر الزمن في مجال السباق السلمي بين النظامين. و نتيجة لذلك ، كان من الطبيعي أن تعود قضية النمو في المدى الطويل لتطرح نفسها بقوة على الكينزيين. هذه العوامل الثلاثة (الأزمات الاقتصادية في البلدان الصناعية الرأسمالية في عالم ما بعد الحرب ، و تعاظم نمو الاشتراكية عالميا ، و طرح مشكلة التنمية الاقتصادية بالبلدان النامية حديثة الاستقلال) كانت وراء الكينزيين بقضية النمو طويل الأجل للنظام الرأسمالي. و هنا بدأ الكينزيون في توسيع مجال اهتمامهم و تطوير أدواتهم التحليلية لتلافي النقيصتين المشار إليهما آنفا.

و في الأخير تم طرح السؤال لماذا يعجز النظام الرأسمالي عن الوصول إلى هذا المعدل؟

و للإجابة على هذا التساؤل كان علينا أن نتطرق إلى ثلاث نماذج للنمو مهمة

المبحث الأول :نموذج هارود

يعتبر الاقتصادي البريطاني روي ف.هارود من أوائل الذين طوروا الفكر الكينزي في مجال نماذج النمو ، وبذلك فكانت المشكلة لدى هارود هي البحث في ذلك المعدل الذي يتعين أن ينمو به الدخل القومي على المدى الطويل ، حتى يمكن المحافضة على التوظف الكامل و تجنب حدوث البطالة و الكساد. و قد انطلق هارود من الافتراضات التالية

- **أولا**: أن الادخار يمثل نسبة ثابتة من الدخل القومي ، وقد افترض أن دالة الادخار تشمل كلا من الادخار الحدي و الادخار المتوسط.
- أن الاستثمار دالة للتغير في مستوى الدخل، و أن التغير في الدخل يعتمد على المعجل Accelerotor الذي يوضح تلك العملية التي بموجبها، تؤدي التغيرات في الطلب على السلع الاستهلاكية إلى تغيرات نسبية أكبر في الطلب على المعدلات الإنتاجية المستخدمة في إنتاجها.
- أن هناك تطابقا بين الاستثمار المتحقق و الادخار المتحقق باعتبار أن ذلك شرط توازني ، و أنه إذا اختل هذان المتغيران فلا بد أن يطرأ اختلال على التوازن الاقتصادي العام حيث يحدث التضخم (في حالة زيادة الاستثمار على الادخار) أو بطالة و ركود (في حالة زيادة الادخار على الاستثمار).
- أن النمو في الدخل يساوي معدل الادخار مقسوما على معامل المعجل ، أو:

$$G_w = \frac{S}{V}$$

حيث : G_w: معدل النمو

S: الادخار

V: المعجل

و قد أطلق دومار على G_w معدل النمو المرغوب فيه ، و في أحيان أخرى كان يطلق عليه أيضا معدل النمو التوازني.

و بما أن الادخار المتحقق يتعادل دائما مع الاستثمار المتحقق ، فإن مستوى الدخل و المستوى القابل للادخار يحددان كمية الاستثمار المتحقق. فإن هذه الحالة لن يكون لرجال الأعمال أي حوافز لتفسير قراراتهم و خططهم الإنتاجية و الاستثمارية لأن الدخل هنا ينمو عند المعدل المرغوب فيه. فلو افترضنا أن النمو المتحقق للدخل كان أقل من النمو المرغوب فيه ، ففي هذه الحالة سيكون الاستثمار المقدر أقل من الادخار المتحقق و الاستثمار المتحقق و عندئذ تنشأ مشكلة تراكم في المخزون السلعي غير المرغوب فيه مما يدفع رجال الأعمال إلى زيادة إنتاجهم بمعدل أقل مما كان عليه و هنا تظهر بطالة و طاقة عاطلة.

أما إذا كان معدل النمو الفعلي أكبر من معدل النمو المرغوب فيه ، فإن الاستثمار المقدر يكون قد تجاوز الاستثمار (الادخار) المحقق و مما يؤدي إلى ظهور مشكلة التضخم.

وبصفة عامة يعتمد هارود، أنه إذا انحرف معدل النمو الفعلي عن المعدل المرغوب فيه فإنه تكون هناك صعوبات شديدة في إعادة المساواة بينهما.

و فيما بين معدل النمو الفعلي و معدل النمو المرغوب فيه اقترح هارود وجود معدل نمو ثالث، هو معدل النمو الطبيعي أو ما أسماه أيضا: بمعدل نمو التوظف الكامل، والمقصود بذلك، أقصى معدل للنمو تسمح بع عمليات تراكم رأس المال، و النمو في القوى العاملة، و التحسينات التكنولوجية، و الذي عنده يتحقق التوظف الكامل و طبقا لنموذج هارود، فإن الوضع الأمثل يتحقق لو أن معدل النمو الفعلي = معدل النمو المرغوب فيه = معدل النمو الطبيعي. فعند هذا الوضع يكون هناك استقرار، بمعنى أنه لن توجد ضغوط لظهور البطالة أو التضخم.

المبحث الثاني :نموذج كالدور

ينتمي نيكولاس كالدور و جوان روبنسون إلى مدرسة كامبردج. و قد شكلت أفكار كالدور و روبنسون ما أصطلح عليه بنظرية النمو و التوزيع لما بعد كينز. وقد تميزت هذه النظرية بخلوها من أفكار الحديين التي كانت تنص على أن دخل أي صاحب عنصر من عناصر الإنتاج يعادل إنتاجيته الحدية. كما تخلو أيضا من أفكار النيوكلاسيك التي كانت تشير إلى أن النمو يتحدد بمجرد وفرة الموارد و سرعة التقدم التكنولوجي.

كما أن تلك النظرية تولي تراكم رأس المال و الميل للادخار و علاقة ذلك بتوزيع الدخل، و أهمية محورية في تفسير النمو.

و قد انطلق كالدور من مقولة أساسية تقول، إن معدل النمو يتوقف على معدل التراكم ، و معدل التراكم يتوقف على الادخار. و نظرا لأن الطبقة الرأسمالية، و هي ذات دخل أعلى لها ميل مرتفع للادخار، بينما يكون ميل الطبقة العاملة للادخار منخفضا، فإن مشكل توزيع الدخل يحدد في النهاية معدل النمو وهكذا، فان نقطة البداية عند كالدور هي الارتباط الوثيق بين النمو و التراكم من ناحية، و توزيع الدخل القومي من جهة أخرى.

و بناء على هذا الإطار، انطلق كالدور يحلل مسألة التوازن الاقتصادي في الأجلين القصير و الطويل، وذلك من خلال آليات توزيع الدخل القومي و ما تحدثه هذه الآليات من آثار.

فإذا كان في الأجل القصير الاستثمار أكبر من الادخار، عند مستوى التوظف الكامل، فإن ذلك يؤدي إلى الارتفاع العام للأسعار و بشكل أعلى من ارتفاع الأجور (حدوث تضخم) و هنا يتغير توزيع الدخل لمصلحة الملاك في حين ينخفض نصيب الأجور من الدخل، مما يؤدي إلى زيادة الادخار و عندئذ يتساوى الادخار و الاستثمار و يتحقق التوازن أما إذا احدث العكس، بأن كان الادخار أكبر من الاستثمار فإن المستوى العام للأسعار يتجه إلى الانخفاض، و بسرعة أكبر من سرعة هبوط الأجور و في هذه الحالة ينخفض الادخار القومي، بسبب انخفاض النسبة لكاسبي الأرباح (الملاك)، إلى أن يساوي الادخار القوي مع الاستثمار القومي و يتحقق التوازن و هذا ما يعرف بمصطلح "أثر كالدور".

أما في الأجل الطويل، فإنه بفرض ثبات معدل الادخار الإجمالي، و بفرض ثبات معامل رأس المال، فإن زيادة معدل النمو، تتطلب زيادة معدل التراكم، و هو ما يتطلب إعادة توزيع الدخل لمصلحة أرباب لعمل.

و قد وجهت عدة انتقادات إلى نموذج كالدور فهناك نقد موجه لأنه افترض ثبات معدل الادخار القومي عبر الزمن و هذا أمر لا تدعمه الوقائع.

كما أن بيان كالدور لحركة الأسعار و الأجور، و هي تتغير حينما يحدث عدم استقرار اقتصادي، هي مسألة لا تحدث إلا بصورة عرضية، ناهيك عن أن ثمة مبالغة شديدة خلعها كالدور على الدور الذي يلعبه تراكم رأس المال في تحقيق النمو ،و أهمل بذلك إمكانات تحسين معدلات النمو من خلال زيادة كفاءة المدخلات من العمل و رأس المال، كما أن تحليل كالدور لم يوضح الحركات الدورية التي تطرأ على النظام.

المبحث الثالث :نموذج جوان روبنسون

رغم تقدير و امتثال جوان روبنسون لأستاذها كينز إلا أنها وجهت انتقادا يتمثل في افتراض كينز لفاعلية نظام السوق و قوى العرض و الطلب و إهماله قوة الاحتكارات في النظام الرأسمالي. [1]

و لقد تطرقت في كتابها الشهير "تراكم رأس المال" الصادر عام 1956 إلى متناقضات النظام الرأسمالي و إدخالها سيطرت الاحتكارات في صلب التحليل.

وكانت المشكلة الأساسية التي تبحث عن إجابة لها في نموذجها تتمثل في البحث عن المعدل الأمثل الذي يكفل توزيع الدخل القومي على نحو يضمن استمرار النمو في الطلب الكلي و بشكل يجاري النمو في الإنتاج و يحقق التوظف الكامل و كيف يضمن النظام لنفسه هذا التوزيع، و عبر أي الآليات يمكن تحقيق هذا. و قد انطلقت جوان روبنسون في نموذجها من الفروض التالية :

1) أن الاقتصاد القومي يتكون من قطاعين، أولهما ينتج سلع وسائل الإنتاج، و الثاني ينتج السلع الاستهلاكية.

2) ثبات الفن التكنولوجي من ثم ثبات المعاملات الفنية للإنتاج.

3) أن معدل الاستثمار هو المتغير الخارجي الأكثر أهمية في تحقيق النمو.

و لقد ركزت جوان روبنسون علة معدل الأجور الحقيقية (عكس كينز) حيث أثبتت أن انخفاض معدل الأجور الحقيقية يؤدي إلى تخفيض الطلب الاستهلاكي ، الذي يؤثر بدوره على عملية تراكم رأس المال، و من هنا ينخفض معدل الربح و تظهر البطالة.

و ترى جوان روبنسون أن الاحتكارات هي المشكل في عملية تأخير النمو. و ظهور الركود الاقتصادي و البطالة ففي حالة الاحتكار يكمن لمعدلات الربح أن ترتفع، ليس كنتيجة لمعدلات التراكم المرتفعة، بل نتيجة لفائدة المحتكرين على رفع الأسعار، و بذلك فان في الغالب أن زيادة الدرجة الاحتكارية تؤدي إلى

[1] رمزي زاكي،**الاقتصاد السياسي للبطالة** ، عالم المعرفة ص 226

زيادة نصيب الأرباح من الدخل القومي على حساب تدني نصيب عنصر العمل مما يؤدي إلى خفض الطلب الاستهلاكي الكلي و اتجاه الاقتصاد إلى الركود و البطالة.

و ترى روبنسون أن مدى نجاح النقابات في ضغطها على أرباب العمل لزيادة الأجور يؤدي إلى عدم ظهور الركود و البطالة. أما في حالة المنافسة فإنها ترى وجود توافق بين الأسعار و التكاليف و أن الأجور ترتفع مع ارتفاع الإنتاجية.

فهرس المحتويات

المقدمة العامة	02
الفصل الأول: مدخل للإقتصاد الكلي	21-03
المبحث الأول : ماهية السياسة الاقتصادية..	04
أولا: مفهوم السياسة الاقتصادية.	04
ثانيا :مضمون السياسة الاقتصادية.	04
ثالثا :أهداف السياسة الاقتصادية	05
المبحث الثاني: الناتج المحلي الإجمالي	07
أولا :تعريف الناتج المحلي الإجمالي	07
ثانيا :أهمية دراسة الناتج المحلي الإجمالي..	10
ثالثا: طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي والصعوبات الخاصة بتقديراته	11
رابعا :صعوبات قياس الناتج المحلي الإجمالي	14
خامسا :العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي	15
سادسا : تدفقات الدخل والإنتاج في الاقتصاد	17
سابعا :العوامل المؤثرة في نمو الناتج المحلي الإجمالي.	18
الفصل الثاني : التحليل الإقتصادي الكلي الكلاسيكي	38-22
المبحث الأول :التوازن الكلي الكلاسيكي	23
أولا :افتراضات المدرسة الكلاسيكية	23
ثانيا :التوازن العام عند الكلاسيك بمرحلتيه	24
أ- توازن سوق العمل وتحديد حجم الإنتاج	24
ب- تحديد حجم الإنتاج التوازني	27
ج - الاختلالات في سوق العمل وآليات تصحيحها	28
ت- التوازن في سوق السلع والخدمات	30
ث- توازن القطاع النقدي.	34
ج-أثر التغير في المتغيرات النقدية والحقيقية على التوازن الكلي الكلاسيكي	37

الفصل الثالث :تحليل التوازن الكلي	96- 39
المبحث الأول: بناء النموذج الكينزي	40
أولا :. المتغيرات المستقلة	41
ثانيا : المتغيرات التابعة	41
المبحث الثاني :دالة الاستهلاك الكينزية	44
أولا : الميل الحدي و المتوسط للاستهلاك	44
ثانيا : الميل الحدي والمتوسط للإدخار	46
ثالثا : العلاقة بين الميليين الحديين	48
رابعا : العلاقة بين الميلين المتوسطين	49
خامسا : التمثيل البياني لدالتي الاستهلاك والادخار معا	49
المبحث الثالث : دالة الإستثمار و نظرية المضاعف	51
أولا : مفهوم الإستثمار	51
ثانيا : أصناف الإستثمار	53
ثالثا :نـظريـة المضـاعـف	58
ثالثا :محددات القرار الاستثماري	67
رابعا : مضاعف الإنفاق الحكومي	70
خامسا :مـضاعـف الـتـجـارة الخـارجـية	77
المبحث الرابع: التوازن الاقتصاد الكلي في التحليل الكيينزي	81
أولا :توازن سوق السلع و الخدمات (منحنى IS منحنى هانس)	81
ثانيا : التوازن سوق النـقد (منحنى هيكس LM)	83
ثالثا: توازن التوازنين IS-LM	88
المبحث الخامس:السياسة النقدية و المالية	90
أولا :السياسة المالية	90
ثانيا :السياسة النقدية	92
ثالثا :خلاصة تأثير السياستين المالية و النقدية على التوازن الإقتصادي الكلي	95
الفصل الرابع: نماذج النمو	105-97

المبحث الأول :نموذج هارود	100
المبحث الثاني :نموذج كالدور	102
المبحث الثالث :نموذج جوان روبنسون	104
فهرس المحتويات :	108-106
فهرس الأشكال	110-109
فهرس الجداول	110
قائمة المراجع.	112-111

فهرس الأشكال

التدفق الدوري للدخل في الاقتصاد الشكل رقم (01)	17
منحنى الطلب على العمل الشكل رقم (02)	25
منحنى عرض على العمل الشكل رقم (03)	26
توازن سوق العمل الشكل رقم (04)	26
حجم الإنتاج التوازني الشكل رقم (05)	28
أليات التوازن في سوق العمل الشكل رقم (06)	29
منحنى العرض الكلي الشكل رقم (07)	30
منحنى الطلب الكلي الشكل رقم (08)	31
التوازن واللاتوازن في الاقتصاد الرأسمالي الشكل رقم (09)	31
منحنى الإدخار الشكل رقم (10)	32
منحنى الإستثمار الشكل رقم (11)	32
توضيح شرط التوازن بيانيا الشكل رقم (12)	33
التوازن الآني (سوق العمل – سوق السلع والخدمات الشكل رقم (13)	34
توازن القطاع النقدي الشكل رقم (14)	35
التوازن الآني للقطاعين الحقيقي والنقدي الشكل رقم (15)	37
منحنى التكاليف و إيرادات (16)	42
دالة الإستهلاك الكيينزية الشكل رقم (17)	46
دالة الإدخار الكيينزية الشكل رقم (18)	48
التمثيل البياني لدالتي الاستهلاك والادخار معا الشكل رقم (19)	49
الإستثمار المستقل الشكل رقم (20)	53
الدخل التوازني للإستثمار المستقل الشكل رقم (21)	54
طريقة الإدخار و الإستثمار الشكل رقم (22)	55
الإستثمار التابع الشكل رقم (23)	56
طريقة العرض الكلي يساوي الطلب الكلي الشكل رقم (24)	56

طريقة الإدخار و الإستثمار الشكل رقم (25)	57
التمثيل لبيلني للمضاعف الديناميكي الشكل رقم (26)	67
التمثيل البياني للاقتصاد يتكون من ثلاث قطاعات الشكل رقم (27)	72
التمثيل لبياني للصادرات الشكل رقم (28)	78
التمثيل لبياني للواردات الشكل رقم (29)	78
تحديد الخل التوازني بيانيا لإقتصاد مفتوح الشكل رقم (30)	79
التمثيل البياني لمنحنى IS بطريقة الدائرة الشكل رقم (31)	82
منحنى عرض النقود الشكل رقم (32)	83
منحنى طلب النقود بدافع المعاملات الشكل رقم (33)	84
منحنى طلب النقود بدافع الإحتياط الشكل رقم (34)	84
منحنى طلب النقود بدافع المضاربة الشكل رقم (36)	85
منحنى الطلب الكلي على النقود عند كينز الشكل رقم (37)	86
التمثيل البياني لمنحنى LM بطريقة الدائرة الشكل رقم (38)	87
التوازن بيانيا :تقاطع منحنى LM و IS الشكل رقم (39)	89
أثر التغيير في الإنفاق الحكومي على منحنى IS-LM الشكل رقم (40)	90
أثر التغيير في الضرائب على منحنى IS-LM الشكل رقم (41)	92
أثر التغيير في العروض النقدي على منحنى IS-LM الشكل رقم (42)	95

فهرس الجداول

أثر السياستين المالية و النقدية على التوازن الاقتصادي الكلي الجدول رقم 01	**95**
فعالية السياسة النقدية و المالية : الجدول رقم 02	**96**

قائمة المراجع.

1-ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية(التحليل الاقتصادي الكلي)،ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة،2005.

2- عبد اللطيف بن أشنهو " مدخل الاقتصاد السياسي "، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة2003.

3-عمر صخري،التحليل الاقتصادي الكلي،ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة2003.

4-رمزي زاكي،الاقتصاد السياسي للبطالة ، عالم المعرفة.

5-عبد المجيد قدي ، المدخل للسياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقيييمية ديوان المطبوعات الجامعية ، 2003

6-محمد عبد المؤمن ، محاضرات في الاقتصاد الكلي ، المدرسة الوطنية للإدار

7-عبد المطلب عبد الحميد ، النظرية الاقتصادية ، تحليل جزئي و كلي للمبدأ ، الدار الجامعية ، 2000

8-أحمد رمضان نعمة الله، عفاف عبد العزيز عايد، ايمان عطية واصف، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الدار الجامعية، 2004ن

9-عبد القادر محمد رضوان ، مبادئ الحسابات الاقتصادية القومية (المحاسبة الوطنية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 1، 1990

10- كامل البكري، رمضان محمد مقلد، واخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، 2000

11- محمد صالح جمعة، السياسة النقدية في سوريا، واثرها في نمو الناتج الحلي الإجمالي، دار رضا للنشر، سوريا، دمشق، 2005

12- سليم رضوان، محاضرات في الاقتصاد الكلي، جامعة فرحات عباس سطيف ، 1987

13- محمد شريف إلمان محضرات في النظرية الاقتصادية الكلية

14- حسين عمر،موسعة الفكر الاقتصادي، الجزء الثاني، مصر دون دار نشر

15- بريبش السعيد ، الإقتصاد الكلي ، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة الجزائر

16- تومي صالح، مبادئ التحليل الإقتصادي الكلي ، دار أسامة ، ط2، 2009.

17- شعيب بونوة ، زهرة بن يخلف ، مدخل إلى التحليل الإقتصادي الكلي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2010

18- سامي خليل ، نظرية الإقتصاد الكلي ، الكتاب الأول ، وكالة الأهرام للتوزيع ،1994.

المراجع باللغة الأجنبية

1- Gregory Mankiw ، **Macroeconomie(economique ouvertures** ، 6e edition ، nouveaux horizons ، 2015

2- Alain Piller، **Macroeconomie، le modele IS-LMen economie** fermee، Premiunm edition .